الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

قائمة المحتويات

الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
فهرس الملاحق	ط
الملخص	ل
الفصل الأول **مقدمة الدراسة**	1
1: 1 تقديم	1
1: 2 أهمية الدراسة	3
1: 3 حدود الدراسة	4
1: 4 هدف الدراسة	4
1: 5 أسئلة الدراسة	5
1: 6 فرضيات الدراسة	5
1: 7 منهج الدراسة	6
1: 8 الدراسات السابقة	7
1: 9 أقسام الدراسة	8
الفصل الثاني **مدخل نظري لمفهوم الأمن**	10
2: 1 المفهوم اللغوي للأمن	11
2: 2 المفهوم الاصطلاحي للأمن	13

2: 3 التعريفات المختلفة للأمن	16
2: 3: 1 المدرسة الاستراتيجية التقليدية	17
2: 3: 2 المدرسة الاستراتيجية المعاصرة	20
2: 3: 3 المدرسة الاجتماعية	25
2: 3: 4 المدرسة التنموية المعاصرة	29
الفصل الثالث **الأمن الإسرائيلي: منذ قيام الدولة العبرية وحتى مؤتمر مدريد(1948-1991)**	33
3: 1 تعريف الأمن الإسرائيلي	34
3: 2 الأمن الإسرائيلي: جذور ومقومات	37
3: 2: 1 الجذور الدينية والقومية للأمن الإسرائيلي	37
3: 2: 1: 1 الجذور الدينية – التوراتية	37
3: 2: 1: 2 الجذور القومية – الصهيونية	40
3: 2: 2 مقومات الأمن الإسرائيلي	51
3: 2: 2: 1 الهجرة اليهودية والاستيطان	51
3: 2: 2: 2 المؤسسة العسكرية	64
3: 2: 2: 3 السياسة النووية – الردع النووي	72
3: 2: 2: 4 التحالفات الدولية والإقليمية	76
3: 3 تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي	81
3: 3: 1 المرحلة الأولي: منذ قيام الدولة العبرية وحتى مؤتمر مدريد(1948-1991)	83
3: 3: 1: 1 مرحلة قيام الدولة العبرية (1947-1949)	83
3: 2: 1: 2 من قيام الدولة العبرية وحتى حرب حزيران (1949-1967)	87

3: 2: 1: 3 من حرب حزيران وحتى حرب تشرين أول (1967-1973)	96
3: 2: 1: 4 من حرب تشرين أول وحتى حرب لبنان (1973-1982)	103
3: 2: 1: 5 من حرب لبنان وحتى مؤتمر مدريد (1982-1991)	106
الفصل الرابع **الأمن الإسرائيلي من مدريد إلى انتفاضة الأقصى (1991-2000)**	109
4: 1 مؤتمر مدريد: وقائع ومستجدات	110
4: 1: 1 الأمن الفلسطيني – الإسرائيلي المتبادل	115
4: 1: 2 التسوية النهائية وفق الرؤية الإسرائيلية	121
4: 2 الأمن الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية	129
الفصل الخامس **أثر انتفاضة الأقصى على الأمن الإسرائيلي**	142
5: 1 توطئة	143
5: 2 تفجر وتطور الانتفاضة	144
5: 3 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الداخلي الإسرائيلي	145
5: 4 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الشخصي والجماعي الإسرائيلي	151
5: 5 تأثير انتفاضة الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي	155
الفصل السادس **أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية**	163
6: 1 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني	164
6: 1: 1 التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدولية	165
6: 1: 1: 1 بداية التحول في الفكر السياسي الفلسطيني	165
6: 1: 1: 2 التحول من السلطة الوطنية إلى الشرعية الدولية	170

6: 1: 2 التحول من الشرعية الدولية إلى الشرعية الدستورية(الانتخابات)	172
6: 1: 3 النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في الفترة ما بعد أوسلو	177
6: 1: 4 الجدل حول شرعية المقاومة	182
6: 2 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات الاقتصادية الفلسطينية	188
6: 2: 1 توطئة	188
6: 2: 2 الوضع الاقتصاد الفلسطيني تحت للاحتلال	189
6: 2: 3 العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي	193
6: 2: 4 الوضع الداخلي الفلسطيني في الفترة ما بعد أوسلو	198
6: 2: 5 الإصلاح المطلوب فلسطينياً	204
6: 2: 6 الإصلاح المطلوب إسرائيلياً وأمريكياً	205
خلاصة	209
قائمة المراجع	215
ملخص بالإنجليزية	b

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	الإحصائيات الإسرائيلية عدد سكان القدس، الشرقية والغربية.	61
2	معطيات حول العمق الاستراتيجي الإسرائيلي.	96

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
1	خريطة تبين الصهوينية بخصوص دولة صهيونية كما قدمت لمؤتمر باريس للسلام سنة 1919.	50
2	خارطة تقسيم فلسطين وفقاً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام (1947).	86

نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)

إعداد

منيب عبد الرحمن شبيب

إشراف

الدكتور عثمان عثمان

الملخص

تتصدر مسألة الأمن أولى أولويات الدولة العبرية منذ قيامها وحتى اليوم، ويجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما تشكلان مرادفاً لوجود الدولة اليهودية . لهذا يتم التشديد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية في اتجاه ما يسمى الحفاظ على "الأمن القومي " الإسرائيلي إزاء المخاطر الداخلية والخارجية. وبذريعة الحفاظ على الأمن القومي شنت الدولة العبرية العديد من الحروب ضد الدول العربية المحيطة بها. وقد ترتب على تلك الحروب سقوط مزيد من الأراضي العربية بيد إسرائيل، والتي لا زالت تسيطر على أجزاءٍ منها حتى الآن، رغم الاعتراف العربي بإسرائيل كدولة شرعية ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً كما نص على ذلك القراران الدوليان 242 و 338، واللذان شكلا مرجعية للمفاوضات العربية – الإسرائيلية التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991 ولم تحقق أية نتائج تذكر بسبب التعنت الإسرائيلي، الأمر الذي يؤكد صعوبة التوصل إلى حل سلمي متوازن مع إسرائيل طالما بقيت القوة والهيمنة هما الأساس والمنطلق لأية سياسة إسرائيلية تجاه المنطقة العربية وشعوبها.

وتقدم المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وما آلت إلية من طريق مسدود بسبب رفــض الجانب الإسرائيلي الوفاء بالالتزامات المترتبة علية بموجب الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية، رغم ضآلة التنازلات الإسرائيلية فيها خير دليل على ذلك، الأمر الذي يؤكد من جديد أن الــزمن القادم يحمل في ثناياه مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة لا مرحلة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار الإقليمي.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1: 1 تقديم

1: 1 أهمية الدراسة

1: 3 حدود الدراسة

1: 4 هدف الدراسة

1: 5 أسئلة الدراسة

1: 6 فرضيات الدراسة

1: 7 منهج الدراسة

1: 8 الدراسات السابقة

1: 9 أقسام الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1: 1 تقديم:

انطلاقا من المبدأ الإسرائيلي في تفسير الصراع العربي – الإسرائيلي، منذ أن وجدت الدولة العبرية على ارض فلسطين، والقائل بأنه صراع وجود، أو صراع بقاء، أسس الإسرائيليون نظريتهم الأمنية في أطوارها المختلفة على أساسين رئيسيين هما:

أولا: الحفاظ على كيان الدولة العبرية وأمنها، وبذل أقصى الجهود لتحقيق ذلك.

ثانيا: تأمين الدعم من إحدى الدول الكبرى على الأقل، والحفاظ على روابط متينة معها.

ولهذا سعت إسرائيل، ومنذ قيامها عام 1948 إلى استقدام اليهود من مختلف أنحاء العالم تحقيقا لفكرة (ارض الميعاد)، وتطوير إمكاناتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والدخول في تحالفات عسكرية اقليمية ودولية منها ما هو معلن ومنها ما هو غير معلن، لتعويضها عن نقص العمق الإستراتيجي بأبعاده المختلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية[1]، كما عملت بفاعليه على تكريس التجزئة العربية عن طريق

---

1)اسحاق مردخاي، " قيادة أمنية في مجتمع مقسم " في: زئيف شيف وآخرون، الوضع الأمني الإسرائيلي، ترجمة محمد فياض صلاحات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، كانون أول / ديسمبر، 1999، 142ص.

الحروب المتعددة التي خاضتها ضد الأمة العربية، والتحالف مع الاقليات العرقية والدينية في الوطن العربي، مما وفر لإسرائيل قدراً كبيرًا من الأمن أو الإحساس بالأمن والتفوق معا[2].

هذه السياسة الإسرائيلية تركت بصمات واضحة على مفهوم الإسرائيليين للأمن والمستند إلى القدرة العسكرية الرادعة والفاعلة إلى حد قيامهم بعسكرة المجتمع الإسرائيلي في سبيل تحقيق حد أقصى من الاستقرار والأمن، والوصول إلى حلول سياسية تتناسب وعقلية الإسرائيليين الأمنية واستراتيجيتهم العسكرية القائمة على الحرب الاستباقيه، الحسم، والحدود الآمنة، وهو ما انعكس سلبا على مفاوضات التسوية السلمية في مدريد وأوسلو وطابا وواي ريفر وشرم الشيخ وكامب ديفيد وغيرها. كما بدت آثار تلك السياسة في الدخول والسيطرة على أراضي السلطة الفلسطينية وتدمير كل بناها التحتية ومختلف مرافقها السياسية والاقتصادية والعلمية في خطوه تكشف النوايا الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والأمة العربية، وتبطل كل ادعاءاتها في إقامة السلام أو الرغبة في التعايش ونبذ العنف والتخلي عن الكراهية.

1: 2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة بحداثتها، وعدم وجود دراسات عربية كافية ترفد الموضوع، فهذه الدراسة محاولة جديدة لفهم نظرية الأمن الإسرائيلية في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين، والتي يقف على رأسها بدء مسيرة التسوية السلمية في المنطقة في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وما ترتب بعد ذلك من تسويات سياسية مع الدولة الإسرائيلية وخاصة على الجانب

---

[2] موسى الكيلاني، "العوائق الخارجية للوحدة "، في: عبد العزيز الدوري وآخرون، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص ص 681-688.

الفلسطيني. وأثر هذه النظرية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية الآخذة في البروز داخل الساحة الفلسطينية في الفترة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاقية أوسلو) عام 1993، إذ لم يحظى هذا الموضوع بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين العرب رغم أهميته على الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة .

1: 3 حدود الدراسة:

يحاول هذا البحث دراسة نظرية الأمن الإسرائيلية المتمثلة بأصولها الدينية والقومية، ومرتكزاتها البنيوية والتطبيقية، وآثارها على العقلية الأمنية الإسرائيلية من جهة، وعملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه من جهة أخرى، في الفترة ما بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو الهادفين لإحلال تسويه شاملة تخرج المنطقة من حالة الصراع والتوتر والحرب الى حالة من التعايش السلمي والاستقرار الإقليمي. وقد حددت الفترة الزمنية لهذه الدراسة ابتداء من سنة 1991، أي مؤتمر مدريد وحتى نهاية عام 2002، أي بعد مرور اكثر من عامين على انتفاضة الأقصى الفلسطينية. وهذا التحديد الزمني لا يغني عن العودة إلى ما قبل مدريد لفحص المواقف الإسرائيلية الامنية ابتداء من إعلانها كدوله منذ العام 1948، مما يكشف عن مراحل متعددة للنظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك للوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في الرؤية الإسرائيلية للأمن.

1: 4 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الرؤية الأمنية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية بشكل عام، وتجاه الشعب الفلسطيني بشكل خاص، وذلك من خلال :

1. تحديد مفهوم الأمن الإسرائيلي وتطوره.
2. إبراز العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والدول الغربية، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية واثر هذه العلاقة على الأمن الإسرائيلي.
3. تبيان أهمية الهجرة اليهودية والاستيطان بالنسبة لنظرية الأمن الإسرائيلية وأثرها على الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية وقطاع غزه.
4. التعرف على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة ما بعد اتفاقات أوسلو، ومدى تأثرها بالضغوط الأمنية الإسرائيلية.

1: 5 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين: هل حدث تغير في جوهر نظرية الأمن الإسرائيلية ما بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية أوسلو عام 1993تجاه المنطقة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة؟ وما هو أثر هذه النظرية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية الآخذة في البروز داخل الساحة الفلسطينية خاصةً في أعقاب اتفاقية أسلو عام 1993 ؟

1: 6 فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته هذه على ثلاث فرضيات ستشكل أساسا للبحث دفعت الباحث إلى تقصيها والتحقق منها، وهي:

1. التغيرات التي طرأت على المفهوم الأمني الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 هي تغيرات شكليه لا جوهرية.
2. نظرية الأمن الإسرائيلية تقوم أساسا على فكرة الصراع وحتمية الحرب.
3. تسعى الدولة العبرية منذ نشأتها وحتى الآن وبكافة الوسائل والأساليب إلى تطويع الإرادة العربية بغية الوصول إلى اتفاقيات سلمية غير متكافئة تستطيع من خلالها تحقيق متطلباتها الأمنية غير المتناهية.
4. كانت التغيرات التي طرأت على الوضع السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في غالبيتها استجابة للسياسة الأمنية الإسرائيلية.
5. لعبت نظرية الأمن الإسرائيلية دوراً بالغ الأهمية في وصول النظام السياسي الفلسطيني إلى الحالة الراهنة.

1: 7 منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة، وجد الباحث من الضروري الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي المقارن، لتتبع تطور نظرية الأمن الإسرائيلية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة التي مرت بها الدولة العبرية منذ قيامها في عام 1948 وحتى نهاية عام 2002، وذلك للوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في الرؤية الإسرائيلية للأمن حيال المنطقة العربية عامةً والشعب الفلسطيني خاصة.

تعتمد الدراسة في سياقها العام على الكتب والمراجع العربية والعبرية، ومقتطفات من الدوريات العبرية والعربية، والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وتصريحات النخبة السياسية والأمنية في إسرائيل وغيرها من المراجع ذات الصلة بالموضوع.

1: 8 الدراسات السابقة:

تسير الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع في اتجاهين:

الاتجاه الأول (العربي): يحذر من التوجهات الأمنية الإسرائيلية واثر ذلك على أمن المنطقة العربية، كما ورد في كتابات كل من باسم الطويسي، هيثم الكيلاني، ياسين سويد، أمين هويدي وغيرهم. ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى المؤشرات التالية:

1. هناك علاقة وثيقة بين (تطلعات) إسرائيل الأمنية والحروب المتعاقبة التي خاضتها وحصلت من خلالها على ارض عربيه جديده بغية المساومة عليها مع الجانب العربي، من اجل نيل الاعتراف بها بداية ودعم موقفها التفاوضي مع العرب لاحقا.
2. لا تزال القوه العسكرية واستخدامها في نظر الزعامة الإسرائيلية العنصر الثابت، إن لم يكن الوحيد، في الحفاظ على الأمن والتفوق الإسرائيلي، والبحث عن حلول سياسية تقود إلى اتفاقيات غير متكافئة مع الجانب العربي.
3. امتلاك إسرائيل للسلاح النووي والتلويح به تلميحا وتصريحا يظل عاملا ضاغطا على القرار السياسي العربي، لا يمكن الخلاص منه إلا إذا امتلك العرب قدرات عسكرية غير تقليديه تسهم في تعزيز الموقف العربي على كافة المستويات.

الاتجاه الآخر (الإسرائيلي): يدافع هذا الاتجاه عن المتطلبات الأمنية الإسرائيلية لتحقيق التسوية السلمية في الشرق الأوسط كما فعل آيجال الون، ارائيل لفيتا، زئيف شيف، أفرايم سنيه وغيرهم،ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى المبررات التالية:

1. في عصر السلام سيكون للتفوق العسكري الإسرائيلي قيمة رادعة حتى يترسخ السلام مع الدول المجاورة.

2. أن السلام الشامل في المنطقة سيغير الأهمية النسبية للأراضي المحتلة، وستحتاج إسرائيل من اجل ضمان السلام إلى بنيه تحتية أمنيه متقدمة والى ترتيبات رقابه على الأسلحة.
3. إسرائيل صغيرة المساحة، وفقيرة في مصادرها الطبيعية، ومعزولة من الناحية الجغرافية، ويتركز سكانها وقاعدتها الاقتصادية في قطاع ضيق على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وارتباطها بقوات الاحتياط يمكن أن يشجع في المستقبل أي من الدول العربية على القيام بهجوم مفاجئ.

1: 9 أقسام الدراسة:

تشتمل الدراسة على ستة فصول جاءت مرتبه على النحو التالي:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة.

الفصل الثاني: مدخل نظري لمفهوم الأمن، نتناول فيه مفهوم الأمن في اللغة والاصطلاح، وتعريفاته المختلفة، مع مناقشة هذه التعريفات بغية الوصول إلى تعريف محدد لمفهوم الأمن.

الفصل الثالث: يستعرض مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي ، وجذوره الدينية والقومية، ومرتكزاته البنيوية والتحالفية، ومراحل تطوره.

الفصل الرابع: يتناول مفهوم الأمن الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وحتى انتفاضة الأقصى، وذلك للوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في الرؤية الإسرائيلية

للأمن حيال المنطقة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة، في الفترة ما بعد مـــؤتمر مدريـــد واتفاقات أوسلو.

الفصل الخامس: يستعرض تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الإسرائيلي بمســـتوياته الـــثلاث ؛ الداخلي، الفردي والجماعي، والاقتصادي.

الفصل السادس: يتناول التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية الآخذة فـــي البـــروز داخـــل الساحة الفلسطينية في الفترة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاقية أوســـلو)، ومدى تأثرها بالضغوط الأمنية الإسرائيلية.

ومن ثم تأتي الخاتمة فقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الثاني

مدخل نظري لمفهوم الأمن

2:1 المفهوم اللغوي للأمن

2:2 المفهوم الإصطلاحي للأمن

2: 3 التعريفات المختلفة للأمن

الفصل الثاني

مدخل نظري لمفهوم الأمن

يستعرض هذا الفصل مفهوم الأمن في اللغة والاصطلاح، والتعريفات المختلفة لـــه فـــي اطار اربع مدارس أمنية هي: المدرسة الاســـتراتيجية التقليديـــة والمدرســـة الاســـتراتيجية المعاصرة والمدرسة الاجتماعية والمدرسة التنموية.ونبدأ بمعالجة المفهوم اللغوي للأمن.

2:1 المفهوم اللغوي للأمن

يرى ابن فارس[1]" أن الألف والميم والنون "، وهي الأحرف الثلاثة التي يتألف منها لفـــظ أمن، تشكل بمجموعها وتألفها أصلين متقاربين، إحداهما الأمانة والتي هي ضد الخيانة، والآخـــر التصديق، والذي هو ضد التكذيب، ويعقب على ذلك بقوله بأن المعنييّن متقاربان، مستشهداً بمـــا جاء عن الخليل بن احمد من أن الأَمَنة من الأمن، والأمان إعطـــاء الأَمَنـــة، والأمانـــة ضـــد الخيانة[2].

---

[1]- أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،ط2، مصـــر: شـــركة مصـــطفى الحلبي، 1969، 3707/1. (أمن)

[2]- المرجع السابق، 133/1. (أمن)

ويرى الجوهري في صحاحه أن الأمان والأمانة بمعنى واحد، والتصديق مستفاد من لفظ الإيمان[3].

ويشاركه في هذا الرأي الفيروز أبادي صاحب القاموس المحيط[4]، والزمخشري[5]، وابن منظور[6]. ويضيف الأخير نقلاً عن ابن سيدة معنىً ثالثاً للأمن وهو نقيض الخوف، نقول: أمِنَ فلان يَأمَن أمْناً، وأمَناً، وأَمَنَةً، وأمانَاً فهو أَمِن[7].

واللحياني يرى أن الأمِن والأمين بمعنى واحد، والإيمان عنده معناه الثقة، يقال: " ما أمنت أن أجد صحابة إيماناً " أي ما وثقت[8].

ومن المعاني الأخرى للأمن القوة، فالأمين هو القوي[9]، والطمأنينة[10]لأن الرجل الأمين يطمئْن إلى الناس كما يطمئْن الناس إليه، يقول الأعشى:

---

[3]- الجوهري ؛ إسماعيل بن حماد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطا، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1979، 2071/5. (أمن)

[4]- الفيروز أبادي ؛ محمد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991، 281/4. (أمن)

[5]- الزمخشري ؛ جاد الله محمود بن عمر، اساس البلاغة ، بيروت: دار صادر، 1992، ص ص21-22. (أمن)

[6]- ابن منظور ؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب،ط1، بيروت: دار صادر، 1990، 21/13. (أمن)

[7]- المرجع السابق، 21/17. (أمن)

[8]- المرجع السابق، 21/13. (امن)

[9]- المرجع السابق، 21/13. (أمن)، والقاموس المحيط، 281/4. (أمن)

[10]- المرجع السابق، 21/13/13. (أمن)

ولقد شهدت التاجر الأُمَّان موروداً شرابه[11]

نخلص من كل ذلك إلى أن للأمن معانٍ متعددة تدور بمجملها حول جملة من الصفات الإيجابية كالثقة والطمأنينة والتصديق، كما تحمل معنى الضدية لبعض الصفات السلبية كالخوف والخيانة والتكذيب. وهذا يؤكد أن ثمة معانيَ مشتركة ومتلازمة تسبب انعدام الأمن كالجوع والفقر، والإحساس بالنقص أو عدم الثقة، والاضطراب والشك، والضعف والعجز.

ومن الملاحظ هنا أن جميع هذه المعاني تشكل الجانب السلبي للإنسان كموقفٍ وسلوك، ونقيضها يشكل الجانب الإيجابي له، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأمن مؤشر على إيجابية الإنسان وتساميه وتفوقه، فيما انعدامه منذر بانهياره وسلبيته وتدهوره سواء على المستوى الفردي او الجماعي، الأمر الذي يدفع إلى تعزيز الاعتقاد بأن الأمن سر الحياة والنماء والتطور والرقي، وهو علامة فارقه في الاتجاه الصحيح لمستقبل مشرق لا مكان فيه لتوقع أي مكروه قد يجيء كما يحاول الجرجاني الحنفي أن يقول[12].

وبذلك يعكس مفهوم الأمن حاله ذهنية ونفسية وعقلية للفرد والجماعة والشعب والأمة على السواء، كما يشكل مطلباً ضرورياً وملحاً لكليهما، فهو إذاً حاجة إنسانية دائمة لا تغيرها الظروف وليس مجرد ظاهرة عرضية[13]تزول بانتهائها.

---

[11]- أحمد بن فارس ، مرجع سابق، ص 54.

[12]- الجرجاني الحنفي، التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1987، ص 59.

[13]- محمد علي التسخيري، " الأمة وخيار السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات "، مجلة الاجتهاد، السنة الثانية عشرة، ع 52-53، بيروت: دار الاجتهاد، خريف وشتاء 2001-2002، ص 71.

2:2 المفهوم الاصطلاحي للأمن

يمكن القول،إن الأمن،كمفهوم، يُعد ظاهرة اجتماعية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، لكنه كدراسة وعلم ينظر إليه على انه علم حديث ظهر بدايةً إثر الحرب العالمية الثانية[14]على شكل دراسات علمية وصفت بأنها جادة،إلا أنها، مع الاعتراف بأهميتها، ظلت غير كافية، كما يقول الأستاذ نهار[15]: فقسم منها تحدث عن نشأة مفهوم الأمن القومي وتطوره، وقسم آخر أفاض في الحديث عن مصادر التهديد الخارجي التي تؤثر على الأمن القومي، وقسم ثالث عالج الأمن القومي بجوانبه المتعددة مع التركيز على مصادر التهديد الخارجي.

وبالنظر في هذه الدراسات المتعددة ، والتمعن فيها، يظهر أن موضوع الأمن قد أُخضع لتعددية مفاهيمية، نتج عنه تباينٌ في تحديده، مما أضفى عليه نوعاً من الغموض، كما صعَّب أمر دراسته وبيان حده. ففي حين أن المفهوم الأمني للدول يقوم على مبدأ حماية الوجود والحدود القائمة لكل منها ورعاية المصالح القومية العليا للأمة والدولة[16]، نجد أنه يعني ايضاً مجمل الإجراءات الأمنية التي تُتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج[17]، أي الردع. أما مفهوم الأمن عند الدولة اليهودية، فنجده نابعاً

---

[14]- غازي نهار، الأمن القومي العربي، ط1، عمان: دار الامل ، 1993، ص 3.

[15]- المرجع السابق، ص 5.

[16]- ايجال الون واخرون، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35عاماً، إعداد سمير جبور، ط1، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، ص 9، نقلاً عن سكيراه حودشيت، شباط/اذار 1983، رقم2-3، ص ص 18-35.

[17]- انظر مجلة العودة في موقعها على الإنترنت على العنوان التالي:

.http://www. Geocities. com /awdaa2000/ershadat/amneh321. htm

من العقيدة الصهيونية المتمثلة بإقامة (أرض إسرائيل) المتكاملة على حساب الأرض العربية[18]، أي الهجوم المستند على أساس التوسع والسيطرة.

ومن وجهة نظر أخرى نجده يقترب من معنى التنمية والرفاهية الاجتماعية [19]، أي محاربة الجوع والفقر، ويبدو، هنا، أنه يقترب من مفهومه اللغوي العام، ليعكس حدود قوة الجانب الاجتماعي والاقتصادي بعيداً عن القوة العسكرية أو الأيدولوجية.

ولعل هذا الخلط، أو هذا التباين في مفهوم الأمن القومي يرجع في معظمه إلى حداثته من جهة، وإلى الزاوية التي ينظر فيها إليه من جهةٍ أخرى، فثمة رؤية على أنه مفهوم عسكري، ورؤية تراه مرادفاً للسياسة الخارجية، وأخرى تقرر أنه قضية اجتماعية، ورؤية رابعة تؤكد أن الأمن ليس سوى التنمية[20].

ولذلك، فإننا لا نبتعد كثيراً إذا قلنا بأن الكتابة في هذا الموضوع ليست سهلة، وإن ثمة مصاعب عديدة ومتباينة تواجه الكتابة فيه، ترجع في معظمها إلى ما للأمن القومي من أهمية قصوى وحضور فاعل، وإلى حداثة الدراسات العلمية المتخصصة وقلتها، وتداخل المفاهيم وتشابكها، وتباين مصادر التهديد وسبل معالجتها.

---

[18]- ايجال الون واخرون، المرجع السابق، ص ص 18-35.

[19]- Robert Mcnamara. The Essence of Security. Harpert and Row. New York.1968. P.P.149/150

[20]- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، ضمن أعمال ندوة الأمن العربي، المرجع السابق، ص70.

وحتى لا نقع في ما وقع فيه غيرنا ممن تصدوا للبحث في موضوع الأمن مـــن التشـــعب والاختلاط والخلط أحياناً، فإننا سنحاول استعراض جملة من المفاهيم والتعريفـــات للأمـــن مـــع مناقشتها ما أمكن.

2:3 التعريفات المختلفة للأمن

ثمة تعريفات[21] كثيرة ومتنوعة للأمن، والأمن القومي،والأمن الوطني أو الأمن القطـــري، وهي تعريفات تنتمي، في معظمها، إلى مدارس ومذاهب أجنبية أغلبها معاصر، ولم يُتح لها بعـــدُ أنْ تترجم إلى العربية بشكل واسع.

وفي إطار التعريفات المختلفة للأمن، يمكن لنا حصر تعريف الأمن في أربع مدارس هي:

1- المدرسة الاستراتيجية التقليدية ذات المفهوم العسكري للأمن.

2-المدرسة الإستراتيجية المعاصرة ذات المفهوم السياسي للأمن.

3- المدرسة الاجتماعية ذات المفهوم الاجتماعي للأمن.

4- المدرسة التنموية ذات المفهوم الشمولي للأمن.

---

[21]- لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يراجع:

عبد المنعم المشاط، " تحليل ظاهرة الأمن القومي "، مجلة استراتيجيا، ع 52، بيروت، حزيران 1986.

علي الدين هلال، " الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول "، مجلة شؤون عربية،ع35، كانون ثاني 1984.

محمد مصالحه، "مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص "، مجلة شؤون عربيـــة، ع35، كـــانون ثاني،1984.

محمد سيد احمد، " حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينيات "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربـــي، ع1، تموز 1981.

أمين هويدي، في السياسة والأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

إنْ هذه المدارس الأمنية تعكس جانباً مهماً من التطورات التي طرأت علـــى مفهـــوم الأمـــن، الذي بدأ معتمداً على القوة العسكرية، وانتهى في عالمنا المعاصر، في إطار شمولي يشمل إلـــى جانب القوة العسكرية جوانب أخرى وعديدة من الحياة بتنوعاتها المختلفة والتي تعتمـــد التنميـــة الشاملة أساساً ومنطلقاً وهدفاً.

وسنحاول هنا، تفصيل القول في مفاهيم هذه المدارس الأمنية الأربع قدر ما يسمح به البحـــث أو يتطلبه.

2: 3:1 المدرسة الإستراتيجية التقليدية

إن هذا المفهوم للأمن والقائم على أساس القوة العسكرية، و استخدام القوات المسلحة لمنـــع التهديد الخارجي، قد تبلور إبان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب الثانيـــة التي عكست تطوراً جديداً في المفهوم نشأ، إلى جانب القوة العسكرية، على أســـاس العلاقـــات المتبادلة بين الدول بعضها ببعض والتي شكلت قوة سياسية عملت على تسيّس المفهوم العسكري للقوة.

إن أصحاب المدرسة الإستراتيجية التقليدية يرون الجانب العسكري العامل الأساســـي فـــي عملية بناء القدرة، والأكثر أهمية وحسماً في تحقيق الأمن[22].

من هؤلاء والتر لبمان (Wlater Lippmann) في كتابه " السياسة الخارجيـــة للولايـــات المتحدة الأمريكية "، والذي يقول فيه بأن:" الأمن الوطني هو قدرة الأمة على حماية قيمها

---

[22]- غازي نهار، المرجع السابق، ص10.

الداخلية من التهديدات الخارجية"[23]. ومثل هذا المفهوم نجده في دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة في لندن(The Encyclopedia of Social Sciences)، التي تحدد الأمن لدولة ما: " بقدرتها على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "[24].

وفي إطار المفهوم السابق للأمن ينطلق كلاً من بيركوويتز وبوك (Berkowitz and Bock) في تعريفهما للأمن باعتباره:" قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[25]. كما يمكن تصنيف مفهوم البيت الأبيض الأمريكي للأمن ضمن هذا الإطار التقليدي الذي يرى الأمن ممثلاً في:" القوة التي توفر الحماية من التهديدات الخارجية، وتمكن من استخدام القوات المسلحة لمنع أي تهديد خارجي"[26]، فالقوة العسكرية التي يعكسها هذا المفهوم تضمن للدولة وحدتها واستقلالها وحريتها، وتحفظ لها ولشعبها قيمها وأمنها، ووحدة أراضيها ومصالحها في كل أنحاء العالم. وعلى هذا النحو يمضي إدوارد عازار (Edward. E. Azar) الذي يرى الأمن القومي للدولة قائماً على: " مبدأ تحقيق الحماية المادية للدولة من

---

[23]- جاري محمد، " القدرة في التنظيم الدولي المعاصر "، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الاولى، ع2، صيف 1988 ص49.

[24] -Wlater Lippmann: U.S Foreign Policy , shield of the Republic ,Boston , Mass , Little Brown.1943. P.21.

[25]- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، ضمن أعمال ندوة الأمن العربي، ص 84.

[26] -M. Berko Witz and P.G.Bock: American National Security , New York , Free Press 1965. PX.See J.F. Richard and. St. R. Sturm: American Defense Policy. The J. Hopkins University Press .1982. P. 19.

التهديدات الخارجية ومنعها"[27]. فجوهر الأمن عنده إنما يقوم علـــى أســـاس القـــوة العســـكرية كاستراتيجية تتحقق بمقتضاها سيادة الدولة، والتي بها تتغلب على كافة التهديدات الخارجية.

ومن انصار هذه المدرسة ايضاً، روبرت كاهان (Ropert. O. Kahane) وجوزيف ناي (Joseph. S. Nye) [28]و كينث ولتز (Kenneth. N. Walts) [29]وكذلك جـــارلز هيرمـــان (Charles.F. Herman)الذي يقيس الأمـــن بالقـــدرة علـــى : "تخفيـــف خطـــر التهديـــد "[30] والتهديد،كما يراه هيرمان،جملة العوامل التي تحدّ من القيم، أو تمنع مـــن التمتـــع فيهـــا بـ حريـــة وكفاءة[31] .

ويعتقد كل من هارولد جي كليم (Harold.J. Claim)، وستانلي فولك (Stanly Folck) أنّ: " الأمن يرادف القوة العسكرية، ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، مما يجعل الأمة قادرة علـــى ردع

---

27 -Edward.E. Azar and G.In.Moon: National Security in the Third World. Center for ,International Development and Conflict Mangement, University of Mary Land 1988. P.1

28 -Ropert. O. Kehane and Joseph.S. Nye: Power and Interdependence, Little Brown and Company. Boston.1977.P.6

29 -Kenneth.n. Walts: Theory of Inernational Politics, AddisonWesley Shing Puplishing Company.Inc.1979.Chapter 8.P. 166

30 -Ibid.P.19. C. Herman. at J.F.Richart and Sturm. Ibid.P.19

وانظر كذلك: غازي نهار، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص4.

31 -OP. Cit. P.19.

أي هجوم مسلح أو دحره"[32] . فالأمن، عندهما، معيار لانعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة، كما أنه معيار لانعدام الخوف. ويرى جوهان.ا. كوليز (Johan.A. Koliaze) الأمن القومي بكونه: " دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج"[33]

2:3:2 المدرسة الاستراتيجية المعاصرة

يُعد هذا المفهوم للأمن تطوراً طبيعياً للمفهوم السابق القائم على أساس القوة العسكرية ؛ وهو، وان كان لا يُحيّد القوة العسكرية في تحقيق الأمن أو يستبعدها يظل متسلحاً بالقوة السياسية التي تفرض حلاً سياسياً أو بعداً سياسياً للأمن. بمعنى أنها تسيّس القوة وتخضعها للدفع السياسي الذي يصب في خدمة مقولة التدافع الحضاري. فهو مفهوم يعكس بمحصلته بُعداً حضارياً للأمن يبدو أكثر رقياً في نظرته للإنسان أو في فهمه لطبيعة العلاقات الإنسانية وتداخلاتها المتنوعة.

إنّ أصحاب هذه المدرسة يرون الجانب السياسي القائم على أساس قوي وفاعل، عاملاً مهماً وأساسياً في عملية بناء القدرة اللازمة لتجنب الحرب وتحقيق الأمن.وهو ما دعا آلية، فرنسيس بير (Francis.A. Beer) الذي دأب على الربط بين الأمن والحرب لاعتقاده بأن : "الأمن تحدده الحرب التي هي أشبه ما يكون بالسرطان الذي يهدد الجسد ويفتك به "[34]، ويرى

---

[32]- هارولد. جي. كليم، وستانلي فولك، ظروف الأمن القومي، ترجمة هيئة الدراسات، بغداد: جامعة البكر للدراسات العسكرية، 1980، ص ص 9-10.

[33]- ايجال الون، " أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها، ص 1. نقلاً عن: جوهان كوليز، الميزان العسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال السنوات 1960-1980، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980.

[34] -Francis.A. Beer. Peace Against War. W.H.Freenan and Company San Franciesco.1981.P1.

أيضاً أن:" تجنب الحرب إنقاذ لأمن الدولة وحفاظُ على سلامتها "[35]. فالحرب ضد السلام والأمن، وحتى يكون أمنُ وسلام يتعين على الدول أن تتجنب خوض الحروب، وذلك عن طريق العلاقات السلمية القائمة على أساس سياسي محترم ومتكافئ.

مثل هذا المفهوم يحاول الدكتور حامد ربيع تأكيده وتسويقه، على الرغم من اعترافه وإقراره بأن الأمن القومي،كمفهوم، ما يزال غامضاً[36]، إلا أنة يعرفه بِ " مجموعه من القواعد الحركية التي يتعين على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأنْ تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية "[37]. فالدكتور ربيع ما زال يعتقد بأن مفهوم الأمن القومي يفتقر إلى الوضوح، ويتطلب تنظيراً متعدد الأبعاد لكونه يعبر عن تقاليد تاريخية معينة يرى أنها تتبلور في محاور ثلاثة هي: [38]

1-التنظير والممارسة.

2 -الحماية المادية والمعنوية الشاملة لأمن الفرد وأمن المجتمع.

3-تدويل المفهوم وعالميته: أي الدخول في حدود المفهوم الواحد المتفق عليه دوليا.

والواقع أن تحقيق هذه المحاور لا يمكن أن يتمّ إلا بفعل القوة المتجلية في القوات المسلحة المحكومة أو الموجهة بالقرار السياسي الفاعل والصالح والخاضع لتفاهمات دولية تقوم أيضاً، على شرعية تستمد من الحق قوة لا من القوة حقاً. ومثل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل

---

[35] -Op. Cit . P1

[36]- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الموقف العربي ، 1984، ص33.

[37]- المرجع السابق، ص ص 35-36. وباسم الطويسي، الأمن القومي العربي، الادراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي، وجهة نظر المثقفين في الأردن، عمان: دار سندباد للنشر ، 1997، ص ص 12-13.

[38]- حامد ربيع، المرجع السابق، ص37. وغازي نهار، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص7.

سياسة صالحة مسلحة بقوة داعمة ومؤثرة. أي أن الأمن في المحصلة، سياسة تخضع لها القوة العسكرية، وليس قوة عسكرية تخضع لها السياسة.

هذا المفهوم السياسي للأمن يتبناه أيضاً،الدكتور عليوه حين ينظر إلى الأمن الجماعي على أنه: " الضمان الذي تكفل به جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي أو الأقليمي"[39]. مشيراً إلى إمكانية تحقيق توازن في الأمن الجماعي للدول عن طريق إقامة مؤسسة أمنية دولية كمجلس الأمن مثلاً، على الرغم من استغلالة أحياناً كثيرة بطريقة سلبية لفرض إرادة القوى الكبرى، وليس لإحقاق الحق أو إشاعة العدل والسلام والأمن كما هو منصوصُ علية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

ومن الجدير ذكره، أن أفكاراً أُخرى حول الأمن كمفهوم، قد خلطت بين المدرستين السابقتين، فجعلت الأمن مرتكزاً على أساس قوتين ؛ القوة العسكرية، وهي تمثل المدرسة الاستراتيجية الكلاسيكية، والقوة السياسية، والتي تمثل المدرسة الاستراتيجية المعاصرة.

ويبدو ذلك جلياً من تعريف جون سبانير (Jon Spanier)للأمن الذي يراه متمثلاً **أو** متحققاً في: "البقاء العضوي، وحماية إقليم الدولة، والاستقلال السياسي "[40]. محدداً،بذلك، وظيفة الأمن القومي في كونه حامياً للنظام السياسي والاقتصادي، ومسيّراً لشؤون الحياة والناس

---

[39]- السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1988، ص ص 262-264

[40] -John Spanier. Games Nation Play , C.B.S. College Publishing , New York. 1984.P.P57- 58.

في الدولة. وهو ما يراه كوهن (Cohen) أيضاً، الذي يعرفه بِ: " إمكانية الحماية التي يحاول النظام توفيرها لسلامة سياساته المتعددة الاتجاهات من التهديدات الداخلية والخارجية "[41].

ومن أنصار هذه المدرسة أيضاً كل من أموس جوردن (Amos.A. Jordan) و وليم تيلر (William.J. Taylor)، اللذان قدّما الأمن على أنه: " الحماية العضوية التي قد يؤثر المس بها بسيادة الدولة أو بقائها"[42]. وواضح من تعريفهما للأمن أنهما يركزان على مبدأي الدفاع والردع بما تملك الدولة من قدرات عسكرية، وأُخرى سياسية.

ولعل الأستاذ البراك من الذين قالوا بهذا المفهوم أيضاً، فهو يراه: "مصطلحاً يقوم على تصور واضح لمصادر التحديات ومضامينها، والتي قد يتعرض لها الوطن مع الاعتماد على رؤية واعية بكيفية تحويل عناصر القوة إلى قدرة مؤثرة وفاعلة تستند إلى واقعية علمية،وصوابية مفاهيمية "[43]. وهو بهذا يفصل بين المفهوم كنظرية، والمفهوم كعملية تنفيذية، ويركز على أهمية الجانب النظري لتحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة والتأثير عند الممارسة والتنفيذ، أو عندما يستلزم المفهوم ممارسة واقعية قد تتغير أو تبتعد،قليلاً أو كثيراً، عن المفهوم النظري للأمن.

---

41 -le at J. F Richart.Op.Cit.P 19 and C. Tutt I.Cohe

42 -Jordan and William.J. Taylor , American National Security , Revised Ed. The . A. Amos Johns Hopkins University Press.1984.P4.

43- فاضل البراك، استراتيجية الأمن القومي: اراء وافكار، بغداد: الدار العربية، 1986،ص ص24-43.

ويعرفه الكيلاني الأمن بـ:" مجموعه من المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي، والمستند أصلاً على القدرة العسكرية في الحماية والدفاع إزاء أي تهديد خارجي "[44].

وفي المحصلة فان أصحاب المدرستين ؛ الاستراتيجية الكلاسيكية، والاستراتيجية المعاصرة، يرون القوة ؛ العسكرية منها والسياسية، أساساً مهماً بل وحاسماً في تحقيق الأمن، وتشكيل القدرة، الأمر الذي قاد إلى ظهور ما يُعرف بنظرية القوة *[45] التي هي، في الأصل،نظرية سياسية عنت، أول ما عنت، بالقدرة على الفوز في الصراع وتجاوز المصاعب[46].

لقد عرّف هانس مورجون ثاو (Hans. J. Morgenthau) القوة باعتبارها : " مقدرة التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، أو سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر "[47]، ويراها أيضاً شاملة لكل العلاقات الاجتماعية[48]، ومشكلة، في الوقت ذاته، العنصر الأساسي في تفسير

44- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري، مرجع سابق،ص71.

45- تعرف القوة بأنها وسيلة من وسائل تحقيق القدرة. والامتزاج بين برامج ومخططات كلا المدرستين ؛ الاستراتيجية الكلاسيكية والاستراتيجية المعاصرة قاد الى خلق نظرية القوة.

46- جاري محمد، " القدرة في التنظيم الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص49. غازي نهار، مرجع سابق، ص11.

47 -Karl.W. Deutsch at: J.N Rosenau: International Politics and Foreign Policy. the Free press, 1969. P.257.

48 -Op.Cit . P. 257

العلاقات الدولية[49]. فيما يراه جون سبانير (John Spanir) انعكاساً أميناً للقوة العسكرية التي تدفع باتجاه تعزيز مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يتوافق مع رغباتها وخصائصها[50].

إن الاعتماد على القوة كأساس يكاد يكون وحيداً في تحقيق الأمن أمرُ لم يُنظر إليه في أوساط المنظرين والمثقفين الأمنيين بارتياح، كما انهم لم يروا فيه أساساً صحيحاً لصناعة الأمن أو المحافظة عليه، إلى الحد الذي ذهب معه فريق منهم إلى تخطئته[51]وعده معوّقاً أو معطلاً للأمن، مع الاعتراف بضرورته كعامل مهم في تدعيم قواعد الأمن أو الحفاظ عليه، ولكن ليس العامل الوحيد.

أن مثل هذا الاعتقاد أوجد أفكاراً أخرى حول الأمن، فظهرت،تبعاً لذلك، المدرسة الاجتماعية التي جعلت العامل الاجتماعي الأهم في تحقيق المنظومة الأمنية للدولة، والمدرسة التنموية الشاملة التي تناولت الأمن من مختلف جوانبه الحياتية دون أن يكون لجانب تفردُ مطلق تضيع معه جوانب أُخرى.

2:3:3 المدرسة الاجتماعية

هذا المفهوم يعكس قدرة المجتمع على حفظ قيمه من خلال تماسكه وفاعليته وثقافته. وهي صورة تعكس العامل الاجتماعي كقوة أساسية في حفظ قيم أي مجتمع وانجازاته وأمنه. وفي هذا

---

49 - Hans.J. Morgenthau , Politics Among National , the struggle for power and peace , Alfred A.Knop.INS.SixthED.1985.P11.

50 - جاري محمد، المرجع السابق،ص44.

51 - غازي نهار، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص12.

السياق اعتبر كل من لاسويل (Lasswell) وكبلان (Kaplan)الأمــن بأنــه : " القــيم العليــا المتوقع الوصول إليها كوضع حقيقي وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة"[52].

وعلى مثل هذا النسق فهمه المشاط الذي رآه منحصراً في: " قدرة المجتمع على مواجهــة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف "[53]. ويقصد بذلك صون المجتمع مــن التهديدات الداخلية والذي لا يتأتى إلا بفعل قوة المجتمع وقدرته على تحقيق التوازن والرفاهيــة والردع.

واقر الرمضاني بصعوبة التوصل إلى مفهوم شامل للأمن بســبب اخــتلاف الآراء حــول مضمونه وأبعاده، مذكراً،في الوقت ذاته، بوجود صلة وثيقة بين جانبين مترابطين يشكلان معــاً مفهوماً محدداً للأمن هما ؛ موضوعي مفاده غياب التهديد للقيم المكتسبة، وذاتي مفــاده غيــاب القلق من احتمالية تعرض هذه القيم للتهديد[54]. وهذا التعريف يعكس قدرة المجتمع علــى نفــي التهديد أصلاً، أو منعه من الوقوع.

إنّ مثل هذه الضبابية في تحديد مفهوم الأمن قادت إلى تداخلات أو خلط في تحديد أبعاد القوى التي تُسند إليها، أو إلى بعضها، مهمة تحقيق الأمن وحفظه، والتــي تمخضــت عــن وجهات نظر متعددة كان من أبرزها:

---

[52] -Harold Lasswell and A.Kaplan:American National Security. Ibid. P 19.

[53]- عبد المنعم المشاط، " نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي " مجلة المستقبل العربي، ع54، بيروت، 1983/8، ص15. ولنفس المؤلف، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربــي، 1984، ص29 و ص ص40-41، وفي طبعة 1989 ص15

[54]- مازن الرمضاني، " الأمن القومي العربي والصراع الدولي "، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياســية، بغداد، ع2، تموز/1988، ص ص 64-65.

1-النظرة الاجتماعية السياسية: والتي خلطت بين عاملي المجتمع والسياسة في إقامة دعائم الأمن، وتحقيق التوازن في المجتمع والدولة، ورأت أن الأمن يشمل المجتمع والسياسة معاً . وضمن هذا المفهوم عرف هارولد براون (Harold Brawn) أحد وزراء الدفاع الأمريكيين السابقين الأمن بـ:"القدرة على صياغة وحدة الأمة ووحدة أراضيها، والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة "[55].

2-النظرة الاجتماعية العسكرية: يؤمن بها فرانس سكرمان (France Schurman) الذي يرى الأمن القومي: " متعلقاً بعوامل داخلية وأخرى خارجية قد تتعرض لها الدولة، أو ترتكز عليها "[56]. وهو تعريف يكشف حجم التهديدات ونوعها، والتهديدات،كما تبدو من تعريفه،داخلية أساسها المجتمع، وأُخرى خارجية عمادها القوة العسكرية.

ومن هذه النظرة (الاجتماعية العسكرية) ينطلق الدكتور سمير خوري في مفهومه للأمن، حين يقدمه على أنه:"تطور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب"[57].

---

[55]- مجلة العوده على العنوان التالي:

http:// www. Geocities.com/awdaa2000/ershadat/amneh 321.htm.

[56] -France Schurman: The Logic of World Power, Pantheon Books House,N.Y.1974.P66

[57]- سمير خوري، نظرية الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين، بغداد: دار القادسية للنشر ، 1983، ص 18.

3-النظرة الاجتماعية السياسية العسكرية: ترى الأمن مرتكزاً على ثلاثة محاور أساسية تمثل القوة في ثلاثة اتجاهات هي المجتمع والسياسة والعسكر ؛ فالمجتمع القوي المتماسك والمتجانس يُشكل دعامة أساسية في نفي أو منع التهديدات الداخلية، والسياسة القوية المستندة إلى تجانس المجتمع وتماسكه وقوته، تحفظ الدولة من التدخلات الخارجية، والقوة العسكرية تشكل للأمن رادعاً من احتمالية أي عدوان، ودافعاً لتنفيذ السياسات التي تجلب النفع والأمن للمجتمع والدولة على السواء.

هذا المفهوم يبدو واضحاً من كلام ستيف جان (Steve Chan) الذي يشمل: " كل ما من شأنه أن يشكل تهديداً للأمن ؛ كالتنظيم والعنف المسلح والحروب والتدخلات الخارجية والأزمات الدولية"[58].

ومن الملاحظ،أن المدرسة الاجتماعية بمختلف تنظيراتها وبيئاتها، تنظر إلى المجتمع كأساس فاعل لتحقيق الأمن، وترى جملة الجوانب الأُخرى سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية أو ما إلى ذلك، أموراً مساعدة أو مساندة لجوهر الأمن الذي هو المجتمع.

ويبدو أنّ الرؤية التي تقوم عليها هذه المدرسة، أو تؤسس لها، لا تخلو من الدقة، نظراً لأن المجتمع هو الأساس الذي تتفاعل فيه مختلف التيارات والاتجاهات والافكار، ومن دونه يفقد كل تيار أو فكر أو اتجاه قيمته وطبيعته.

58- Steve Chan. International Relations In Perspective , The Pursuit of Security , Welfare and Justice. Macmillan Publishing Company ,New York ,1984.P 76

باختصار تولي هذه المدرسة عناية واسعة، وتعطي اهمية فائقة للانسان الذي هو جوهر كل نشاط، ومركز كل التداخلات والتفاعلات والقيم بيد أن هذه المدرسة،رغم اتساع حـــدودها ومجالات نشاطها، واهتمامها البالغ بالانسان، تظل تفتقر إلى الشمولية والتكامل، مما أدى الى تطور مفهوم الأمن الى نظرة شمولية قامت أساساً على مفهوم التنمية الشاملة لكل منـــاحي الحياة انطلاقاً من الانسان نفسه وانتهاء به ايضاً.

هذا المفهوم التنموي الشامل للأمن شكل مدرسة جديدة شاملة لم تتوقف عند حدود الانسان والمجتمع فقط، بل طالت كل ما من شأنه أن يسهم في تطوير الانسان وتنميتـــه. وتبعاً لهذا فقد جاء هذا المفهوم في إطار علاقة جدلية متكافئة بين الأمن والتنميـــة. إنـــه التصور الذي يجعل من الأمن أساساً للتنمية، كما يجعل التنمية جوهر الأمن.

2: 3:4 المدرسة التنموية المعاصرة

لقد أدرك أصحاب هذه المدرسة ومنظروها أن جانـــب القـــوة ؛ سياســـية كانـــت أو عسكرية أو كليهما، هو جانب مهم من جوانب عديدة يمكنهـــا أن تشـــكل تهديـــداً للأمـــن القومي. وبناءً عليه، فقد تشكلت نظرتهم الأمنية بصورة بدت أكثر اتساعاً وشمولية مـــن كل ما سبق، مما دفعهم إلى الاعتقاد بضرورة فهم مصادر التهديد للأمن القومي على أنها: " مصادر داخلية وأُخرى خارجيه"[59].

ولعل أبرز المنظرين لهذا الاتجاه هو روبرت مكنمارا (Robert Mcnamara) وزيـــر الدفاع الأمريكي الاسبق، الذي يعتقد أن الأمن يمكن أن يتحقق من خـــلال التنميـــة القوميـــة

---

[59]- غازي نهار، مرجع سابق، ص13.

الشاملة، يقول مكنمارا: " إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الادنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية، أو على الاقل درجة ادنى منها فأن النظام والاستقرار يصبحان أمراً مستحيلاً ... إنّ الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن "[60]. فالأمن في أي مجتمع حديث،من وجهة نظر مكنمارا، هو أساس التنمية[61]، والتي هي أساس القدرة وجوهر الأمن.

وهذا ما يراه علي الدين هلال حين يقدم الأمن والتنمية على انهما : " وجهان لعملة واحدة"[62] ومؤكداً،في الوقت ذاته، أنه: " بلا تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن "[63]. لأن الأمن،من وجهة نظره،:"ينبع حتماً من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة "[64]إنْ الأمن يمكن أن يتحقق حسب علي الدين هلال : " بتأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها والظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع "[65].

60- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة:دار القومي، 1970، ص120. ومازن الرمضاني، مرجع سابق، ص64. وغازي نهار، مرجع سابق، ص13.

61- Robert Mcnamara. O.P.Cit.P.P 149-150

62- علي الدين هلال، " الأمن القومي العربي: دراسة في الاصول "، مرجع سابق، ص11.

63- المرجع السابق، ص11.

64- مرجع سابق ، ص11.

65- المرجع السابق، ص11.

ويشير تامر محمد إلى ثلاث دلالات يمكن أن يُعَّرف بها الأمن، وهـــي: " دلالـــة التحـــرر وانتفاء التهديد، ودلالة علاقته بالتنمية، ودلالة المحافظة على الدولة وحماية قيمها الأساسية مـــن الخوف "[66]. هذا التعريف يعرض تصوراً استراتيجياً ينبع أساساً من متطلبات حماية المصـــالح الحيوية الأساسية للدولة أو الأمة بفعل امتلاك القدرة على دفع أي تهديـــد خـــارجي أو داخلـــي، وامتلاك القدرة أيضاً، على دفع عجلة التنمية الفاعلة والمتطورة بما يتناسب وحجـــم التفـــاعلات الداخلية والخارجية. ومن أنصار هذه المدرسة أيضاً حفناوي زاغر[67]وكلاً مـــن احمـــد عبـــد المالك و محمد فودة[68]وغيرهم.

وهكذا، فأن أصحاب هذه المدرسة التنموية الشاملة، يؤكدون من خلال فهمهم للأمن علـــى ضرورة التطوير التنموي الشامل الذي يخدم غرضهم في تحقيق الأمن ومنع التهديدات الداخليـــة والخارجية، ويبدو أن هذا الفهم قد جاء نتيجة لإدراكهم بوجود علاقة تداخلية مترابطة بين الأمن القومي والتنمية الوطنية والقومية الشاملة أو ربما لإدراكهم بأن الأمن القـــومي مفهـــوم واســـع

66- تامر محمد، دراسة في الأمن القومي الخارجي العراقي واستراتيجية تحققه، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، 1985، ص23.

67- حفناوي زاغر، الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي، ضمن أعمال ندوة الامن العربي، مرجـــع ســـابق، ص 357.

68- احمد عبد المالك، دور الإعلام في دعم الأمن العربي، ضمن أعمال ندوة الأمن العربي، مرجع ســـابق، ص375.

محمد فوده، تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد، باريس، مركز الدراسات الأوروبي، شـــتاء 1993، ص ص162-163.

متماسك، وله أطر متعددة داخلية وخارجية[69]. وبذلك فإننا نلاحظ، أن أصحاب هذه المدرسة يرون في الأمن الداخلي أساساً قوياً لتوفير الأمن الخارجي ومنع التهديدات أو العدوان.

والآن يمكننا القول ببساطه: بأنْ هذه المدارس، على الرغم من اختلاف توجهاتها وتضاربها في كثير من الأحيان، كانت تتخذ لتعزيز فهمها منطلقات أمنية غالباً ما تجيء معبرة عن أولويات متغيرة بتغير الظروف والحاجات، مما قاد إلى تعدد مفاهيم الأمن القومي وتشعبها. أن الأمن القومي يظل، مهما تعددت مفاهيمه وتنوعت تعريفاته، يُعنى بمنع التهديدات الداخلية والخارجية، ويعمل على تحقيق الاستقرار والرفاهية للمجتمع والأمة والنظام. وتبعاً لذلك فأنه قد بات من الصعوبة بمكان أن يوصف الأمن بالثبات المطلق أو النسبي في كثير من الحالات . والذي يبدو أن الأمن الإسرائيلي، كما سيتضح لاحقاً، هو من هذه الحالات القليلة والنادرة التي حافظت،إلى حدٍ كبير، على حالة الثبات النسبي وصل عند المتحيزين لليمين حداً مذهلاً من التصلب العقدي الذي اكتسب، في أفكارهم، قدراً كبيراً من القداسة والتنزيه ليؤكد، من جديد، "أن الزمن الراهن هو زمن صراع لا زمن مفاوضات ومحادثات"[70].

---

[69]- حامد فؤاد، " الأمن والتنمية في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي، ع1980،16، ص136.

[70]- آريان أشر وآخرون، الانزياح نحو اليمين، تقديم انطوان شلحت، رام الله: المركز العربي للدراسات الإسرائيلية / مدار، 2003، ص24.

الفصل الثالث

الأمن الإسرائيلي: منذ قيام الدولة العبرية وحتى مؤتمر مدريد(1948-1991)

3:1 تعريف الأمن الإسرائيلي

3:2 الأمن الإسرائيلي: جذور ومقومات

3:2:1 الجذور الدينية والقومية للأمن الإسرائيلي

3:2:2 مقومات الأمن الإسرائيلي

3: 3 تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي

الفصل الثالث

الأمن الإسرائيلي: منذ قيام الدولة العبرية وحتى مؤتمر مدريد

إن البحث في الامن الإسرائيلي منذ قيام الدولة العبرية في العام 1948 وحتى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991 يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، اعطاء تعريف لمفهوم الامن من المنظور الإسرائيلي، ومن ثم تبيان جذوره ومقوماته ومراحل تطـوره، وذلك كما ورد في كتابات كبار قادة اسرائيل ومفكريها.

3: 1 تعريف الأمن الإسرائيلي:

ثمة اكثر من تعريف لمفهوم الأمن القومي من المنظور الإسرائيلي. فاللواء يسرائيل تـال - في مقال له بعنوان (الأمن القومي: أقليه مقابل أكثرية)، يرى أن الأمن هو: " ضمان أمن الأمـة والحفاظ على مصالحها الحيوية "[71]، دون أن يحدد ماهية المصالح الحيوية وكيفية تحقيقها.أمـا اللواء فلنائي فيعرف الأمن بأنه: " الإطار الذي يعمل فيه الجيش، كجزء من جهـد قـومي عـام يعبر عن مجمل قدرات الدولة لضمان وجودها"[72]، دون أن يحدد ما المقصود بالجهـد القـومي العام، وما هي العناصر التي يتكون منها، مكتفياً بالإشارة إلى الجـيش كأحـد هـذه العناصـر . وبالتالي، فأن التعريفان يتسمان بصفة التعميم ولا يمكن الاعتماد عليهما فـي دراسـة وتحليـل الأمن الإسرائيلي خلال الفترات المتعاقبة من حياة الدولة العبرية. من جانب آخر يـرى العقيـد

---

[71]- يسرائيل تال " الامن القومي: اقليه مقابل أكثريه" من كتاب امن اسرائيل في الثمانينيات، ترجمة مؤسسـة الدراسات العربية، بيروت، 1980، ص62.

[72]- متان فلنائي، " عن أي أمن يدور الحديث "، الوضع الأمني الإسرائيلي، مرجع سابق، ص127.

ايجال الون أن الأمن القومي يتعدى الدفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال (العدائية) من الخارج إلى كونه: "محصلة اتصالات للدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من اجل حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية"[73].

نلاحظ من هذا التعريف أن هناك علاقة وطيدة بين ما تريد الدولة تحقيقه من جهة، وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة أخرى ؛ أي مطابقة الهدف مع الإمكانيات.

يعتبر التعريف الأخير الأكثر شمولاً وديناميكية من التعريفين السابقين، حيث يتعدى المفهوم الكلاسيكي للأمن القائم على القوة العسكرية واستخدام القوات المسلحة إلى مفهوم يشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وهو ما ينسجم مع التطور المفاهيمي للأمن. وعلاوة على ذلك،فأنه يمكن دراسة هذا التعريف وتحليله كنوذج يشبه المعادلات الرياضية، إذ يطلق عليها إسرائيلياً مصطلح (معادلة الأمن القومي الإسرائيلي).

تتكون هذه المعادلة من ثلاثة متغيرات، لا يمكن قياسها كمياً بل كيفياً وهي: القدرة القومية الموجودة كطرف في المعادلة والغايات القومية كطرف آخر وبينهما الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه الغايات. وحتى نتمكن من فهم المعادلة يجب علينا أن نجزئها إلى مكوناتها الأساسية، وهي: [74]

---

[73]- ايجال الون، " أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً " مرجع سابق، ص1.

[74]- المرجع سابق، ص ص2-3.

* لا يسعى الباحث إلى الخوض في صحة أو عدم صحة المعلومات الواردة في التوراة لأن هذا الموضوع ليس من صلب البحث، وإنما يورد المعلومات كما هي.

- القدرة القومية: تتكون من القوه القومية والجاهزية القومية. فقوة الدولة تعتمد على: نظام الحكم فيها ؛ أي متخذي القرارات، والجيش، ومساحة الدولة ؛ أي عمقها الاستراتيجي وطبيعة حدودها، وعدد سكانها ؛ الطاقة العاملة والمقاتلة، والموارد الاقتصادية المتوفرة لتغطية متطلبات الجبهة العسكرية والمساعدات التي تحصل عليها الدولة من دول أخرى. والجاهزية تشمل الإجماع الوطني حول قضيةً ما، والتلاحم الاجتماعي، والمعنويات والدوافع.

- الغاية القومية: تتكون من رزمة المصالح والأهداف المتفق على تحقيقها بين أوساط النخبة، وتوقيت تحقيقها في المدى القصير والمتوسط والطويل.

- **تقع بين القدرة من جهة والغاية من جهة أخرى (في معادلة الامن القومي) الوسيلة المستخدمة في الوصول الى الغايات القومية، وتقررها بالطبع النخبة الحاكمة. ويتم التنفيذ من خلال تسخير القدرة والوسيلة من اجل تحقيق الغاية ومواجهة التحدي.**

تعتبر (معادلة الأمن القومي الإسرائيلي) أداه لضبط العمل الاستراتيجي الإسرائيلي، بشقيه التخطيطي والتنفيذي. فأي تعديل مثلا في القدرة القومية(استيعاب موجات الهجرة ورفع الإنتاجية الاقتصادية والتسلح واستقرار المؤسسة الحاكمة)، يستدعي بالضرورة تعديلا مناسباً في الغايات القومية، أي تجنيد القدرة القومية من اجل تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل.

3: 2 الأمن الإسرائيلي: جذور ومقومات

2:3: 1 الجذور الدينية والقومية للأمن الإسرائيلي

يتأثر أي مفهوم سياسياً أم عسكرياً، الى حد ما، في أي مجتمع بالمنظومة الفكرية السائدة في ذلك المجتمع. والأمن الإسرائيلي كأحد هذه المفاهيم لم يتبلور هكذا صدفة، بل على العكس من ذلك، تأثر الى حد بعيد بالخبرة التاريخية والمنطلقات الدينية والقومية التي امن بها جزء لا يستهان به من اليهود، وعملوا بكافة الوسائل والأساليب على تحقيقها. وسوف نقوم باستعراض هذه المنطلقات على النحو التالي:

3: 2: 1:1 الجذور الدينية - التوراتية.

يعتقد اليهود، وفقاً للشرائع اليهودية، بأن الرب قد اصطفاهم دون غيرهم من بني البشر، وملكهم الأرض بما فيها ومن عليها، ومكنهم على غيرهم من الأمم الأخرى، فقد جاء في التوراة* الكتاب المقدس لدى اليهود: "كل موضع تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان من النهر الكبير نهر الفرات إلى البحر الأقصى يكون تخمكم. لا يقف إنسان في وجوهكم فإن الرب إلهكم يلقي ذعركم ورهبتكم على كل الأرض التي تطأونها كما وعدكم"[75]، وجاء أيضاً في موضع آخر في التوراة: "وأما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تستبق فيها نسمة بل أبسلهم إبسالاً الحثيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحويين

---

[75]- سفرالتثنية 11: 24-25.

واليبوسيين كما أمرك الرب إلهك "[76]. وجاء في التلمود:كل ما يخص الأمم هو ملك للأمة اليهودية المؤهلة أن تستولي عليها بدون أدنى شك "[77].

وقد حددت التوراة حدود دولة بني إسرائيل بكل دقة وتفصيل منذ أكثر من خمسه وثلاثين قرناً، حسب المفهوم اليهودي، فقد جاء في سفر يشوع:و"كان بعد وفاة موسى عبد الر ب، أن الرب كلم يشوع بن نون خادم موسى قائلاً: إن موسى عبدي قد مات والآن قم فاعبر هذا الأردن أنت وجميع هؤلاء الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لبني إسرائيل، من البرية ولبنان إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير الذي في وجهة مغارب الشمس تكون تخومكم "[78].

لكن التعريف الجغرافي الدقيق لمصطلح (ارض إسرائيل) لا يزال موضع خلاف بين الصهاينة أنفسهم. فبعض الصهاينة يرى أن أرض إسرائيل تشمل (بالإضافة الى فلسطين نفسها) كامل سيناء والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيره أيضاً من تركيا. ومنهم من يضع الحدود الشمالية (فقط) عند منتصف الطريق عبر سوريا ولبنان، عند خط العرض لمدينة حمص. وكان بن غورين يؤيد وجهة النظر هذه[79].

---

[76]- سفر التثنيه 20: 16-17.

[77]- التلمود ص348

[78]- سفر يشوع1:1 - 5.

[79]- إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، ص150. نقلاً عن: بن ميمون، ميشناه توراه، قوانين بشأن القتلة،11،2 ؛ الموسوعة التلمودية" الاغيار"

وتدعو التوراة اليهود ليس فقط للاستيلاء على ارض فلسطين وحسب، بل بقتال سكانها وقتلهم ان أمكن، فقد جاء فيها: " ومد داود يده الى الكنف واخذ منه حجراً ورماه بالمقلاع، وضرب الفلسطيني في جبهته، فارتز الحجر في جبهته وسقط على وجهه الى الأرض. فتمكن داود من الفلسطيني بالمقلاع والحجر وضرب الفلسطيني وقتله، ولم يكن سيف بيد داود "[80].

وهذه العبارات العنصرية لا تزال تردد حتى الآن على السنة حاخامات اليهود وأحبارهم، والدليل على ذلك ما فعله الحاخام ابرهام افيدان، حين حض، في العام 1973، أفراد الجيش الإسرائيلي العاملين في الضفة الغربية بقتال الفلسطينيين وقتلهم. إذ يقول:

" عندما تصادف قواتنا مدنيين خلال الحرب، او أثناء عملية مطارده، او في غاره من الغارات، وما دام هناك عدم يقين حول ما إذا كان هؤلاء المدنيون غير قادرين على إيذاء قواتنا، فيمكن قتلهم بحسب الهالاخاه[الشرائع التوراتيه]، لا بل ينبغي قتلهم... إذ ينبغي عدم الثقة بالعربي في أي ظرف من الظروف، حتى وإن أعطى انطباعاً بأنه متمدن... ففي الحرب، يْسمح لقواتنا وهي تهاجم العدو، بل إنها مأمورة بالهالاخاه، بقتل حتى المدنيين الطيبين، أي المدنيين الذين يبدون طيبين في الظاهر"[81].

لقد ترسخت تلك المعتقدات والشرائع العنصرية الفوقية في عقلية وفكر القادة الإسرائيليين والمفكرين، ولا أدل على ذلك من قول بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول : "أن أورشليم ليست فقط عاصمة إسرائيل واليهودية العالمية، إنها تفوق لتصبح المركز الروحي للعالم

---

[80]- سفر صموئيل الاول، الاصحاح 17، الايه 49-50.

[81]- الحاخام عسكري ابرهام افيدان، " طهارة السلاح في ضوء الهالاخاه "، فصول التأمل والهالاخاه والأبحاث، قيادة المنطقة الوسطى، 1974، مقتبسه عن مجلة هعولام هازيه، بتاريخ 1974/1/5، نقلاً عن كتاب إسرائيل شاحاك، المرجع السابق، ص131.

كما صورها الأنبياء". وفي السياق ذاته يقول مناحيم بيغن، رئيس الـوزراء الإسـرائيلي عـام 1977، في كتابه ثورة اليهود " لقد اتى اليهود الى فلسطين ليبقوا ويؤسسوا وطنهم الذي يمتد من النيل الى الفرات "[82]. واعتبرالعقيد ايجال الون، وزير الدفاع الإسرائيلي إبان السـبعينيات، ان الوسائل التي تتبعها الدولة العبرية، في تحقيق مصالحها الحيوية وفي التعامل مع الآخرين، لهـا مرجعيه دينيه من التوراة[83]. وذهب المفكر الاستراتيجي الاسرائيلي لانير الى ابعد مـن ذلـك حينما قال بأن الهجوم الاستباقي مأخوذ من التوراة[84]، داعماً قوله هذا بما جاء في التلمود "من قام عليك ليقتلك اسبقه واقتله"[85]. اما شارون فقد طالب رسمياً، أثناء انعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993، بضرورة تبني إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية[86].

3: 2: 1: 2 الجذور القومية - الصهيونية:

تعرف الصهيونية[87]من الزاوية التي ينظر إليها منها، فهناك من يعرفهـا مـن منطلـق قومي، وآخرون يعرفونها من منطلق سياسي.

82- وردت هذه الأقوال في كتاب ضياء أيغور الصهيونية حركة عنصرية، ترجمة إبراهيم الداقوقي، بغـداد: وزارة الثقافة والإرشاد ، 1966، ص ص17-18.

83- ايجال الون، " امن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها "، مرجع سابق ص3.

84- تسفي لانير،" الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل "، مرجع سابق ص35.

85- التلمود ص172.

86- إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، مرجع سابق،ص30.

87- الصهيونية هي عبارة عن حركه سياسية نشأت بين يهود أوروبا الشرقية ولا سيما روسيا القيصرية تدعوا الى حل المسألة اليهودية الأوروبية بإقامة دوله لليهود شأنهم في ذلك شأن الأمم الأخرى. وكان أول من استنبط اسم الصهيونية هو الأديب الألماني ناتان بيرن باوم عام 1890. أنظر: افرايم ومناحم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة احمد بركات،ط1،عمان: دار الجليل ، 1988،ص ص380-382.

فالصهيونية كعقيدة قوميه تعرف بأنها: "الإيمان بالوحدة القومية لجميع اليهود المنحدرين من أصول يهودية "[88]. فالسلالة أو العرق هي أساس الوحدة القومية بين اليهود؛ أي الحقيقة البيولوجية المحضة هي التي تجعل من الشخص يهودياً في نظر الصهيونية. اما سياسياً فتعرف الصهيونية بأنها " حركة الشعب اليهودي في طريقه إلى فلسطين "[89]، التي يعتبرونها ارض الأباء والأجداد.

على أي حال، تعود بدايات الصهيونية، كحركة قوميه يهودية، الى نهايات القرن التاسع عشر، حينما ظهرت بين أوساط يهود أوروبا المتأثرين بفكرة القومية التي كانت تجتاح أوروبا خلال تلك الفترة، والقاضية بأحقية كل أمة بأن يكون لها وطن خاص بها. نادت الصهيونية آنذاك بإيجاد حل للمسألة اليهودية في أوروبا، يقوم هذا الحل على إيجاد وطن خاص باليهود، شأنهم في ذلك شأن الأمم الأخرى، يكون ملاذاً ومستقراً لجميع يهود العالم. وبعد نقاش وجدال بين مختلف تيارات الحركة الصهيونية[90]تمكنت الصهيونية السياسية بزعامة ثيودور هيرتزل*

88- فايز الصايغ، الاستعمار الصيوني في فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث،1965،ص30.

89- من أقوال ثيودور هيرتزل (زعيم الحركة الصهيونية) في المؤتمر الصهيوني الأول، نقلاً عن كتاب ضياء أويغور، مرجع سابق، ص 12.

90- هناك عدة تيارات في الحركة الصهيونية، تختلف في رؤاها حول حل المسألة اليهودية، فهناك الصهيونية الروحية واشهر من مثلها احاد هعام، والصهيونية العملية، والصهيونية الاندماجية، والصهيونيه الدينية، والصهيونية الاشتراكية، والصهيونية العامة، والصهيونية السياسية. أنظر: معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص ص 382-384.

* ثيودور هيرتزل: مفكر سياسي ومؤسس الصهيونية السياسية. طرح المسألة اليهودية على الصعيد الدولي. ولد في بودابست عام 1860 وتوفي عام 1904، لمزيد من المعلومات يراجع المرجع السابق، ص ص154-155.

من تمرير رؤيتها الخاصة داخل الحركة ، والقائلة بأن حل المسألة اليهودية يتم من خلال ايجاد وطن خاص باليهود . واستقر الرأي، فيما بعد، أن يكون هذا الوطن في فلسطين وطنهم القديم وارض الميعاد المزعومة.ومن اجل تجسيد تلك الرؤية الى واقع، اتخذت الحركة الصهيونية من قواعد أو مبادئ الانغلاق على الذات منهجاً لها ومن العنف والتوسع مسلكاً لها. وفيما يلي عرضاً مختصراً لهذه القواعد أو المبادئ.

أولاً- الانغلاق على الذات:

إن الحافز الأقوى للحركة الصهيونية هو تمكين الأمة اليهودية من تحقيق ذاتها عن طريق تجميع اليهود في دولة خاصة بهم كما يقول وايزمن: " إن هدف الصهيونية بناء قومية تكون يهودية بقدر ما هي الأمة الفرنسية فرنسية وبقدر ما هي الأمة البريطانية بريطانية "[91]. وحتى تستطيع الأمة اليهودية تحقيق ذاتها يجب عليها: الانغلاق على ذاتها، والتميز عن غيرها، والتفوق على غيرها[92]. فالانغلاق على الذات (الغيتو) يحول دون اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى، وبهذا يشكلون أمة واحدة لها خصائص قومية مشتركة. فاندماج اليهود في المجتمعات الأخرى، وفقاً للعقيدة الصهيونية، يعني فقدان الهوية اليهودية وبالتالي الاتجاه نحو الزوال.

---

[91] هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1969،ص113. نقلاً عن كتاب حاييم وايزمن، التجربه والخطأ، نيويورك،1949، ص244.

[92] - لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يراجع على سبيل المثال:

إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود، مرجع سابق،ص ص17-34.

يوري إيفانوف، حذارِ من الصهيونية، دار التقدم موسكو، 1970، ص ص47-66.

فايز الصايغ، مرجع سابق، ص ص29-40.

ستيفان غوارنوف، الصهيونية والعنصرية، ترجمة عدنان كيالي، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976،ص ص33-43.

وللحيلولة دون ذلك، ينبغي على الأمة اليهودية أن تتميز عن غيرها حتى تتمكن من تحقيق ذاتها وخلاصها القومي، وهذا يتطلب: انتقال جميع اليهود من أرض الشتات (المنفى) إلى الوطن الأم (فلسطين)، ورحيل كل من هو غير يهودي عن التجمع اليهودي. عندها يبدأ التفوق اليهودي في الظهور، فالشعب اليهودي المختار لا يستطيع تحقيق ذاته إلا عندما يتم تجميعه في وطن خاص به لا يقيم فيه سواه.

من الملاحظ، أن الصهاينة يركزون على مفهوم الخصوصية لدى اليهود، وحجتهم الرئيسة أن اليهود يشكلون عنصراً منفصلاً وبالتالي فليس من الممكن أن تزدهر موهبتهم القومية إلا إذا تجمعوا في وطن خاص بهم.

من البديهي، أن ليس لهذه المفاهيم التي يتبناها الصهاينة أية روابط بالعلم؛ فانطلاقاً من الدراسات العرقية والسيكولوجية، توصل العلم إلى حقيقة واحدة وهي أن جميع الأجناس البشرية متكافئة من حيث التركيب العضوي (الفسيولوجي)، كما أنها كلها قادرة على خلق قيم ثقافية وتراث فكري.

ويذهب البروفيسور جوان كوماس (Juan Comas)،الأستاذ بجامعة المكسيك الوطنية والمتخصص في علم الأصول العرقية للإنسان، إلى أبعد من ذلك حين يقول:

"من الغريب أن اليهود الصهيونيين يتحدثون دوماً عما يسمونه (شعباً يهودياً) ذا مميزات خاصة يبالغون في خصوصيتها، بيد أن الحقيقة العرقية هي أن اليهود هم من الناحية العنصرية ذوو أصول وخواص متغايرة، وليس هنالك أساس للادعاء بوجود عنصر يهودي خاص بالفعل، ذلك أن هجراتهم المستمرة عبر التاريخ وعلاقاتهم، طوعاً أو كرهاً، بعدد كبير جداً من الشعوب

قد عرضهم لقدر كبير جداً من التهجين، أي التزاوج مع سلالات مختلفة، بحيث يمكن القول بـــأن ما يسمى شعب إسرائيل يتشكل من فئات ذات سمات وخصائص كمختلف الشعوب"[93].

ويقدم البروفيسور كوماس دليلاً يثبت فيه صحة أقواله، فيقول "كان من بـــين كـــل 100 عقد زواج يهودي في ألمانيا خلال الفترة الواقعة بين عامي 1921-1925، 58 عقداً بين أزواج من اليهود فقط والباقي مختلط"[94].

ومع هذا، فقد طبق الصهاينة في التجمعات الاستيطانية التعاليم الصهيونية،سابقة الـــذكر، تجاه عرب فلسطين، من عزل أنفسهم عن عرب فلسطين إلى مقاطعة المنتجات والأيدي العاملـــة العربية حسب سياسة العمل العبري، كخطوة أولى باتجاه طردهم من وطنهم حينما يتمكنون مـــن ذلك، كما يقول هيرتزل في مذكراتهيجّب دفع السكان الأصليين المعدمين إلـــى النـــزوح عبـــر الحدود، وذلك عن طريق حرمانهم من العمل"[95].

وفي عام 1948 تحقق للحركة الصهيونية ما تصبو إليـــه، حينمـــا تمكنـــت المنظمـــات الصهيونية شبه العسكرية من هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، واستيلائها على 77,4% من أرض فلسطين، وإعلانها إقامة دولة إسرائيل في الرابع عشر من أيار 1948.

وبعد الحرب، أتبعت الدولة العبرية سياسة التمييز ضد العرب الفلسطينيين الذين بقوا فـــي مدنهم وقراهم في محاولة لتهجيرهم أو السيطرة عليهم تماشياً مع سياستها الرامية إلـــى تقلـــيص الوجود العربي وتأثيره داخل الدولة اليهودية إلى أقصى حد ممكن. وقد شملت تلك السياسة شتى

---

[93]- سامي هداوي، الحصاد المر، مرجع سابق، ص 44.

[94]- المرجع السابق، ص 45.

[95]- مذكرات هيرتزل، الجزء الاول،ص88.

مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعرب الفلسطينيين. فعلى المستوى السياسي، حرم العرب من حق المواطنة واقتصر هذا الحق على اليهود بموجب قانوني العودة والجنسية(1950 و 1952) اللذان ينصان على حق كل يهودي في التوجه الى إسرائيل للإقامة فيها واكتساب المواطنة تلقائياً. واليهودي، بحسب القانون الإسرائيلي، هو كل من كانت والدته أو جدته،أو جدته لأمه، أو جدته لجدته يهودية في ديانتها، أو إذا اعتنق اليهودية طبقاً لتعاليم الدين اليهودي[96]. أما العربي الفلسطيني فلا يستطيع أن يحصل أو يكتسب المواطنة إلا من خلال ثلاث طرق هي: الإقامة الدائمة، الولادة في البلاد أو التجنس. ومن الجدير ذكره أن هذان القانونان قد وضعا عمداً للحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها قسراً قبيل أو أثناء حرب عام 1948 من قبل المنظمات الصهيونية المختلفة.

وحظر على العرب إنشاء الأحزاب العربية إلا بعد اعترافها بيهودية الدولة[97]، والدخول الى المؤسسات القومية الصهيونية كالوزارات والدوائر الحكومية والجيش والصندوق القومي اليهودي والمنظمة الصهيونية. وطبق عليهم نظام الحكم العسكري حتى العام 1966، والذي منح الحكام العسكريين سلطات تنفيذية وقضائية واسعة منها إلزام المواطن العربي بالحصول على تصريح سفر للتنقل من قرية لأخرى لأغراض العمل أو الزيارة، وفرض غرامات مالية باهظة على المواطنين العرب تحت ذرائع أمنية، إضافة إلى فرض الإقامة الجبرية على عدد من الشبان العرب داخل منازلهم أو بإثبات الوجود اليومي في مركز الشرطة لأسباب أمنية - حسب ادعائهم.

---

[96]- ايليا زريق، اوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، دليل إسرائيل العام، تحرير صبري جريس واحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص321.

[97]- ايان لوستيك، العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية عربية، ترجمة غسان عبد الله وراضي عبد الجواد، القدس: وكالة ابو عرقه للصحافة والنشر، 1984، ص7.

وعلى المستوى الاقتصادي، فقد حرم العرب من العمل في المرافئ وصناعة الماس والصناعات العسكرية والمستويات الإدارية والفنية العليا، وفتح المجال أمامهم للعمل فقط في الأعمال الشاقة كالزراعة والبناء[98]. هذا فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والدخل للعرب الفلسطينيين قياساً باليهود بسبب عدم توزيع العمل بالتساوي بين اليهود والعرب.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد وضعت العديد من الخطط لحرمان العرب من إعانات البطالة والشيخوخة والعجز وإعانات الأطفال[99].

وعلى المستوى الثقافي، فقد منعت السلطات العسكرية الإسرائيلية المواطنين العرب من إنشاء منظمات جماهيرية اجتماعية أو ثقافية أو أندية رياضية[100]. وحالت دون إنشاء محطات إذاعة وتلفزة تبث باللغة العربية بهدف طمس الثقافة العربية الإسلامية. هذا فضلاً عن التميز بين اليهود والعرب في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والهاتف وترخيص البناء[101].

لقد عاش العرب الفلسطينيون في مناطق 1948 في عزلة عن إخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وعن البلدان العربية حتى حرب 1967، ولم يتمكنوا من الاحتكاك بالعرب

98- " السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني " (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة 1985)، ص80.

99- المرجع السابق، ص 83.

100- المرجع السابق، 87.

101- راسم خمايسي، المخططات الهيكلية والبناء غير المرخص في القرى العربية، 1986، ص175.

أو إخوانهم الفلسطينيين أو معرفة أخبارهم إلا من خلال وسائل الإعلام كالإذاعة أو التلفزيون[102].

ومع هذا، تزايد تعداد السكان الفلسطينيين في مناطق 1948 من 160 ألفاً ظلوا في قراهم ومدنهم عند قيام إسرائيل إلى 300 ألف نسمة عام 1960، ووصل إلى 400 ألف نسمة عام 1967، و500 ألف مواطن عام 1978[103]، وحوالي 1.100.000 مواطن عام 2002 وشكل هؤلاء 17% من مجموع الناخبين للانتخابات العامة في البلاد لعام 2002[104].

يستدل مما تقدم أن الحركة الصهيونية تسعى إلى إقامة دولة يهودية ضمن المنطلقات التالية:

1- لا يستطيع اليهود بفطرتهم أن يتعايشوا مع غير اليهود.

2- لكي يحافظ اليهود على أنفسهم لابد لهم من التجمع في وطن خاص بهم دون سواهم، وهذا يعني ضرورة التخلص من سكان فلسطين الأصليين.

3- العناصر غير اليهودية يجب أن تستبعد من الدولة اليهودية أو أن تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية وسيكولوجية.

ثانياً- العنف:

تحت شعار " بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم يهودا "[105] مارست المنظمات الصهيونية شبه العسكرية سياسة العنف ضد العرب الفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية،

---

[102]- إيان لوستيك، العرب في الدولة اليهودية، سيطرة إسرائيل على أقلية قومية، مرجع سابق، ص 12.

[103]- السياسة السكانية لمجتمع الحرب الصهيوني، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1986، ص 6.

[104]- نقلاً عن الإذاعة الإسرائيلية(اللغة العربية) بتاريخ 2002/12/31، الساعة الثانية عشرة والنصف.

[105] -Zerubavel.Yael. Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition , Chicago: The University of Chicago Press. 1955. P.23.

فارتكبت العديد من المجازر لإرهاب الفلسطينيين ودفعهم إلى ترك قراهم ومدنهم، ومن هذه المجازر على سبيل المثال، مجزرة دير ياسين ومجزرة صلاح الدين[106].

وبعد قيام الدولة العبرية، قامت بطرد أغلبية العرب المتواجدين داخل المناطق التي استولت عليها ودمرت منازلهم، والوقائع القليلة التالية المستقاة من مصادر إسرائيلية دليل على ذلك[107]: ففي 1948/11/5 طرد سكان قرية إقرت في الجليل الغربي من منازلهم بالقوة. وكذلك سكان قرية كفر برعم. وفي1949/2/4 طرد أغلبية سكان كفرعنان بالقوة ودمر الجيش منازلهم . وفي1950/1/24 طرد بالقوة حوالي ألفي عربي ممن يقطنون مدينة المجدل وعسقلان من منازلهم.وفي1951/10/1 طرد بالقوة سكان 13 قرية عربية صغيرة في وادي عربة من أراضيهم. وفي1956/10/29 ارتكبت القوات الإسرائيلية مجزرة كفر قاسم وهكذا دواليك.

والسجل الصهيوني حافل بالعنف والإرهاب، ليس كمنظمة ودولة فقط، وإنما كأفراد أيضاً. فديفد بن غوريون وغولدا مئير ومناحيم بيغن وموشية ديان وغيرهم من زعماء إسرائيل، كانوا إما أعضاء في الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب، وهي التي كانت تضع خطط الأعمال الإرهابية وتنسق بينها[108]، أو كانوا أعضاء عاملين في المنظمات الإرهابية السرية، التي كانت حكومة الانتداب تلاحق أعضائها لتقديمهم الى المحاكم على الجرائم التي ارتكبوها[109].

---

[106]- فايز الصايغ، مرجع سابق، ص 40.

[107] -on the situation of the Arabs in Israel", CPI, Tel-Aviv, September, 1966.

[108] -elating to Acts of Violence'. Dated 24 July1946. Also Section titeld "See Cmd.6873-"White Paper Jwish Agency Directs Violence. Chapter7.

[109]- رصدت الحكومة البرطانية مكافئة مالية لكل من يساهم في إلقاء القبض على مناحيم بيغن لدوره في نسف فندق الملك داود في القدس تموز 1946، والذي أدى إلى مقتل ما يناهز المائة شخص من كبار موظفي حكومة الانتداب، إضافة إلى دوره في مذبحة دير ياسين. وأصبح فيما بعد رئيساً للوزراء في إسرائيل، ويستقبل ببالغ

وقادة إسرائيل الجدد يسيرون على خطى أسلافهم، فشارون ــ وزير الــدفاع الإســرائيلي إبان حرب لبنان عام 1982 ورئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي ــ هو من هندس واشرف على مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في السابع عشر من أيلول عام 1982. ناهيك عن رابين صاحب سياسة تكسير العظام خلال انتفاضة عام 1987.

ثالثاً- النزعة التوسعية:

تدل وثائق الحركة الصهيونية ومذكرات قادتها بوضوح على أن الصهيونية تســعى ومنــذ نشأتها،في أعقاب مؤتمر بازل عام 1897، لإقامة الدولة اليهودية على عموم أرض فلسطين.

ففي المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1919 إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، حددت فيها تعريفاً للحد الأدنى لامتداد فلسطين، وبموجب هذا التعريف فإن فلســطين تشمل بالإضافة إلى فلسطين الأردن وجنوب لبنان وجنوب غــرب ســوريا [110]. انظــر إلــى الخريطة رقم (2)، والتي تبين الحد الأدنى لامتداد فلسطين وفقاً لما تطالب به الحركة الصهيونية في المحافل الدولية.

لا تقتصر الأدلة على الوثائق فقط بل تتعداها إلى التصريحات الرســمية لقادتهــا والتــي تفصح عن رغبة الحركة الصهيونية في الاستيلاء على أراضٍ جديدة، تقع ضمن حدود ما تسميه بأرض الأجداد عندما يحين الوقت لذلك. يقول بــن غوريــون بهــذا الخصــوص "إن الدولــة الصهيونية أقيمت في جزء صغير من أرض إســرائيل"[111]. فــي الواقــع، نجــد أن جــوهر

الحفاوة عند قيامه بزيارات لعواصم الغرب، كما منح جائزة نوبل للسلام في عام 1979 للدور الذي قام به في مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية.

[110]- فايز الصايغ، مرجع سابق، ص 45.

[111]- الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام 1952، المقدمة، ص 15.

الصهيونية هو الطابع العرقي والتوسع الإقليمي، فعملية الاستيطان الصهيوني التي قام بها الصهاينة(شعب الله المختار) على أرض فلسطين العربية جرت منذ بدايتها الأولى تحت شعار باطل مفاده "أرض بلا شعب لشعب بدون أرض"، وبوسائل اتبعت فيها أشرس أساليب التمييز العنصري ضد العرب، شملت شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم وضع القوانين والتشريعات التي تساعد على نقل ملكية الأراضي من أصحابها العرب إلى المهاجرين اليهود، وعندما كانت وسائل الضغط الاقتصادي تعجز عن تحقيق النتائج المرجوة، كان صهيونيون يلجأون إلى استخدام القوة والعنف تجاه العرب الفلسطينيين، وهكذا استطاعوا أن يغيروا الطابع الديموغرافي للسكان الأصليين لمصلحة المهاجرين اليهود.

خريطة رقم (1)

الاقتراحات الصهيونية بخصوص دولة صهيونية كما قدمت لمؤتمر باريس للسلام سنة 1919

المصدر: سامي هداوي، الحصاد المر ، مرجع سابق، ص362.

2:3:2 مقومات الأمن الإسرائيلي

يعتمد الأمن الإسرائيلي، والذي اصبح في نظر الإسرائيليين مرادفاً لوجود الدولة، على جملة من المقومات الثابتة وتضم: الهجرة اليهودية والاستيطان، المؤسسة العسكرية، الردع النووي، التحالفات الدولية والإقليمية ، والتي يتم تفعيلها باستمرار بما يتناسب ومصالح إسرائيل الأمنية وتطلعاتها القومية. نستعرضها على النحو التالي:

3: 2: 2: 1 الهجرة اليهودية والاستيطان:

عند الحديث عن الهجرة اليهودية والمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين [112]، كدعامة رئيسية من دعائم بقاء الدولة العبرية واستمراريتها، يجب علينا أن نستذكر ما قاله

---

[112]- فلسطين بلد صغير تبلغ مساحته 27027كم2، بينها 26323كم2 من البر و704كم2 من الأرض المغمورة بالمياه، وهي نصف مساحة البحر الميت وبحيرة طبريا. وتتألف من الوجهة الطبيعية من أربع مناطق رئيسية: السهل الساحلي، والمنطقة الجبلية ووادي الأردن والصحراء الجنوبية.

أما عدد السكان، فلا توجد إحصائية رسمية يُعتمد عليها في تحديد عدد سكان فلسطين في العهد العثماني، فالإحصائيات المتوفرة والتي يمكن أن يُعتمد عليها في تحديد عدد سكان فلسطين تعود إلى فترة الحكم البريطاني لفلسطين (1918-1948)، ويستدل من أول إحصاء أجرته حكومة الانتداب البريطاني في الحادي والثلاثين من كانون أول 1922، أن مجموع عدد سكان فلسطين بلغ 757182 نسمة، بينهم 673388 من العرب أي 89%

رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون مجدداً في الحديث الذي أدلى بـــه لصـــحيفة هـــآرتس الإسرائيلية حين قال: "بأن المستوطنات هي جزء من النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ أقيمت على أراضي الدولة، كما أقيمت في مهد ولادة الشعب اليهودي"[113].

هذا، ولم يسر المشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين على وتيرة واحدة، بل على العكـــس من ذلك، اتخذ منحىً تصاعدياً تبعاً لاعتبارات سياسية وعسكرية، اقتضتها طبيعة المرحلة التـــي مرت بها الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام الدولة العبرية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم مراحـــل المشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين إلى أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: ما قبل قيام الدولة العبرية:

تعود فكرة استيطان فلسطين، وإحياء التراث اليهودي فيها، إلى رواد الفكـــر الصـــهيوني الأوائل من أمثال هيرش كاليشر في كتابه (البحث عن صهيون) عام 1862، وموسى هس فـــي

و83794 نسمة من اليهود أي 11% من المجموع العام للسكان ويتمركزون في منطقتي القدس ويافا. لمزيد من المعلومات راجع: ابراهيم ابو لغد، التغير الديموغرافي لفلسطين: تغير فلسطين، ايفانستون، اليفـــوي، 1971، ص142.

وبخصوص توزيع ملكية الأراضي في تلك الحقبة، يتبين –وفق سجلات حكومة الانتداب البريطاني- أن اليهود لم يكن يمتلكون أكثر من (650000) دونم، أي ما يعادل 2.47% من مجموع مساحة أراضي فلسطين.

ومعنى ذلك أنه عندما عهدت عصبة الأمم عام 1922 إلى بريطانيا في الانتداب على فلسطين، كـــان اليهود يشكلون 11% من مجموع عد السكان ويمتلكون 2.5% من مجموع مساحة أراضيها. لمزيد من العلومات راجع: حكومة فلسطين، دراسة لفلسطين اعدت في شهر كانون الاول 1945 وكانون ثاني 1946 لاطلاع لجنة التحقيق الإنجلو الأمريكية عليها، القدس 1946، المجلد الاول،ص243.

[113]- صحيفة هآرتس، 2002/9/22.

كتابه (روما والقدس)، ومن ثم ثيودور هيرتزل،مؤسس الحركة الصهيونية وزعيمها، في كتابه (الدولة اليهودية).

بيد أن التطبيق العلمي لهذه الأفكار، لم يبدأ إلا مع نهايات القرن التاسع عشر، على شكل موجات من المهاجرين اليهود من ذوي الميول الدينية، بحجة الرابطة الدينية المزعومة بأرض الميعاد، أو من أصحاب التوجهات القومية والمتأثرين بفكرة القومية التي كانت تجتاح أوروبا في تلك الفترة، معتقدين بأن الديانة اليهودية والرابطة العنصرية بين اليهود تجعل منهم أمة واحدة تشكل "قومية" تتمتع بالحقوق القومية، ومنها الحق في إقامة دولة يهودية.

إلا أن عملية الاستيطان اليهودي بالشكل السابق، لم تحقق النتائج المرجوة، فقد وجد أكثر يهود أوروبا بأن الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين أكثر إغراءً من الهجرة إلى فلسطين بسب حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تنعم به هاتان الدولتان، وسهولة الهجرة أليهما، وجراء وجود عدد كبير من اليهود فيهما، إضافة إلى ذلك، لم تكن فكرة بناء الأمة اليهودية قد انتشرت على نطاق واسع بين أوساط اليهود في أوروبا، مما حدا بالحركة الصهيونية إلى تغيير استراتيجيتها وذلك في مؤتمر بازل المنعقد عام 1897 بزعامة ثيودور هيرتزل والذي تقرر فيه ما يلي[114]:

1) التخلي عن الاستعمار غير المنظم والاستعاضة عنه ببرنامج قومي منظم له أهدافه السياسية الواضحة التي تحظى بتأييد جماهيري.
2) هدف الصهيونية الأعلى هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين بضمانات دولية، أي بضمانة القوى الاستعمارية الكبرى أو إحداها على الأقل [115].

---

[114]- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، القاهرة، 1955، ص 79-80.

[115]- لم تكن الصهيونية السياسية بزعامة هيرتزل سوى جزء من المشروع الاستعماري الأوروبي كما يقول هيرتزل في مذكراته " إن برنامجي هو برنامج استعماري ". لكن الاستعمار الصهيوني لفلسطين يختلف في

يقول هيرتزل في مذكراته حول هذا المؤتمر "لو أردت أن أختصر مؤتمر بازل في كلمة واحدة –وهذا ما لن أفعله صراحة- لقلت: في بازل أسست الدولة الصهيونية"[116].

وحتى يتحقق هذان الهدفان، أقامت الحركة الصهيونية العديد من المؤسسات المالية والتنظيمية من أجل تجنيد الإمكانيات المالية والبشرية والسياسية لصالح المشروع الصهيوني، ومن هذه المؤسسات: المصرف اليهودي للمستعمرات 1898، ولجنة الاستعمار 1898، والصندوق القومي اليهودي 1901، وشركة تطوير أراضي فلسطين 1908[117].

على أي حال،توالت الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدعم الحركة الصهيونية وبتمويل منها، وبلغت أوجها خلال فترة الحكم البريطاني لفلسطين (1918-1948)، خصوصاً بعد صدور وعد بلفور عام 1917، والذي تتعهد بموجبه حكومة بريطانيا بإقامة (وطن قومي لليهود في فلسطين). وقد بلغ عدد اليهود في فلسطين قبيل إعلان قيام الدولة العبرية في العام 1948 حوالي 650.000 أي 31% من المجموع العام للسكان[118]بعد أن كان العدد لا يتجاوز 83794 أي 11% من مجموع عدد السكان في العام 1922.

أهدافه عن الاستعمار الأوروبي (الإنكليزي والفرنسي) ، فهو لا يسعى إلى استثمار السكان الأصليين باعتبارهم يداً عاملة رخيصة أو سوقاً لتصريف منتجات البلد الأم فقط، وإنما يهدف إلى الحلول محلهم وانتزاع الأرض منهم وإرغامهم على مغادرة البلاد، أو على القبول بالعجز السياسي فيه أي التمييز. أنظر: روجيه غارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة حسين حيدر، بيروت: دار التضامن، 1990، ص ص 71-78.

[116]- مذكرات ثيودور هيرتزل، المجلد الأول، نيويورك، 1958، ص 24.

[117]- أنظر: فايز الصايغ، مرجع سابق، ص 12-16.

[118] -Peter Beanmont, Blake Gerald, Wagstaff, J, The Middle East Regional Geography, London, 1976, p. 420.

لقد أصبحت التجمعات الاستيطانية التي أقيمت في فلسطين تشكل الهياكل المستقبلية للدولة الصهيونية، فكانت مركزاً لبناء المنظمات الصهيونية شبه العسكرية (الهاغانا، البالماخ، شتيرن..) وتشكيلها وتدريبها، ونقطة تجمع وانطلاق لها لمهاجمة المدن والقرى العربية في فلسطين.

وإذا أمعنت النظر في هيكلية هذه التجمعات الاستيطانية تجدها على شكل قلعة محصنة محاطة بالخنادق والتحصينات ويوجد بداخلها مستودعات للذخيرة ومناطق للتدريبات العسكرية، وقد عرفت هذه المستعمرات باسم (Tower and Stockade) [119]، أي مستعمرات البرج والأسوار.

وفي هذه المرحلة،تحديداً، جاء التركيز على الموقع الجغرافي الذي تقام عليه مثل هذه التجمعات الاستيطانية، كالمناطق المحاذية للحدود السورية واللبنانية والأردنية، (أي الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين)، وقد تم إنشاء (216) تجمعاً استيطانياً في منطقة وادي بيسان وغور طبرية، مرتبطة بمنطقة مرج بن عامر عبر مستعمرات شطة وعين حارود ومرحابيا، كذلك اتصلت بمستوطنات غور طبرية عن طريق مستعمرات جيشر وماعوز حاييم، وهكذا، تم وصل مستوطنات منطقة الحولة وطبرية ثم غور بيسان بمستوطنات مرج بن عامر وسهل حيفا[120].

119- Orni E. Fraim and Efrat Elisha, Geography of Israel, Jerusalem, 1980, p. 239.

120- كمال عبد الفتاح، الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1870-1988)، من كتاب القضية الفلسطينية، تحرير د. عبد العزيز الدوري، الجزء الثاني، القسم الثاني، عمان: اتحاد الجامعات العربية، 1990، ص 723-730.

ومن خلال ملاحظة هذا الامتداد للمستوطنات، يتبين لنا أن هدف المشروع الصهيوني هو خلق منطقة يهودية في فلسطين تشكل اللبنة الأولى لإقامة الدولة اليهودية مستقبلاً.

المرحلة الثانية: ما بعد قيام الدولة العبرية وحتى حرب حزيران (1948-1967):

منذ إعلان قيام الدولة العبرية في العام 1948، شرعت الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، بإصدار العديد من القوانين والتشريعات[121]التي تمكن الدولة العبرية من السيطرة على المواطنين العرب ومصادرة أراضيهم، بقصد تضييق الرقعة الجغرافية التي يتواجدون عليها، والسيطرة على أكبر مساحة من أراضيهم، سواء في القرى أو المدن، وتحويل الأراضي المسيطر عليها إلى ملكية الصندوق القومي اليهودي[122]حتى لا يتم إرجاعها إلى ملكية العرب أبداً. يقول لوستيك بهذا الخصوص:

"بالواقع، خلال فترة القتال وفي الأشهر التي تلتها، فإن الأفراد اليهود (سواء كانوا افراداً أو مؤسسات) جميع هؤلاء شاركوا في الحصول على الأراضي العربية التي (تركت أو التي اعتقدوا أنها تركت). لقد أقيمت 370 مستعمرة جديدة بين عامي 1948-1953، منها 350

---

[121]- أصدرت الحكومة الإسرائيلية العديد من القوانين التي تمكنها من وضع اليد على أراضي عرب فلسطين ومن هذه القوانين: قانون المناطق الأمنية المغلقة، قانون الأراضي البور، قانون أملاك الغائب، قانون تملك الأرض من أجل المنفعة العامة، قانون استملاك الأراضي، قانون التقادم. أنظر: كمال عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 736-738.

[122]- تشكل السياسة الصهيونية المتعلقة بالأرض جزأً من دستور الوكالة اليهودية لفلسطين الذي وقع في زيورخ بسويسرة بتاريخ 1929/8/14 والذي ينص على "وجوب الحصول على الارض كملك يهودي ... وعلى وجوب تسجيلها باسم الصندوق القومي اليهودي، وذلك لكي تصبح ملكاً ثابتاً للشعب اليهودي " . أنظر:

Cmd.3680-The Hope-Simpson Report 1930.p.p53-54

مستعمرة أقيمت على أراضي صنفت متروكة، وعلى الأقل فإن 251.000 دونم من هذه الأراضي التي كان تصنيفها متروكة كانت بالواقع ملك لسكان من عرب فلسطين الذين بقوا في إسرائيل والذين تم اعتبارهم غائبين من قبل الحكومة حسب قانون أملاك الغائبين لعام 1950"[123].

بالفعل، تمكنت الحكومة الإسرائيلية، بعد صدور هذه القوانين، من زرع العديد من التجمعات والنقاط الاستيطانية على الأراضي العربية التي تمت مصادرتها، وفي القرى الخالية بعد تهجير سكانها خلال وبعد الحرب، وعلى طول الحدود الشمالية الشرقية لتكون بمثابة حواجز بشرية مسلحة لتقطع الاتصال الفلسطيني بالامتداد الغربي من ناحية وتعمل على حماية الحدود الجديدة من ناحية أخرى، [124]والتي بلغت (408) مستوطنة صهيونية لا تكون في كثير من الأحيان أكثر من نقطة مراقبة[125].

يتبين لنا هنا، أن المشروع الصهيوني لاستيطان فلسطين في هذه المرحلة كان يهدف إلى:

1- حماية الحدود الجديدة والمحافظة عليها.

2- منع رجوع المواطنين الفلسطينيين الذين طردوا إبان الحرب إلى وطنهم

---

[123] - إيان لوستيك، مرجع سابق، ص 75.

[124] - Sabri Jiryis, The Arabs in Israel, New York, 1976, p. 105

[125] - كمال عبد الفتاح، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين " مرجع سابق، 734.

المرحلة الثالثة: ما بعد حرب حزيران وحتى مؤتمر مدريد للسلام (1967-1991):

حتى تتمكن الدولة العبرية من إحكام سيطرتها الفعلية والتامة على الأراضي العربية التي احتلتها في العام 1967، وتحديداً الفلسطينية منها، سارعت الحكومة الإسرائيلية،وتماشياً مع سياستها القائمة على أساس التوسع والسيطرة، الى القيام بعمليات هدم للأحياء والقرى والمخيمات الفلسطينية وتشريد سكانها داخل حدود فلسطين وخارجها، وإقامة المستوطنات اليهودية سواءً في قلب المدن العربية أو حولها.

ففي العام 1967، وبعد الحرب مباشرة قامت إسرائيل بهدم حارة المغاربة داخل أسوار القدس، وبهدم قرى بيت نوبا ويالو وعمواس إلى الغرب من رام الله، وقرى العجاجرة والمخروق والسنارية في منطقة الأغوار[126]. وفي الوقت ذاته، بدأت عملية تهويد القدس من أجل خلق واقع يهودي تذوب فيه شخصية القدس العربية من خلال وضع ديموغرافي يكون فيه العرب أقلية داخل أسوار القدس وحولها.

لقد كانت أهداف الصهاينة خلال هذه المرحلة واضحة وهي: السيطرة على الأرض ومصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة[127]، والعمل على ايجاد حل للسكان العرب يقوم على أساس تجريدهم من حقوقهم الوطنية والسياسية وإنشاء إدارة مدنية تحت النفوذ الإسرائيلي لتسير أمورهم الخدمية، وتقطيع الاتصال والتواصل الحيزي والعمراني وشرذمته إلى وحدات تتصل بواسطة حيز تسيطر علية المستوطنات اليهوديه.

---

[126]- المرجع السابق، ص 746.

[127]- أنظر: راسم خمايسي، " استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع37، شتاء 199، ص ص 43-61.

المرحلة الرابعة: من مؤتمر مدريد وحتى انتفاضة الأقصى (1991ـــ2000)

سرعّت إسرائيل خلال هذه الفترة من عمليات الاستيطان الجارية فوق الأرض الفلسطينية المحتلة من العام 1967، وتحديداً في العام 1991 وهو العام الذي عقد فيه مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والأعوام التي تلته. هذا ما يتضح من التقرير الذي بعثته وزارة المالية الإسرائيلية إلى الإدارة الأمريكية، بناءً على طلب الأخيرة، حول الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومما جاء فيه:" أن حركة الاستيطان في الضفة الغربية قد تصاعدت بوتيرة لا سابق لها عام 1991 "، حيث باشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية، خلال الأشهر التسعة الأولي من عام 1991، ببناء 6425 مسكناً مقابل 1820 مسكناً خلال الفترة ذاتها من عام 1990، وانجزت خلال الفترة ذاتها، بناء 12985 مسكناً عام 1991 مقابل 2880 مسكناً عام 1990[128]. وتقدر مصادر إسرائيلية مساحة المستوطنات المبنية بحوالي 1,7 % من مساحة الضفة الغربية، لكن المناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات تصل الى 41,9 % من إجمالي مساحة الضفة الغربية . يتواجد في هذه المستوطنات حوالي 274 ألف مستوطن يهودي[129]، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 96 ألف مستوطن مع بداية عام 1991[130]. ويحظى هؤلاء المستوطنون اليهود بامتيازات اقتصادية عديدة تقدمها لهم الوزارات الحكومية المختلفة[131]تشكل ضعفي ما يقدم الى المواطن العادي داخل إسرائيل.

---

[128]- جريدة الحياة اللندنية 1992/1/22، ص5.

[129]- يحزقل لاين، "سرقة الأراضي: سياسة المستوطنات في الضفة الغربية "، جريدة هآرتس، 2002/5/14.

[130]- خالد عايد، "الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع6، ربيع 1991، ص 301.

[131]- يحظى المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وغزة بامتيازات عديدة تقدمها لهم الوزارات الحكومية المختلفة: وزارة الاسكان ــ قروض لمشتري الشقق التي تحول في معظمها الى منح. وزارة المعارف ــ حوافز

تركز الاستيطان اليهودي في العقد الأخير من القرن العشرين حول المدن الفلسطينية في الضفة الغربية عامة وحول مدينة القدس خاصة، وذلك لتحقيق الهدفين التاليين:

الهدف الأول: تنفيذ مشروع القدس الكبرى البالغ مساحتها 40% من مساحة الضفة الغربية، والتي تمتد من مستوطنة بيت إيل، الواقعة قرب مدينة رام الله شمالاً، لتصل إلى مستوطنة كرمي تسور، الواقعة قرب مدينة الخليل جنوباً، ومن الشرق لتصل إلى البحر الميت ومستوطنة متسبيه يريحو القائمة على مشارف مدينة اريحا . متجاوزه، بالطبع، المناطق الفلسطينية بواسطة طرق التفافية تربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل مباشرة. وكخطوة أولى باتجاه إقامة هذا المشروع تم الأعلان في 1992/8/12 عن تأسيس ملتقى القدس الكبرى الذي يضم مستوطنات معاليه أودميم وجفعات زئيف وغوش عتصيون وبيتار وكفار أدميم وآدام. إضافة إلى المخططات الأخرى الرامية إلى توسيع حدود القدس الكبرى، ومنها المخطط الذي أعلن عنه في 1993/11/11 والقاضي بربط مستوطنة معاليه أدميم مع متسبيه يريحو، وكذلك المخطط الرامي إلى بناء مستوطنة هآرحوما فوق جبل أبو غنيم الواقع ضمن محافظة بيت لحم، والذي تم تنفيذه عام 1996 وغيرها[132].

ويهدف مشروع القدس الكبرى الى الحد من التغير الديموغرافي الآخذ في التحول، مع مرور الوقت، باتجاه مصلحة العرب المقدسيين، وهو ما بات يقلق الإسرائيليين. حيث يغادر

للمعلمين، إعفاء من رسوم الدراسة في رياض الاطفال ونقل مجاني للمدارس. وزارة المالية ــ تخفيضات في ضريبة الدخل للافراد والشركاتوزارة التجارة ــ منح للمستثمرين، بنى لمناطق صناعية . أنظر جريدة هآرتس 2002/5/14.

[132]- أنظر: الكتيب الخاص الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية بعنوان: القدس تحت الاحتلال، 1998، ص ص 22ــ23.

مدينة القدس سنوياً حوالي 1% من سكانها اليهود[133](400 شخص تقريباً) والسكن في مناطق محيطة بها، وخاصة في مستوطنات (مودعين وجفعات زئيف ومعالية أدميم). ويعود السبب في ذلك إلى أزمة السكن وعدم توفر الإمكانيات المالية لشراء منزل في المدينة لارتفاع أسعارها مقارنة في المناطق المحيطة بالقدس. والأكثر من ذلك، هو الزيادة الطبيعية بين أوساط السكان العرب عما هي بين أوساط اليهود، حيث بلغت نسبة المواليد في أوساط العرب ، في الفترة الممتدة من العام 1991 وحتى العام 2001، 35 مولوداً لكل ألف نسمة فيما بلغت في أوساط اليهود 26 مولوداُ لكل ألف نسمة. وفيما يلي جدولاً يبين نسب العرب واليهود في مدينة القدس لفترات زمنية مختلفة، إذ يبين الرقم الأول عدد السكان بالآلاف ويبين الرقم الثاني نسبتهم من مجموع السكان (شملت الإحصائيات الإسرائيلية عدد سكان القدس ؛ الشرقية والغربية).

جدول رقم (1)

العام	السكان	الأعداد بالآلاف	النسبة
1967	العرب	68.6	%25.8
	اليهود	197.7	% 74.2
2003	العرب	215.4	% 32
	اليهود	454.6	% 68
2020	العرب	357.8	% 38
	اليهود	588.6	% 62

المصدر:جريدة القدس 2003/5/28 نقلاً عن كتاب: ماية حوشن، قاموس القدس في عهدنا، معهد القدس 2003.

[133] - جريدة القدس 1999/9/26.

يتضح من الجدول أن عدد اليهود في القدس سيكون عـــام 2020 حـــوالي 588.6 ألـــف نسمه، الأمر الذي يعني تضائل نسبتهم من 68% الى 62% من مجموع سكان المدينة، وســـيبلغ عدد العرب في القدس 357.8 ألف نسمه، أي ستزداد نسبتهم من 32% كما هي عليه اليوم الـــى 38%.

أمام هذا الواقع والمتوقع تقف إسرائيل حائرة، إما أن تقوم بضم القدس الشـــرقية، أرضـــاً وسكاناً، أليها وبشكل نهائي، وهو ما يعرض هويتها القومية للخطر باعتبارهـــا دولـــة يهوديـــة . وأما أن تقوم بضم القدس أرضاً بلا سكان، وهو ما يتماشى مع أيدولوجيتها الصـــهيونية، لكـــن ومع هذا، فإنه من الصعوبة تطبيق هذا الأمر حالياً لاعتبارات سياسية وتفاوضية مع العرب.

أما الخيار الآخر، وهو الأكثر واقعية كما يقول رامي نصر الله[134]، مدير مركز التعـــاون والسلام الدولي، فهو الإبقاء على وضع القدس الحالي كما هـــو (Status Que)، وأن تكـــون قابلة للتفاوض في المستقبل، وتستمر إسرائيل في الوقت ذاته بممارسة سياستها الاستيطانية داخل القدس وحولها، وبسحب هويات العرب المقدسيين، وهي السياسة التي اتبعتها إسرائيل منذ اليـــوم الأول لاحتلالها القدس وضمها أليها[135].

---

[134]- جريدة القدس 1999/9/26.

[135]- قامت إسرائيل في السابع والعشرون من حزيران 1967 بضم القدس دون سكانها الفلسطينيين الذين منحوا وضع المقيمين، وطبق عليهم قانون (الدخول إلى إسرائيل) الصادر عام 1952 (عدل عـــام 1974)، والـــذي بموجبه يفقد المقيم حق الإقامه في أحد ثلاث حالات: 1) الاقامه سبع سنوات أو أكثر خـــارج إســـرائيل 2) أن يصبح المقيم مواطناً في بلد آخر. 3) أو أن يقدم طلب جنسية لبلد آخر. وبناءً على هذا القانون قامت إسرائيل بسحب هويات المقيمين من القدس في الخارج، وفي مناطق مناطق الضفة الغربية وغزة سواء بسواء، وكـــذلك الطلبة المقدسيين الدارسين في جامعات الخارج. وبحسب الإحصائيات الإسرائيلية فقد تم سحب 689 هوية عام

الهدف الثاني: تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة وتحويلها إلى كنتونات منفصلة عن بعضها البعض، عن طريق إقامة العديد من التجمعات والنقاط الاستيطانية[136] حول المدن والقرى الفلسطينية، مما يمكن إسرائيل أولاً من السيطرة على كافة الطرق الواصلة ما بين المدن والقرى الفلسطينية، وهو ما تحقق فعلاً خلال انتفاضة الأقصى، التي تفجرت في 2000/9/28 ولا زالت مستمرة حتى الآن، إذ تمكنت إسرائيل من إحكام سيطرتها على كافة الطرق المؤدية من المدن والقرى الفلسطينية واليها، إضافة الى كونها مركزاً لتجمع الجيش الإسرائيلي وانطلاقه منها باتجاه المدن والقرى الفلسطينية. والحيلولة ثانياً، دون قيام دولة فلسطينية متواصلة ومتصلة جغرافياً في المستقبل.

في ضوء المعطيات آنفة الذكر، يتبين لنا أن السياسة الاستيطانية الصهيونية خلال المراحل الأربعة السابقة تستهدف:

1. زرع وجود إسرائيلي على الأرض العربية.
2. جلب المزيد من المهاجرين اليهود من أجل الحد من التغير الديموغرافي الآخذ في التحول تدريجياً لصالح العرب.
3. قطع التواصل بين المركز السكانية الفلسطينية الرئيسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متواصلة ومتصلة جغرافياً في المستقبل.

1996 و 787 هوية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 1997، ولم تفصح هذه المصادر عن أي معلومات بهذا الخصوص لباقي السنوات. أنظر: الكتيب الخاص الصادر عن السلطة الوطنية بعنوان: القدس تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص ص 13ـ16.

[136]- يشير التقرير الخاص الذي أعدته حركة السلام الآن الى وجود 115 موقعاً استيطانياً تنتشر في الضفة الغربية. أنظر: جريدة القدس 2003/3/15.

4. تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي، سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات، يتم نشرها أو إعادة نشرها من جديد حينما تقتضي الضرورة الأمنية ذلك.

3: 2: 2: 2 المؤسسة العسكرية.

تتكون المؤسسة العسكرية في إسرائيل من ثلاثة قطاعات هي:

ا- الجيش بقسميه: العامل والاحتياطي

ب- المخابرات بقسميها: الداخلية والخارجية (الشين بيت والموساد).

ج- التصنيع العسكري

أولاً: الجيش بقسميه: العامل والاحتياطي.

من الأمور المتعارف عليها بين الدول هي أن الجيش مكلف بالدفاع عن حدود الدولة، وحماية سكانها من أي اعتداء سواء كان من الداخل أو الخارج. ألا أن الجيش الإسرائيلي له وضع مختلف، انطلاقاً من الطبيعة الخاصة للدولة العبرية، باعتبارها الدولة الوحيدة التي ظهرت عن طريق الحرب والإحلال (شعب يحل مكان شعب آخر)، لذلك تجاوز هذا الجيش، منذ لحظة وجوده، الصلاحيات المعطاة للجيوش الأخرى، واصبح جهازاً عسكرياً ومدنياً في آن واحد استناداً الى فلسفة (عسكرة المجتمع)، والتي تعني الاعتماد على جيش يضم كافة أفراد المجتمع يمكن تعبئته عند الضرورة، تطبيقاً لمفهوم (الأمة المحاربة) التي نادى بها وايزمن[137].

---

[137]- هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، ص120. نقلاً عن كتاب التجربة والخطأ لحاييم وايزمن

وتقدر مصادر إسرائيلية عدد أفراد الجيش الإسرائيلي(العامل والاحتياطي) حتى نهاية الألفية الثانية بحوالي 631 ألف جندي. ويمتلك المعدات القتالية التالية: 3895 دبابة قتالية، 1348 مدفعية،12 قاذفة للصواريخ، 624 طائرة قتالية، 289 مروحية، 5 غواصات[138].

أما معهد لندن للدراسات الاستراتيجية، فكانت تقديراته للقوة العسكرية الإسرائيلية للفترة ذاتها على النحو التالي: 598 ألف جندي، 3800 دبابة قتالية، 5700 عربة مدرعة، 1850 مدفعية 20 قاذفة للصواريخ، 838 طائرة مقاتلة، 5 غواصات، 53 زورق حربي. بالإضافة الى عدد غير محدد من صواريخ ارض- ارض (اريحا1-2) القادرة على حمل الرؤوس النووية.

وتحرص حكومات إسرائيل المختلفة، بصرف النظر عن طابعها السياسي أو الايدولوجي، باستمرار على تحسين المستوى القتالي للجيش الإسرائيلي، وتزويده بالتقنيات العسكرية الحديثة من اجل الإبقاء على حالة التفوق النوعي الذي يتمتع به على كافة الجيوش العربية[139]. وضمن هذا الإطار، قام سلاح الجو الإسرائيلي في الأول من أكتوبر 2000 بشراء 35 طائرة هجومية من طراز بلاك هوك وقطع غيار بقيمة 535 مليون دولار، وذلك في إطار صفقة حوامات (هي الأكبر منذ عشر سنوات) سترفع عدد ما تمتلكه إسرائيل الى 60حوامه من هذا النوع . وبالتزامن مع هذه الصفقة أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عن بيع إسرائيل ثمانية طائرات اباتشي بقيمة 505 ملايين دولار، و14 طائرة استطلاع بحري بقيمة 125 مليون دولار[140]كجزء من المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل والبالغة مليار وثمانمائة مليون دولار للعام 2000. وكذلك تنوي إسرائيل بيع الكثير من أسلحتها القديمة، والاستعاضة عنها بأسلحة

---

[138]- التقرير الصادر عن مركز جافي للأبحاث الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، 2000/1999. نقلاً عن جريدة معاريف 1999/12/22.

[139]- آمنون برزيلاي وأخرون، " ميزان القوى في الشرق الاوسط "، معاريف 1999/12/22.

[140]- آمنون برزيلاي، تقرير، هآرتس 2000/10/3.

إلكترونية تعتمد على الأقمار الصناعية والتجسس الإلكتروني طبقاً لما أعلنه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشية يعلون، مضيفاً: " أنه خلال ثلاث سنوات[حتى 2005] سوف يكون هنـــاك جيش إسرائيلي مختلف ورؤية مختلفة عن تلك التي كانت بعد عـــام 1973، ففـــي حينـــه كـــان التركيز على زيادة عدد الجنود والقطع العسكرية، وتحويل الجيش الى جيش قوي من خلال عدد المعدات والقطع العسكرية، بينما الآن التركيز هو على جيش قوي بإمكانيات تكنولوجية تناســب الحروب الإلكترونية"[141]

يستدل من هذه المعطيات أن الجيش الإسرائيلي في تطور مستمر، ولـــم يتـــأثر جوهريـــاً بالحالة القائمة حالياً مع العرب. الأمر الذي يدعونا الى التفكير ملياً بما قاله موشية ديان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إبان حرب حزيران عام 1967، من " أن الشعب يقـــع علـــى عاتقـــه الإعداد للحرب، وأن الجيش الإسرائيلي يقع على عاتقه شن الحرب لتحقيق الهدف النهائي وهـــو إقامة الامبرطورية الإسرائيلية"[142]. التي لم يحدد حدودها.

ثانياً: المخابرات وتضم: المخابرات الداخلية والخارجية(الشين بيت والموساد).

تطلق هذه الكلمة بصفة عامة على المؤسسة التي يدخل ضمن أهـــدافها الحصـــول علـــى معلومات ومعطيات حول الدول الأجنبية، وحول النشاطات التي تقوم بها فيما يتعلق بسياســـاتها وأمنها القومي، والحصيلة التي تتوصل إليها هذه المؤسسة والمتمثلة في المعلومـــات المدروســـة والتقديرات.

---

[141]- المنار، " اسس جديده للرؤية الأمنية الإسرائيلية " 2003/7/21.

[142]- سامي هداوي، الحصاد المر، مرجع سابق، ص367.

ويشير المعجم العبري في شرحه لكلمة (مخابرات) بأنها تعني: مصطلحاً عاماً للإشارة إلى المعلومات التي يتم جمعها بغية تنفيذ مهمة[143].

وقد نشأت المخابرات الإسرائيلية عبر مراحل زمنية مختلفة وبمسميات متعددة[144]، أهمها كان في عام 1951 حينما قرر (بن غوريون) تأسيس وكالة يهودية تتمثل مهمتها في جمع المعلومات من الخارج والقيام بكل العمليات الخاصة الضرورية، وتسمى هذه الوكالة (المعهد المركزي للمعلومات والمهمات الخاصة) وتعرف "بالمعهد" أو الموساد[145].

الغايات والنشاطات:

يتلخص دور المخابرات في نظرية الأمن الإسرائيلية في:

أ- جمع المعلومات وتقويمها للمساهمة في إعطاء مهلة للجيش الإسرائيلي (الاحتياط) من أجل التعبئة والتأهب والانتشار، وفي رأي العميد ابيهان بن لون أن مهمة أجهزة الأمن هي ،بالإضافة إلى ما سبق، توفير حياة هادئة نسبياً وتوفير الظروف اللازمة لعدم تدهور الديمقراطية، وكذلك الحفاظ على الأمن الجماعي والإطار القومي[146].

---

[143]- (هشاي) مخابرات منظمة الهجناه: أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1999، ص 7.

[144]- وجيه الحاج سالم وآخرون، الوجه الحقيقي للموساد، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1987، ص 13-38.

[145]- المرجع السابق، ص 44.

[146]- المرجع السابق، ص 47.

ب- جمع المعلومات عن الدول العربية: قدراتها وإمكانياتها، وما تضمره تجاه المؤسسات الإسرائيلية الرسمية وممثليها في العالم أجمع، وزعمائها، وسياستها الداخلية تجاه الدول العربية الأخرى، والمعنويات، والاستعدادات العسكرية ونظام معاركها.

ج- جمع المعلومات عن السياسة الأمريكية وقراراتها السرية فيما يخص إسرائيل.

د- المراقبة الوثيقة للنشاط المعادي للصهيونية في كل أنحاء العالم.

هـ- جمع المعلومات السياسية والاقتصادية في مناطق العالم الأخرى التي تهم إسرائيل[147].

و- تنفيذ العديد من عمليات الاغتيال داخل فلسطين وخارجها، ومن هذه العمليات: اغتيال القاده الفلسطينيين الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في بيروت عام 1974، وماجد أبو شرار عام 1981 في روما، ويحيى عياش، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في غزه عام 1996، وأبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في رام الله عام 2001 وغيرهم.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تسهل للمخابرات الإسرائيلية القيام بعملها وأهمها:

1- حيادها وترفعها عن الانخراط في اللعبة الحزبية أو السياسية الإسرائيلية، واحترام هذه الحيادية من كافة الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية.

2- استغلال تواجد اليهود في كل أنحاء العالم، حيث ينتشر اليهود في أكثر من مائة ودولتين يحملون جنسياتها ويتكلمون لغات هذه البلدان مما يشكل رصيداً مهماً للمخابرات الإسرائيلية في عملية انتشارها الدولي.

3- الميزانية الضخمة التي تنفقها الأجهزة الأمنية وخاصة المخابرات، والتي تحصل عليها من مصادر متعددة، من موازنة الحكومة والوكالة اليهودية، ومن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ومن دول مختلفة مقابل خدمات يقدمها الموساد

---

[147]- العقيد أبو الطيب، الاستخبارات الصهيونية، العدد الأول، مكتبة مدبولي، _____، ص 34.

لهذه الدول من (معلومات، اغتيالات، اعتقالات... الخ) [148]. ومن الأمثلة على ذلك قيام المخابرات الإسرائيلية باعتقال عبد الله اوجلان، الزعيم الكردي، في إفريقيا وتسليمه الى تركيا عام 1998.

كل تلك الأسباب وغيرها ساهمت إلى حد كبير في نجاح المخابرات الإسرائيلية في أداء المهام الموكلة إليها، إلا أن هذا النجاح سيكون مرتبطاً في النهاية بإرادة الطرف الآخر واستعداد عدم التسليم بتفوق خصمه.

ثالثاً: التصنيع العسكري.

نظراً لمعرفة قادة إسرائيل الأوائل والجدد أن نقطة الضعف الرئيسية التي تعاني منها الدولة العبرية هي الفجوة الكبيرة بينها وبين العرب في الموارد البشرية والمادية، الأمر الذي أدى بهم الى تبني مفهوم " النوعية مقابل الكمية "، والذي يعني استغلال الموارد الذاتية المتاحة الى أقصى حد ممكن من اجل بناء قوة عسكرية ذاتية تعتمد أساساً على التصنيع، والذي تعود جذوره الى ما قبل 1948، حين أنشأت منظمة الهاجاناه الصهيونية دائرة سرية أطلق عليها فرع الإنتاج الحربي، والتي أصبحت بعد عام 1948 نواه للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية الحالية (الصناعات العسكرية الإسرائيلية) [149].

---

[148]- المرجع السابق، ص 7-8.

[149]- حسين آغا واخرون، " إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح "، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ع3، 1982، ص3.

لقد أنيطت بالصناعات العسكرية الإسرائيلية مهمة استغلال الموارد الذاتية المتاحة والمساعدات الخارجية لتشكيل قوة عسكرية قادرة على مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي الإسرائيلي، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بالدول العربية الى التسليم بوجود إسرائيل، ويولد لديها قناعات، ذاتية أو قسرية، بتبني خيار السلام معها كبديل للصراع.

وثمة اعتقاد لدى الإسرائيليين بأن الصناعات العسكرية قد حققت قفزة كمية ونوعية بعد العام 1967 بفعل حالة الصراع القائمة مع العرب، والتوسع في حجم الجيش الإسرائيلي وزيادة مشترياته من الأسلحة للتعاظم، الى جانب والسمعة العالمية التي يتمتع بها هذا الجيش بعد الانتصارات المتتالية التي حققها على الجيوش العربية على حد قول الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي آهرون كلايمن[150].

وتضم الصناعات العسكرية عدة شركات ضخمة[151]، تعتمد سبع منها على الانتاج العسكري وهي[152]: شركة الصناعات العسكرية/تاعس (IMI)، هيئة الوسائل القتالية/رفائيل

---

150 - Aharon Klieman. Reuven Pedatzur , Re arming Israel defense Procurement through the 1990 , (Tel Aviv University Jaffee Center of Strategic Studies 1992) P.55.

151 - يمكن تصنيف الشركات في الصناعات العسكرية بحسب تبعيتها الى شركات عامة تخضع لسيطرة الدولة والهستدروت(اتحاد العمال الإسرائيلي)، وخاصة تملكها جهات إسرائيلية مدنية، ومشتركة بين الحكومة والشركات الاجنبية، واجنبية (أمريكية أو وتعددة الجنسيات). يبلغ عدد هذه الشركات 20 شركة منها سبع شركات متخصصة في الانتاج العسكري. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع راجع : دان هوروفتش وموشي ليساك، الديموقراطية والأمن في حالة صراع مستديم، اعداد وتحرير عادل مناع وعزمي بشارة، رعنانا: مركز دراسة المجتمع العربي في إسرائيل، 1998، ص55.

152 - موقع الحكومة الإسرائيلية في الانترنت على العنوان التالي:

Rafael، شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية/تاعا (IAI)، شركة شيمش لانتاج المحركات (BSE)، شركة شيكيم Shekem.

هذا، ولا يقتصر دور الصناعات العسكرية على حماية الأمن الإسرائيلي وتسليح الجيش الإسرائيلي، بل يتعدى ذلك الى إسهامها في توفير فرص عمل للعلماء والمهندسين والفنيين. فقد وصل عدد العاملين في الصناعات العسكرية، مع منتصف التسعينيات، الى نحو 30% من العاملين في القطاع الصناعي، ونحو 8% من اليد العاملة في إسرائيل، ويرتبط نصف عدد العلماء والمهندسين بهذه الصناعات[153]، مما يحد من هجرة الأدمغة الى خارج البلاد.

ومع هذا، فأن الصناعات العسكرية أخذت تعاني من مشاكل وصعوبات عدة مع نهاية الثمانينات، من أبرزها[154].

1- انخفاض طلبات الجيش الإسرائيلي من المصادر الداخلية.
2- دخول منتجين جدد الى سوق الأسلحة (الصين والبرازيل والأرجنتين).
3- إلغاء العديد من صفقات الأسلحة التي أبرمتها الصناعات العسكرية مع جهات أجنبية[155].

---

http//Israel.org./MFA/go.asp?MFAHOOh20.27/2/1999.p15

[153]- دان هوروفيتش وموشي ليساك، المرجع السابق، ص 55.

[154]- امنون برزيلاي، " الثورة العسكرية "، هآرتس، بتاريخ 1998/11/9، ص1.

[155]- لمزيد من المعلومات راجع: أرييه اغوري،" الحكومة لا تساعد الصناعات الأمنية "، هآرتس 2000/8/31، ص2.

ويتوقع مسؤولوا الصناعات العسكرية أن تستمر هذه الأزمة لسنوات عدة ما لم تبادر الصناعات العسكرية الى إدخال فروع للإنتاج المدني داخل مصانعها، والتركيز على الإنتاج الحربي الذي يتماشى مع الحرب الالكترونية (الحرب المستقبلية) لا سيما على أنظمة القيادة والتحكم والمراقبة ومواجهة الصواريخ البالستية[156].

3: 2:2: 3 السياسة النووية- الردع النووي:

يقصد بالسياسة النووية الإسرائيلية: تلك التوجهات السياسية-العسكرية الرسمية وغير الرسمية التي ترتبط بامتلاك السلاح النووي واستخدامه، إضافة إلى تلك التوجهات الخاصة بتشكيل وإرساء أوضاع البيئة الاستراتيجية الإقليمية لاستخدام هذا السلاح دون قيود مضادة[157].

وتتسم السياسة النووية الإسرائيلية بالغموض حول قدراتها النووية، رغم ما تعلنه مراكز الدراسات الدولية عن الامتلاك الإسرائيلي للسلاح النووي. وتتلخص هذه السياسة في عبارة محددة تتكرر بشكل منتظم على لسان المسؤولين الإسرائيليين وهي: "إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة، ولكنها لن تكون الدولة الثانية التي تفعل ذلك"[158].

وتهدف سياسة الغموض النووي الإسرائيلية إلى تحقيق ما يلي:

---

[156]- Aharon Klieman. Reuven Pedatzur , Re arming Israel Defense ,OP.Cit.P.P157-158.

[157]- محمد عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام 1993، ص 139.

[158]- المرجع السابق، ص 142.

1) التمتع بالقدرة على الردع: حيث يمكنها من خلال هذه السياسة منع كل من يعرّض أمنها للخطر، أي استخدامها سياسياً ونفسياً لتهديد الدول العربية بالخطر النووي.
2) استخدام سياسة الغموض يتفق مع البيان الرسمي الإسرائيلي الذي يؤكد أنها لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة، وإن امتلكت هذا السلاح فإنها لن تستخدمه للضربة الثانية (الرد) فقط، وإنما تستخدمه للضربة الأولى (الضربة الوقائية)[159]
3) إجبار العرب على الدخول في مفاوضات سلمية من أجل الوصول إلى سلام كامل إقليمي، وهو ما أكده شمعون بيرس، بصفته المدير العام لوزارة الدفاع في العام 1961، أثناء حديثه عن نظرية الأمن الإسرائيلية المتعلقة بـ(الإكراه غير التقليدي) حيث قال: " إن الحصول على نظام متفوق للسلاح يعني إمكانية استعماله للإكراه، أي إكراه الطرف الأخر على القبول بالمطالب السياسية الإسرائيلية التي تتضمن المطالبة بقبول الوضع القائم على الأرض، وتوقيع اتفاقية سلام "[160].

الأهداف النووية الإسرائيلية:

إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يمكنها من تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية:

أ) الحرية في اتخاذ القرار السياسي دون رضوخ لضغوط خارجية، وقد عبر عن ذلك إيجال أيلون حينما قال:" يجب على إسرائيل ألا تسمح مهما كانت الظروف بأن تجعل وجودها يعتمد على ضمان خارجي لعدة أسباب:

---

[159]- المرجع السابق، ص ص 146-149.

[160]- رون بن يشاي، " الغموض ينتصر "، يدعوت احرنوت 1999/11/26

1- فقد يؤدي هذا إلى خضوع إسرائيل لإملاء سياسي حول طرق ووسائل حل النزاع العربي الإسرائيلي مما قد يكون في صالح الأعداء.

2- قد لا تكون الدولة الضامنة متفقة معنا تماماً في تقديرنا للموقف.

3- في الوقت الحالي تتحدد نتيجة الحرب في الأيام الأولى من بدء القتال وعليه فإن معاونة حلفائنا قد تصلنا بعد فوات الأوان.

4- وأخيراً فإننا نعيش في عالم (اصنع بنفسك) واستمرار بقائنا يعتمد على قدراتنا الذاتية في الدفاع عن أنفسنا دون معاونة خارجية "[161].

ب) سرعة تآكل السلاح التقليدي في المعارك الحالية: إن التقنية العسكرية الحديثة بما تحمله من قدرة تدميرية هائلة لوسائل القتال التقليدية تسرع إمكانية حسم الصراع، ومن يريد النصر عليه أن ينتزعه بسرعة. وبما أن إسرائيل ليس لها الإمكانية لخوض معارك طويلة الأمد كان لا بد لها من البحث عن بديل آخر ألا وهو الردع النووي[162].

ج) زيادة تكلفة الرادع التقليدي:

أدى ارتفاع تكاليف الحصول على السلاح التقليدي وصيانته إلى تعزيز التوجهات الإسرائيلية في الحصول على السلاح النووي. وقد عبر عن ذلك موشيه ديان حين قال: "وصلت

---

[161]- أمين هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/ مارس 1983، ص 102. نقلاً عن ايجال الون، انشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق.

[162]- المرجع السابق، ص 103.

إسرائيل إلى نهاية حدود قدرتها على تطوير الأسلحة التقليدية وشرائها، وبـذلك فـإن السـلاح النووي يحل مشكلة الردع بتكاليف أقل وبصورة ثابتة"[163].

إن قدرة إسرائيل على الاحتفاظ بتفوقها العسكري على جميع العرب أصبح أمراً مشـكوكاً فيه: فإمكانياتها الاقتصادية محدودة وتعدادها البشري قليل ومساحتها صغيرة، مما جعلها تتبنـى النظرية التي تنادي بأن الرادع النووي هو الحل الفعال للمشكلات الناتجـة عـن نقـص القـوة البشرية والعامل المكافئ لعدم التفوق في مستوى التسليح التقليدي.

ويرى شمعون بيرز أن السلاح النووي هو الضمان الوحيد لكسب السـباق الجـاري فـي المنطقة ويتم ذلك على مرحلتين: في المرحلة الأولى قد يحصل الطرفان على الصواريخ التـي سوف تحد من الدوافع الحربية بل ومن الاتجاه إلى الحرب لدى الطرفين عن طريـق الرعـب المتبادل، ولكن الضمان الحقيقي سوف يتم في المرحلة الثانية إذا حصلت إسرائيل على السـلاح الذري، هنا سيقتنع العرب عن طريق التفوق الإسرائيلي العلمي أنه لا يمكن تدمير إسرائيل[164].

د) صعوبة حيازة العرب للرادع النووي في المدى القريب: مما يشجع إسرائيل في العمل علـى حيازة (الرادع النووي) أن العرب لم تتوفر لهم الظروف المواتية لامتلاك مثل هذا الرادع، وفي الوقت ذاته، فإن إسرائيل ستعمل كل ما في وسعها لحرمان العرب من الحصـول علـى هـذا السلاح، والدليل على ذلك ما أقدمت عليه إسرائيل من ضرب المفاعل النووي العراقي في عـام 1981 لحرمان العراق من إمكانية تطوير قدراته النووية[165].

---

[163] - دافار 1976/3/13.

[164] - امين هويدي، المرجع السابق، ص ص 106-107.

[165] - المرجع السابق، ص 107.

القدرات النووية الإسرائيلية:

يشير التقرير الصادر عن الإدارة الأمريكية في العام 1999 الى أن إسرائيل تمتلك ما بين (300-500) كغم من مادة البلوتونيوم، والتي تمكنها من صنع ما بين (100-165) قنبلة نووية، على افتراض أن متوسط القنبلة 3كغم، أما اذا كان المتوسط 2كغم، فإن التقديرات ترتفع الى 250 قنبلة نووية[166]. علماً بأن المطلوب لإنتاج قنبلة نووية أو رأس صاروخ نووي هو 2-4 كغم من مادة البلوتونيوم.

ويقول التقرير الصادر عام 2002 عن مركز كارنجي في واشنطن أن إسرائيل تمتلك مادة إشعاعية يمكن بواسطتها إنتاج 98-972 قنبلة نووية، وأنتجت حتى اليوم 391-687 كغم بلوتونيوم جاهزة للاستخدام في الأسلحة، واستكملت تطوير القنبلة النووية الأولى في نهاية 1966 أو1967. وفي المجال الكيماوي والبيولوجي، تمتلك إسرائيل مشاريع كيماوية وبيولوجية منذ عدة عقود ولديها منشأة لتجربة الأسلحة الكيماوية[167].

3: 2: 2: 4 التحالفات الدولية والإقليمية:

تسعى الدولة العبرية جاهدةً ومنذ نشأتها الأولى إلى إيجاد تحالفات دولية وإقليمية تسهم في تثبيت وجودها وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة، وتطويق العالم العربي وتهديد أمنه من جهة أخرى، ومن هذه التحالفات:

---

[166]- صحيفة هآرتس 1999/10/8.

[167]- رؤيين بن هتسور،" شرق اوسط غير تقليدي "، هآرتس 2002/5/14.

أولاً: التحالف الإسرائيلي الأمريكي:

يمكن القول، إن بدايات التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد تبلورت في أعقاب فشل العدوان الثلاثي على مصرعام1956، حيث اتجهت أنظار إسرائيل إلى الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية عظمىلها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . وتعزز ذلك التعاون إبان حكم الرئيس الأمريكي جونسون حيث بلغت المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل في عام 1966: 92 مليون دولار، وهو ما يعادل حجم مجموع المعونات التي قدمتها أمريكا لإسرائيل منذ عام 1948[168].

لقد ساهمت هذه المعونات في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على جميع العرب، مما مكنها خلال حرب حزيران عام 1967 من إلحاق الهزيمة بالجيوش المصرية والسورية والأردنية بسرعة فائقة، والاستيلاء على أراضٍ عربية جديدة.

ويشير الكاتب الأمريكي ستيفن غرين (Steven Green) إلى ان حرب حزيران ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة: "إذ بدأ يتضح للولايات المتحدة أنها تستطيع أن تحقق معظم أهدافها إن هي تركت إسرائيل توجه ضربتها، وقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي: إحراج السوفييت، وإظهار تفوق السلاح الأمريكي والغربي لإظهار عبد الناصر بمظهر العاجز، وإسقاط نظامه إن أمكن، وأخيراً وعلى وجه الخصوص تمكين إسرائيل

---

[168]- حسن نافعة، ستيفن غرين، الانحياز: علاقات أمريكا بإسرائيل المتحفزة، شؤون عربية، العدد 43، القاهرة، أيلول 1985، ص 221.

من الاستيلاء على أراضٍ عربية واسعة تصلح كرهينة تقايض بها على سلام شامل تقتلع حالة الحرب القائمة منذ أكثر من ربع قرن من جذورها"[169].

تطورت العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية عبر السنين من التعاون إلى اعتماد الثانية على الأولى كممثل لها في المنطقة منذ عام 1970 وإلى أن بلغت العلاقة بينهما إلى درجة اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع في 30 تشرين الثاني 1981 والذي ينص على "تمكين البلدين من التعاون وأن يقدم كل منهما المساعدة العسكرية للآخر لمواجهة التهديدات لأمن المنطقة بأكملها من الاتحاد السوفييتي والقوى الخارجية، حيث التعاون الاستراتيجي بين البلدين ليس موجهاً ضد دولة أو مجموعة دول الشرق الأوسط"[170]، حسبما ورد في بيان إعلان الاتفاق، وقد تضمن الاتفاق ما يلي:

1- إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في البحر المتوسط.
2- تضع إسرائيل تحت تصرف أمريكا كافة التسهيلات المتعلقة بالنشاطات الحربية.
3- التعاون في مجال البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة[171].

وفي العام 1983 حدث تطور آخر في التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة وهو انضمام إسرائيل الى مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية (SDI)، والتي تمكن الصناعات

---

[169]- المرجع السابق، ص 221.

[170]- طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار 1990، ص 80.

[171]- المرجع السابق، ص ص 89-90.

العسكرية الإسرائيلية من إضافة تحسينات نوعية الى أنظمة السلاح الأمريكية، وتمكن إسرائيل أيضاً من الحفاظ على تفوقها النوعي بقدراتها الذاتية[172].

وتمثل (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) التي دعت الولايات المتحدة إسرائيل إلى الإسهام فيها وذلك من أجل تمكين إسرائيل بلوغ آفاق علمية وتقانية راقية لتطوير صناعتها العسكرية وتعزيز قوة الردع لديها، ومع تحول المبادرة إلى مشروع جديد متطور اسمه (منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي) فإن التحالف الأمريكي الإسرائيلي تطور إلى (مشاركة استراتيجية)

حيث حدد وزير الدفاع الأمريكي في منتصف العام 1993 أهدافها وأسسها بما يلي[173]:

1- الحفاظ على المساعدات الأمنية الأمريكية للحفاظ على ثقة إسرائيل في عملية السلام ومعاونتها على النهوض بأعباء الدفاع عن نفسها.
2- الحفاظ على تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة.
3- الحفاظ على حضور عسكري أمريكي قوي في المنطقة.
4- العمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

وهناك التزام أمريكي معلن بالحفاظ على التفوق النوعي والتكنولوجي للقوة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما أكد علية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون خلال لقائه مع رئيس الوزراء

---

[172] -Dor Cold, Israel as an American Non NATO Ally, (Tel Aviv University Jaffee Center of Strategig Studies 1993) PP66-77

[173] - طلعت مسلم، المرجع السابق، ص 199.

الإسرائيلي في 1993/4/15 حيث قال:بأن مبدأ الولايات المتحدة هــو تقــديم أقصـــى دعــم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق"[174]

ثانياً: التحالف الإسرائيلي التركي:

تمتد جذور هذا التحالف إلى عام 1950 حين ساعدت إسرائيل تركيا في مجالات التدريب التقني والاستخباراتي والخدمات الأمنية، حيث أقامت الموساد محطة لها في تركيا.

وقد تعزز هذا التحالف بعد الزيارة السرية التي قامت بها غولدا مائير وزيــرة الخارجيــة الإسرائيلية آنذاك إلى تركيا، حيث تم التوقيع في أعقاب هذه الزيارة على اتفــاق ســري بــين رئيسي وزراء الجانبين بين غوريون وعدنان مندريس دعا فيه الجانبان إلى التعاون فيما بينهمــا للوقوف في وجه الراديكالية والنفوذ السوفييتي وذلك في آب 1958[175].ومنذ عــام 1975 بــدأ الجيش التركي يستخدم في وحداته العسكرية معدات عسكرية إسرائيلية الصنع مثــل صــواريخ جو-جو وقذائف "هاتز" المضادة للدبابات وغيرها.

وقد أشارت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية بتاريخ 1987/2/13 أن هناك اتفاقــاً بــين إسرائيل وتركيا يقضي بتبادل المعلومات الاستخبارية بين الدولتين. وأضافت الصحيفة تقــول أن إسرائيل زودت الأتراك بمعلومات كثيرة خلال العام 1982 بعد أن اســتولت علــى أرشــيفات

---

[174]- ممدوح فتحي، " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة "مجلة السياســة الدوليــة، ع 124، ابريل1996، ص233.

[175]- موسى الكيلاني، العوائق الخارجية للوحدة، عبد العزيز الدوري وآخــرون، الوحــدة العربيــة تجاربهــا وتوقعاتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 695.

منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وقد احتوت هذه المعلومات تفصيلات حول إرهابيين من الأرمن وآخرين عملوا ضد النظام في أنقرة[176].

أبعاد التحالف:

تشكل تركيا دوماً عنصراً مهماً من عناصر الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية فهي تمثل ثقلاً مضاداً لإيران والعراق على السواء، وفي حال الضرورة ثقلاً مضاداً لسوريا، فتركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسي، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفييتي، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا، وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة ومتبادلة[177].

3: 3 تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي:

يمكن التميز، مبدئياً، بين نموذجين مختلفين من المفاهيم الأمنية، يعكس كل واحد منهما رؤية مختلفة إزاء التهديد الذي تتعرض له أية دولة وكيفية التصدي له ومنعه، من جهة، وتحقيق مصالحها القومية من جهةٍ أخرى.

---

[176]- المرجع السابق، ص 696. نقلاً عن جريدة معاريف 1987/12/13.

[177]- هيثم الكيلاني، التعاون العسكري العربي-العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2، بيروت 1997، ص 168-169.

النموذج الأول يستند إلى مفهوم كلازوفتش (Klausiwitz)، المفكر الاستراتيجي الألماني، والذي يعتبر: " الحرب استمراراً للسياسة ولكن بوسائل أخرى"[178]. وحسب هذا المفهوم يحق للدولة أن تستخدم قوتها في ظروف ملائمة لتحقيق مصالح حيوية علاوة على الدفاع عن الوجود الذاتي لها. فالحرب هنا مجرد جسر يربط بين مسارين: مسار ما قبل الحرب ومسار ما بعدها. وبالتالي، فإن الحرب هي خادمه للسياسة، وينبغي أن يُفرض على استخدام القوة خلال الحرب قيود صارمة للغاية ليصبح بالإمكان استنفاد الإمكانات السياسية خلال سير الحرب، وخلق ظروف مريحة للمسار السياسي الذي يبدأ بعد أن تنتهي الحرب.

أما النموذج الثاني، فهو المفهوم الإحباطي للحرب[179]؛ أي إحباط نوايا العدو واستعداداته لشن الحرب. ويتخذ أسلوبين: الهجوم الإستباقي من أجل تدمير قوات العدو أثناء احتشادها وقبل دخولها أرض المعركة، وحسم المعركة عن طريق تدمير قوات العدو إلى أقصى حد ممكن واحتلال أراضيه.

وفي سياق محاولتنا هذه لتتبع تطور نظرية الأمن الإسرائيلية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة من حياة الدولة اليهودية، ضمن المفاهيم الأمنية أنفة الذكر، فقد إرتأى الباحث تجزئة هذه المراحل إلى مرحلتين رئيسيتين تتسم كل واحدة منهما بسمات تميزها عما سبقتها.

---

[178]- تسفي لانير، " الغايات السياسيه والاهداف العسكريه لحروب اسرائيل "، من كتاب تطور العقيده العسكريه الاسرائيليه خلال 35 عاماً، مرجع سابق،ص25، نقلا عن كتاب:

Carl Von Clauzewitz. On War. (Princeton Princeton University Press.1976

[179]- المرجع السابق، ص25.

المرحلة الأولى تمتد منذ قيام الدولة العبرية في العام 1948 وحتى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991. وسيتم تجزئة هذه المرحلة إلى خمس مراحل فرعية تبعاً للحروب المختلفة التي خاضتها إسرائيل، سواء كانت هذه الحروب بمبادرة منها أم فرضت عليها، وما تمخضت عنها هذه الحروب من نتائج. وتمتد المرحلة الثانية من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وحتى تفجر انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول عام 2000، على اعتبار أن الانتفاضة الحالية تشكل مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل لم يتضح معالمها السياسية والأمنية على الدولة الإسرائيلية بعد. تتناول هذه المرحلة الوضع الأمني الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، والتي كان من أهمها بدء مسيرة التسوية السلمية في المنطقة التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وما ترتب بعد ذلك من تسويات سياسية/أمنية مع الدولة الإسرائيلية خاصة ما يتعلق منها بالجانب الفلسطيني. (ونظراً لأهمية هذا الموضوع سيفرد له فصل خاص به).

وقد جاء التقسيم السابق على هذا النحو من اجل الوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في الرؤية الإسرائيلية للأمن حيال المنطقة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة.

3: 3: 1 المرحلة الأولى: منذ قيام الدولة العبرية وحتى مؤتمر مدريد (1948–1991)

3: 3: 1: 1 مرحلة قيام الدولة العبرية (1947-1949)

في التاسع والعشرين من تشرين ثاني عام 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181 والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وإقامة وحدة اقتصادية بينهما وتدويل منطقة القدس[180]. وهو القرار الذي رفضته الدول العربية المستقلة آنذاك

---

[180]- جورج طعمه(مراجعه وتحقيق)، قرارات الامم المتحده بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي من 1947-1974، ط ا، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيه ،1975، ص ص4-16.

وعزمت على مقاومته بكل الوسائل. وتنفيذاً لهذا القرار أعلن بن غوريون، مؤسس دولة (إسرائيل) ورئيس وزرائها الأول، قيام الدولة العبرية على ارض فلسطين اعتباراً من الخامس عشر من أيار عام 1948، وهو اليوم الذي حدده البريطانيون لإنهاء انتدابهم على فلسطين وجلائهم عنها. وفي هذا اليوم دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين من أجل الدفاع عن سكانها العرب، الذين كانوا يتعرضون لهجوم مستمر من قبل المنظمات الصهيونية المختلفة، والذي ازداد مع وصول أول شحنة من السلاح إلي إسرائيل من تشيكوسلوفاكية في نهاية شهر آذار عام 1948، وعلى أثرها احتل الصهاينة مدينة طبريا في 1948/4/18 ومدينة صفد في 1948/5/10، وأخذت قوات الهاجاناه بمهاجمة مدينة حيفا في 1948/4/21 إلى أن استسلمت المدينة في 1948/5/13[181]. غير أن الحرب لم تبدأ بشكل معلن وصريح إلا في 15ايار 1948 وانتهت رسمياً في 23شباط 1949 بتوقف القتال والتوقيع على معاهدة رودوس بين أطراف الصراع[182].

دخلت الجيوش العربية معركة فلسطين، بقدرات وإمكانيات عسكرية محدود، وكانت القوات الصهيونية تتفوق على مجموع الجيوش العربية التي دخلت إلى فلسطين بنسبة 1:3

---

[181] -Bethmann. Erich. W, Decisive Yeas in Palestine 1918-1948 ,(Washington DC:American friends of the Middle East.1959 P4.

[182] - لقد حصل خلال حرب عام 1948 هدنه اولى من 1948/6/11 الى 1948/7/8 تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي، وهدنه ثانيه في 1948/7/18. وفي ضوء الهدنه الثانيه بدا الوسيط الدولي،الكونت فولك برنادوت، اتصالاته لعقد اتفاقيه لهدنه دائمه، حيث بدأت المفاوضات في جزيرة رودوس في1949/1/17 وانتهت بتوقيع هدنة دائمه بين اسرائيل وكل من مصر في 1949/2/24 ولبنان في 1949/3/23 والاردن في 1949/4/3 وسوريه في 1949/6/20.

في الأفراد والتشكيلات المقاتلة[183]. الأمر الذي أدى إلى هزيمتها واستيلاء إسرائيل على77,4 % من مساحة ارض فلسطين التاريخية. أي تمكنت إسرائيل من احتلال نحو 22% من مساحة فلسطين زيادة عما خصص لها في قرار التقسيم، والذي منحها حوالي 56% من مساحة فلسطين.

خلال هذه المرحلة، قامت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على مبدأين هما:

أولاً: السيطرة والتوسع: أي الاستيلاء بالقوة على الأراضي المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم، المشار أليه سابقاً، ومن ثم توسيع حدود الدولة اليهودية باحتلال أراضٍ أخرى لم تكن مخصصه لها في قرار التقسيم: " ففي القرار الصادر عن الأمم المتحدة كان المفروض أن تضم الدولة اليهودية نحو 15 مليون دونم (نحو ثلث الأراضي كانت تحت سيطرة الاستيطان اليهودي خلال تلك الفترة). وحين انتهت الحرب كانت مساحة الدولة اليهودية تبلغ 20.6 مليون دونم، الأمر الذي وسع حدود الدولة [اليهودية] بنسبة30% تقريباً قياساً بالأراضي التي خصصت لها وفق قرار التقسيم "[184].

لقد احتلت إسرائيل أجزاء كبيره من أراضي (الدولة العربية المفترضة)، حيث استولت عام 1949 على شمال وجنوب فلسطين: الجليل ومناطق النقب وأم الرشراش، وهي كلها مناطق خارجه عن حدود الدولة اليهودية، وتدخل ضمن حدود الدولة الفلسطينية التي أقرتها المنظمة الدولية في قرار التقسيم. انظر إلى الخريطة رقم(1)

---

183 -Clubb Baget , A Soldier With the Arabs, Hodde , London.1969.P4 Jon

184- تسفي لانير " الغايات السياسيه والاهداف العسكريه لحروب اسرائيل "، مرجع سابق ص29.

خارطة رقم (2)

خارطة تقسيم فلسطين وفقاً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام (1947).

المصدر: ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق،1990، ص90.

ثانياً: الدفاع عن كيان الدولة العبرية وتدعيم وجودها :

لقد صاغت الدولة العبرية، خلال هذه المرحلة، استراتيجيتها الأمنية من منطلق إدراكها لطبيعة وضعها (الجيو سياسي) بأنها مطوقه من دولٍ ترفض وجودها بسبب اغتصابها لأرض فلسطين وتشريد سكانها. ولهذا تشعر إسرائيل دائماً بالتهديد وخطر الزوال. وللحيلولة دون ذلك، اعتقدت الدولة اليهودية أن امتلاكها للقوه العسكرية تمكنها من حماية نفسها وردع أعدائها . ولتحقيق هذه المهمة عمدت الدولة العبرية إلى دمج مختلف المنظمات الصهيونية، شبة العسكرية (الهجاناه، شتيرن، الارغون...)، داخل إطار عسكري واحد (أطلق عليه جيش الدفاع الاسرائيلي) وزودته بالمعدات العسكرية الحديثة . فاصبح الجيش الاسرائيلي فيما بعد محط أنظار واهتمام الدولة والمجتمع الإسرائيلي[185]على حدٍ سواء، ورأس الحربة في الدفاع عن كيان الدولة العبرية وتحقيق مصالحها.

3:3: 1: 2 من قيام الدولة العبرية وحتى حرب حزيران (1949-1967)

اهتمت الدولة العبرية، حديثة التكوين، وبتكثيف عمليات الهجرة اليهودية وإقامة المستوطنات داخل أراضي الدولة اليهودية وعلى طول حدودها مع الدول العربية المجاورة من جهة، وبتصعيد عملياتها الرادعة ضد المدن والقرى الفلسطينية، وضد الجبهات العربية كافة من جهة أخرى.

---

[185]- أنظر: دوف تماري " الجيش والمجتمع ونظام الحكم في اسرائيل " من كتاب تطور العقيده العسكريه الاسرائيليه خلال 35 عاماً، مرجع سابق، ص53-67.

وقد حدد بن غوريون الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال هذه المرحلة، بالنقاط التالية[186]:

" 1- ان الأمن الحقيقي لإسرائيل لا يكون بلا هجره.

2- يجب تسوية الأراضي القاحلة في شمال إسرائيل وجنوبها، ثم إسكانها وتنميتها.

3- سيطرة إسرائيل على البر والبحر والجو.

4 -وجود قوات دفاعية تعوض، بنوعيتها وجودتها، عن القلة العددية ".

كانت تعاني الدولة العبرية، حديثة الولادة، من قلة عدد سكانها اليهود مقابل الأكثرية العربية[187]، وهذا هو لب المشكلة الإسرائيلية آنذاك كما قال بن غوريون: " إننا نواجه مشكله عسكرية فريدة من نوعها، نحن قله وأعداؤنا كثره .... وحتى لو تكاثر اليهود في فلسطين وتكاثروا وبلغوا ثلاثة أو أربعة أضعاف، سنظل اقليه تواجه أكثرية، لأنه لا يوجد احتمال موضوعي بأننا سنتساوى مع العرب في يوم من الأيام، والعدد، انتم تعرفون انه يشكل عنصراً هاماً في الجيش،في اغلب الأحيان عنصراً حاسماً "[188].

ولتجاوز هذه المعضلة،عملت الدولة العبرية على تكثيف الهجرة اليهودية من مختلف أنحاء العالم إلى إسرائيل، فقد أزداد عدد اليهود من 650,000 يهودي قبيل قيام الدولة اليهودية

---

[186]- **ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، مرجع سابق،،ص301 نقلاً عن كتاب:**

Ben Gourion , annees de Lutte.ED. Flammarion ,Paris ,1964.PP47-48

[187]- **بلغ عدد اليهود قبيل قيام الدوله العبريه في العام 1948 حوالي 650,000 مقابل ما يزيد عن 1,3000,000 عربي، وبالتالي فهم يشكلون 31% من المجموع العام للسكان. أنظر:**

Peter Beanment.The Middel Eeast Geagraphy. London. 1976. P420

[188]- ارائيل لفيتا، النظريه العسكريه الاسرائيليه – دفاع وهجوم، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينيه،1990 ص ص 39-40.

إلى ما يزيد عن مليون يهودي مع حلول شهر أيار من العام 1952[189]، أي تضاعف عدد اليهود خلال أربعة أعوام.

حل هؤلاء (المهاجرون الجدد) مكان العرب الفلسطينيين داخل المدن والقرى التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي إبان حرب عام 1948، وفي المناطق الخالية بعد تهجير سكانها الأصليين، وفي المستوطنات اليهودية المحصنة التي أقيمت على طول حدودها القائمة مع الدول العربية المجاورة، وذلك من اجل حماية المناطق الحيوية الإسرائيلية المتواجدة في السهل الساحلي وتحديداً منطقتي حيفا وتل أبيب أضافه إلى القدس، ولصد أي هجوم محتمل من أراضي الدول العربية المجاورة، إضافة لكونها نقطة تمركز وانطلاق باتجاه المناطق العربية في أية حرب قادمة[190]، أو عندما تسمح الظروف بذلك.(وهو ما سنأتي له بالتفصيل في الجزء القادم من البحث عند حديثنا عن الاستيطان الصهيوني لفلسطين).

شهدت المنطقة، خلال هذه الفترة، أحداثاً هامة كان من أبرزها نجاح ثورة الضباط الأحرار في مصر في23/7/ 1952، وقيام مصر بزعامة جمال عبد الناصر بعد ذلك بدعم وتفعيل العملالفدائي ضد الدولة العبرية انطلاقاً من قطاع غزه بين عامي 1952-1956 ، وبإغلاق مضائق تيران على البحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية، وبتأميم قناة السويس في 26/7/1956 مما ألحق الضرر بمصالح فرنسا وبريطانيا لاسيما الاقتصادية منها . إضافة إلى

---

[189]- ياسين سويد، مرجع سابق، ص302.

[190]- الحنان أورون، " دور الاستيطان واهدافه الامنيه "، من كتاب أمن إسرائيل في الثمانينيات، مرجع سابق، ص214.

ازدياد قوة الجيش المصري بعد صفقة الأسلحة التشيكية التي استوردتها مصر عام 1955، وما أحدثته من خلل في ميزان التسلح في المنطقة كما كان يعتقد إسرائيلياً[191].

اعتبرت إسرائيل تلك الخطوات بمثابة أعمال عدائية ضدها، مما يستوجب منها الرد . فدخلت إسرائيل في تحالف عسكري مع كلٍ من فرنسا وبريطانيا ضد مصر، ومن ثم قامت بالهجوم عليها أولاً في 1956/10/29 أعقبه تدخلاً عسكرياً برطانياً فرنسياً بحجة الدفاع عن حرية الملاحة البحرية.

لقد دخلت إسرائيل الحرب، أو عملية قادش كما يطلق عليها إسرائيلياً، بأهداف معلنة كما يقول دوف تماري، أهمها[192]:

" 1- احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزه، وتدمير معظم الجيش المصري وقواعده فيها.

2- تامين حرية الملاحة في خليج العقبة وحرية المرور في قناة السويس.

3- القضاء على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في غزه وسيناء.

4- ترميم ميزان القوى العسكري بين مصر وإسرائيل الذي اختل بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر.

5- المساس بهيبة جمال عبد الناصر في العالم العربي وإسقاط حكمه إن أمكن ".

أما الهدف غير المعلن للحرب، فقد حدده الباحث الإسرائيلي لانير في: "توسيع حدود الدولة اليهودية إلى ما وراء تلك التي تعينت في قرار التقسيم، وتصحيح ما وقع من أخطاء

---

[191]- ايجال الون، " أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها "، مرجع سابق، ص10.

[192]- دوف تماري، " الهجوم من خلال انعدام الخيار "، من كتاب تطور العقيده العسكريه الاسرائيليه خلا 35 عاماً، مرجع سابق، ص59.

إقليميه نجمت عن اتفاقيات الهدنة في العام 1949 "[193]. أي الاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية(غزه وسيناء) زيادة على تلك التي استولت عليها خلال حرب 1948، ومن ثم الوصول، تحت الضغط العسكري، إلى اتفاقيات سلام مع الدول العربية، مما يمنح إسرائيل متسعاً من الوقت لترتيب أوضاعها الداخلية، وتعزيز قدراتها العسكرية، تمهيداً للخطوة القادمة ألا وهي الهجوم من جديد على الدول العربية، بهدف احتلال مزيد من الأراضي، وتدمير القدرات العسكرية العربية. وهو ما أكده مناحيم بيغن، زعيم حزب حيروت (الليكود) ورئيس الوزراء إسرائيلي عام 1977، حين قال: " أنني أؤمن إيماناً عميقاً بوجوب شن الحرب الوقائية ضد الدول العربية وبلا تردد، فإذا فعلنا ذلك فإننا سنحقق هدفين: أولهما القضاء المبرم على القوة العربية، وثانيهما توسيع حدودنا "[194]

لم يحقق الهجوم الثلاثي على مصر النتائج المتوخاة إسرائيلياً. فقد ازدادت شعبية عبد الناصر في العالم العربي بعد تصديه للقوات الغازية. بالمقابل، تعرضت إسرائيل لموجه عارمة من الانتقادات الدولية. والأكثر من ذلك، التحذير الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة ايزنهاور آنذاك، بفرض عقوبات اقتصادية عليها إن لم تنسحب من الأراضي (سيناء وغزه) التي احتلتها خلال هذا العدوان[195].

وكانت النتيجة أن اضطرت إسرائيل، على مضض،إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها بعد هذا التحذير، ولكنْ، بعد أن ضمنت لنفسها حرية الملاحة عبر مضائق تيران وصولاً

---

[193]- تسفي لانير، " الغايات السياسيه والاهداف العسكريه لحروب إسرائيل "، مرجع سابق، ص31.

[194]- سامي هداوي، الحصاد المر: فلسطين بين عامي 1914 و1979، ترجمة فخري يغمور، عمان، 1982، ص 367.

[195]- U.N.Document A/3354-Resolution No.997(Es-1)

الى خليج العقبة، في إطار اتفاق ضمني مع مصر، فتح المجال أمام السفن الإسرائيلية للمـــرور عبر المضائق طالما بقيت قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ[196].

أما على الصعيد الأمني، فقد دفع فشل العدوان الثلاثي (أو عملية قادش) على مصر عـــام 1956 إسرائيل إلى إعادة صياغة استرتيجيتها الأمنية من جديد بما يتماشى والوقائع التالية:

1- التفوق الإسرائيلي: بمعنى إن عدم التكافؤ (العددي والجغرافي) بين العرب وإســـرائيل لـــن يؤدي إلى استمرار الانتصار الإسرائيلي، وبعكس ذلك، فإن أي انتصار عربي عليها سيؤدي ولا شك إلى تصفيتها[197]، ووجود إسرائيل قويه مرتبط بمنع العرب من تهديدها أو المس بوجودها.

2- القدرة على حسم المعركة: فمن اجل الحيلولة دون الانتصار العربي، تبلـــور خـــلال هـــذه الفترة، المفهوم الاستراتيجي للجيش الإسرائيلي، وقدرته علـــى حســـم الحـــرب (Decisive Victory) بواسطة تدمير قوات العدو واحـــتلال أراضـــيه [198]؛ أي الاعتمـــاد علـــى الحـــرب الاستباقيه والردع، ونقل الحرب إلى أراضي العدو بأسرع وقت ممكن بالاعتماد علـــى ســـلاح الجو والقوات المدرعة.

وتجسيداً لهذا المفهوم، فعَّلت القوات الإسرائيلية بعد العام 1956 من عملياتهـــا الرادعـــة ضد المدن والقرى الفلسطينية، وضد الجبهات العربية كافه، بالاعتماد على جهازها الاستخباري من جهة وعلى سلاحها الجوي والمدرع من جهة أخرى، من اجل إشاعة حاله من الـــذعر بـــين أوساط المواطنين فيها مما يدفعهم إلى الرحيل عنها، وتهديد الجبهة الداخلية بشكل مباشـــر ممـــا

---

[196]- سامي هداوي، المرجع السابق، ص ص 371-372.

[197]- ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب مرجع سابق، ص306.

[198]- تسفي لانير، مرجع سابق، ص 33.

يؤدي إلى تصدعها[199]. فقد قامت إسرائيل بعمليات قتل للأفراد وتدمير للقرى والمؤسسات داخل فلسطين، ومن هذه العمليات مجزرة كفرقاسم، عشية الهجوم الإسرائيلي على مصر، في 1956/10/29 والتي قتل فيها 49 فلسطينياً، ومجزرة خانيونس بتاريخ 1956/11/7 والتي قتل فيها 275 فلسطينياً، ومجزرة رفح في 12 تشرين أول من العام ذاته حيث قتل فيها 111 فلسطينياً، بالإضافة إلى مهاجمة وقصف عدد من القرى في البلاد العربية المجاورة . ففي 17/16 آذار 1962 أغارت الطائرات الإسرائيلية على قرية النقيب السورية وقتلت 30 شخصاً، وبتاريخ 1966/10/13 هاجمت القوات الإسرائيلية قرية السموع في الضفة الغربية (التي كانت آنذاك تحت السيطرة الأردنية) وقتلت 18 شخصاً ودمرت 125 منزلاً ومدرسه وعيادة طبيه[200].

وقد حدد ايجال الون عام 1966 عدة حالات تستوجب من إسرائيل الرد عليها ودخول الحرب وهي[201]:

1- إذا احتشدت قوات هجومية تشكل خطراً على إسرائيل.

2- إذا اتضح أن العدو يعد لهجوم مفاجيء على قواعد إسرائيل الجوية ومؤسساتها العلمية.

3- إذا وصلت أعمال حرب العصابات إلى درجه لا تستطيع عمليات الردع أن تتصدى لها.

4- إذا دخلت الأردن في حلف عسكري مع دوله عربيه أخرى، وسمحت بحشد قوات عسكرية أجنبية في أراضيها، وبخاصة في الضفة الغربية لنهر الأردن.

5- إذا أغلقت مصر مضائق تيران ".

---

[199]- جريدة معاريف الإسرائيليه 1969/9/3.

[200]- مؤسسة الدراسات الفلسطينيه، من هم الارهابيون، بيروت، 1973، ص ص37-45.

[201]- ايجال الون، امن اسرائيل في الثمانينيات، مرجع سابق، ص ص183-184.

خلال هذه الفترة، وتحديداً في الثالث عشر من أيار عام 1967، أمر الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإدخال الجيش المصري إلى سيناء، وطلب من قوات الأمم المتحدة أن تخلي منطقة سيناء، واغلق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، رداً على التهديدات التي وجهتها إسرائيل إلى سوريا في شهر نيسان من تلك السنة[202].

لم تتعد هذه الخطوات الحد الذي باتت تشكل معه تهديداً حقيقياً لأمن إسرائيل وبقائها كما يقول محمود رياض في مذكراته[203]. لكنْ إسرائيل، من جانبها، اعتبرت تلك الخطوات بمثابة إعلاناً للحرب عليها، وسبباً كافياً لها لأن تبادر بشن هجومها المباغت والناجح على الجبهة المصرية أولاً ثم على الجبهتين الأردنية والسورية في الخامس من حزيران عام 1967.

وقد سرد الباحث الإسرائيلي تسفى لانير، الأهداف التي استطاعت إسرائيل تحقيقها خلال حرب حزيران (أو حرب الأيام الستة كما يطلق عليها في إسرائيل) قائلاً: " لقد أنزلت حرب الأيام الستة صدمه بالعرب، وفاجأت معظم الإسرائيليين بالإنجازات الهائلة التي حققها الجيش الإسرائيلي عبر احتلال أراضٍ وتدمير العدو وتحقيق الحسم. وبعد الحرب مباشرة بدت الإنجازات على صعيد احتلال أراضي – احتلال سيناء -حيث غيرت الصورة الجغرافية

---

[202]- تشير الدلائل الى أن إسرائيل كانت تخطط لمهاجمة سورية قبل أن يطلب عبد الناصر من قوات الطوارئ الدولية مغادرة غزه وشرم الشيخ بوقت طويل. اما عبور القوات المصرية الى سيناء، فقد كان اجراء دفاعي لمواجهة الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية. وتم اغلاق مضائق تيران من اجل الحيلولة دون وصول السفن الحربية الإسرائيلية الى مسافة 500 ياردة من الشواطئ المصرية لاعتبارات تتعلق بالأمن المصري، لأن الدولتان لا زالتا في حالة حرب. أنظر: سامي هداوي، الحصاد المر، ص 381.

[203]- مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981، ص38.

(الاستراتيجية) من أساسها فبدلاً من الحدود التي كانت قائمه قبل 1967، حيث كانت الجيوش العربية متمركزة على مسافة تبعد بضعة كيلو مترات وفي بعض الحالات مئات الأمتار عن الأهداف الحيوية لإسرائيل، أصبحت قوات الجيش الإسرائيلي بعد الحرب على بعد 120 كم من القاهرة ونحو 70 كم من دمشق "[204].

أما العقيد ايجال الون فقد حدد، الأهداف الإسرائيلية من وراء هذه الحرب في: " إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها، وفتح مضائق تيران، وتدمير جيش مصر، وإذا اقتضت الضرورة جيشي الأردن وسوريا، واحتلال أراضٍ جديده دون تحديد موقع هذه الأراضي باستثناء شرق سيناء وقطاع غزه"[205]التي حددها. وهو ما تحقق فعلاً، فقد وجهت إسرائيل ضربه قاصمه للجيوش العربية لدرجه أن الكثير من المعلقين، ومن بينهم كبار قادة الجيش الإسرائيلي، قدروا أن العرب فقدوا كل خيار عسكري لسنوات طويلة [206]. واتسعت الحدود التي تسيطر عليها إسرائيل وشملت شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزه إضافة إلى مرتفعات الجولان السورية.

وهذا يعني أن إسرائيل قد حققت خلالهذه الحرب ثلاثة أهداف :1- الهدف المعنوي والمتمثل بتعزيز مكانة الجيش الإسرائيلي في حياة المجتمع الإسرائيلي، والذي أصبح ينظر أليه، من قبل الإسرائيليين، بأنه الجيش الذي لا يقهر 2- الهدف الاستراتيجي المتمثل بتوسيع عمقها الجغرافي 3- الهدف العسكري المتمثل بتدمير الآلة العسكرية للجيوش العربية وتفوق الآلة العسكرية الإسرائيلية.

---

[204]- تسفى لانير، " الغايات السياسيه والاهداف العسكريه لحروب إسرائيل "، مرجع سابق، 37.

[205]- ايجال الون،" امن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها "، المرجع السابق،ص ص11-12.

[206]- تسفى لانير، المرجع السابق، ص37.

3: 3: 1:3 من حرب حزيران وحتى حرب تشرين أول (1967-1973).

لقد منحت حرب 1967 إسرائيل، وللمرة الأولى منذ قيامها، " العمق الاستراتيجي " المناسب الذي يمكنها من حماية مصالحها الحيوية. فقد أصبحت خطوط وقف إطلاق النار الجديدة اكثر بعداً عن مراكز الدولة الحيوية بخلاف ما كان عليه الأمر بعد هدنة 1949. ووفر لها أيضاً، متسعاً من الوقت للإنذار المبكر ضد أي هجوم محتمل من أراضي الدول العربية المجاورة، وقدرة اكبر على امتصاص الضربة الأولى والقيام بهجوم مضاد.انظر الجدول رقم (2).

جدول (رقم 2)

معطيات حول العمق الاستراتيجي الإسرائيلي

الدولة المحاذية لإسرائيل	المنطقة الحيوية	المسافة من الخط الأمامي حتى المنطقة الحيوية بالكيلو مترات (خط جوي)	
		حتى1967	بعد1967
لبنان	حيفا (الضواحي)	32	32
سوريا	حيفا (الضواحي)	55	80
الأردن	حيفا (الكبرى)	30	50
	تل ابيب الكبرى(كريات اونو)	17	64
	القدس	0	40
	تل ابيب الكبرى(بات-يام)	90	140

المصدر: ارائيل لفيتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية – دفاع وهجوم، مرجع سابق، ص85.

وهكذا أصبحت إسرائيل في وضع يسمح لها بإنزال الهزيمة العسكرية بـــالجيوش العربيـــة داخل الأراضي المحتلة دون الحاجة إلى نقل المعركة إلى أراضي العدو[207].

وقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " ليفي اشكول " الموقف الإسرائيلي عـــام 1968 على النحو التالي: " لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلابعد الاتفاق على حـــدود آمنـــة ودائمة "[208]. مؤكداً " أن نهر الأردن يجب أن يكون هو حدود الأمن بالنسبة لإسرائيل بكل مـــا يعنيه ذلك " وأضاف قائلاً " أما بالنسبة لمرتفعات الجولان فإننا ببساطة شديدة لن نتخلـــى عنهـــا ونفس الشيء بالنسبة للقدس .... وأن إسرائيل سوف تحتفظ بمضائق تيران، التي استولينا عليها، كجزء من أية تسوية بالشرق الأوسط "[209]

ويعرف ايجال الون الحدود الآمنة والدائمة بأنها: " الحدود السياسية التي تعتمد على عمق جغرافي وعلى حواجز طبيعية كالحواجز المائية والجبلية والصحراوية والممرات الضيقة التـــي تحول دون تقدم القوات البرية الآلية، إذ أنها تؤمن – من ناحية – اتخاذ ترتيبات تحذيريه مســـبقة ناجعة ضد اقتراب مقاتلات معاديه، وتستغل من ناحية ثانية، لإنشـــاء قواعـــد مريحـــة لهجـــوم معاكس" ويضيف " أن حدود إسرائيل السياسية يجـــب أن تكـــون حـــدود آمنـــة مـــن الناحيـــة الاستراتيجية[210]. في إشارة منه الى المناطق التي احتلتها إســـرائيل خـــلال حـــرب حزيـــران 1967(الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان) باعتبارها تشكل حـــدوداً آمنـــة

---

[207]- حسين آغا وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، بيروت: المؤسسة العربيـــة للدراســـات والنشر، 1982، ص20.

[208]- النشره الاستراتيجيه لمركز العالم الثالث، رقم 6، بتاريخ 1980/4/24.

[209]- مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص 191.

[210]- ايجال الون، ثلاث حروب وسلام واحد، ترجمة محمود عباس، القاهرة: دار النهضة، 1970، ص162

لإسرائيل. مما يعني عدم العودة إلى خطوط الهدنة عام 1948 أي عدم التخلي عن تلك التي احتلتها إسرائيل خلال الحرب .

فالحدود الآمنة تحقق، من وجهة نظر الون، ثلاثة أهداف، وهي[211]:

" 1- الوصول إلى اتفاقيات سلام تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية الإسرائيلية.

2- وجود إسرائيلي (مدني وعسكري) ضمن عمق استراتيجي يمكن الدفاع عنه.

3- الحفاظ على الروابط التاريخية للشعب اليهودي في المنطقة".

في غضون ذلك، كان العالم العربي يعيش حالة من الذهول بعد الهزيمة العسكرية التي ألمت بالجيوش العربية في حرب حزيران، إلا أن ذلك لم يحل دون المقاومة والصمود، وخاصة على الجبهة المصرية بعد القرار الذي اتخذه الرئيس المصري آنذاك جمال عبد ا لناصر بمواصلة القتال ضد القوات الإسرائيلية الغازية[212]، من أجل استنزافها وإيقاع أكبر خسائر ممكنة في صفوفها.ولهذا سميت تلك الحرب بحب الاستنزاف، وتواصلت بين عامي 1968 و1970).

وللوصول إلى الهدف السابق، اعتمدت مصر في استراتيجيتها العسكرية على العمليات العسكرية السريعة والخاطفة وبشكل متواصل ضد القوات الإسرائيلية المتواجدة على ضفاف قناة

---

[211]- نفس المصدر، ص ص158-161.

[212]- حدد الرئيس المصري جمال عبد الناصر موقف مصر بعد هزيمة عام 1967 على النحو التالي: " إن مصر ترى أنه لا سبيل إلى إزالة أثار العدوان الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال العسكري إلا بالحرب ". أنظر: مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص97.

السويس وفي سيناء، موقعة بها خسائر فادحة بالأرواح والمعدات تفوق مجموع ما خسرته إسرائيل في حروبها السابقة[213].

قامت إسرائيل من جانبها، ورداً على عمليات الاستنزاف المصرية، بتكثيف عمليات القصف الجوي ضد الأهداف المدنية والعسكرية المصرية على طول خط قناة السويس وفي العمق المصري[214]، مستغلة بذلك حالة التفوق الجوي التي يتمتع بها سلاحها الجوي على القوات المصرية. وذلك من أجل أحداث تصدع في الجبهة الداخلية المصرية، والتقليل من هيبة النظام، والتشكيك في جدوى الاستعدادات العسكرية المصرية الجارية على قدم وساق على طول خط المواجهة مع القوات الإسرائيلية[215]. واستمرت تلك الغارات حتى الثامن عشر من نيسان عام 1970، ففي ذلك اليوم وبينما كانت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية تحلق في الأجواء المصرية فوجئت بعدد من طائرات الميج يتحدث طياروها باللغة الروسية، فعادت الى قواعدها، وتوقفت الغارات الإسرائيلية منذ ذلك خشية الاصطدام مع الاتحاد السوفيتي (حليف مصر الاستراتيجي آنذاك) عسكرياً[216].

213- أيجال ألون،" أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها "، مرجع سابق، ص 19.

214- كثفت إسرائيل من عمليات القصف الجوي ضد العمال المصريين الذين يعملون في بناء مواقع الدفاع الجوي على طول خط قناة السويس. وكذلك نفذت إسرائيل العديد من الغارات الجوية ضد الأهداف المدنية والاقتصادية المصرية، ففي شباط 1970 نفذت الطائرات الإسرائيلية غارة جوية على مصنع مدني في أبو زعبل قتل فيها 70 عاملاً وجرح أكثر من مائة، ونفذت غارة أخرى في نيسان من نفس العام ضد مدرسة أطفال في قرية بحر البقر قتلت فيها 46 طفلاً وجرحت أربعين.

215- جريدة معاريف 1969/9/3.

216- مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص 230.

ولم تكتفي إسرائيل بمهاجمة الأراضي المصرية لتطال عملياتها العسكرية هذه المرة قرية الكرامة الأردنية. ففي الواحد والعشرين من آذار عام 1968 هاجمت القوات الإسرائيلية قرية الكرامة الأردنية بهدف ضرب قواعد الفدائيين الفلسطينيين الموجودة في القرية، فتصدى لها الفدائيون وقوات الجيش الأردني جنباً إلى جنب مما كبد إسرائيل خسائر فادحة أضطرها للانسحاب دون تحقيق أهدافها في القضاء على قواعد الفدائيين المتواجدة في المنطقة.

لقد شكلت معركة الكرامة منعطفاً هاماً في الصراع العربي الإسرائيلي، تمثل ببروز المقاومة المسلحة الفلسطينية كطرف فاعل ورئيسي في دائرة هذا الصراع، باعتبارها تجسيداً لروح الأمة العربية في المقاومة ضد الكيان الصهيوني الغاصب. ومن هنا اكتسبت الثورة الفلسطينية شعبيتها والتعاطف معها على امتداد العالم العربي، وبين دول العالم الثالث وسواها.

هذا على الصعيد العسكري أما على الصعيد السياسي، فقد ترافقت التطورات العسكرية آنفة الذكر مع عدة محاولات من قبل الأمم المتحدة وأطراف دولية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بالطرق السلمية. ففي الثاني والعشرين من تشرين ثاني 1967 أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 242، والذي يدعو إسرائيل للانسحاب من أراضٍ عربية احتلتها في العام 1967 (حسب الصيغة الإنكليزية)، مقابل أن ينهي العرب جميع ادعاءات أو حالات الحرب مع إسرائيل، وأن يعترفوا بسيادة إسرائيل ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها[217].

أعلنت كلاً من مصر والأردن قبولهما بالقرار فيما رفضته سوريا لأنه لا يستجيب للمطالب العربية بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة من عام 1967. في

---

[217]- المرجع السابق، ص 226.

حين رأت إسرائيل أن القرار خاضع للمفاوضات وليس للتنفيذ. أما منظمة التحرير الفلسطينية حديثة النشأة (أسست في العام 1964 من قبل جامعة الدول العربية وتحت رعايتها) فقد رفضت القرار من منطلق أن هذا القرار يتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه، ويتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين لا غير.

وقد حدد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ستة مبادئ تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية، وهي[218]:

1. لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل.
2. رفض المفاوضات مع إسرائيل.
3. عدم الموافقة على أية تسوية تمس بالقضية وتؤدي إلى تصفيتها.
4. عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس.
5. عدم انفراد أي دولة عربية بقبول أية حلول للقضية الفلسطينية.
6. التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية، إلا أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في تقرير مصيره.

وبعد مرور ما يقارب ثلاثة أعوم على صدور قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه (والذي ما يزال يراوح مكانه) أقترح روجرز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في التاسع من كانون أول 1969 مشروعاً (سمي باسمه) يتألف من عشر نقاط لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومما جاء فيه[219]:

---

[218]- المرجع السابق، ص125.

[219]- المرجع السابق، ص208 .

1. أن توافق مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي تم احتلالها خلال حرب 1967.
2. إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
3. تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة بغير تميز أو تدخل.
4. يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كلٍ منها في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود أمنه حرة من التهديدات باستخدام القوة.
5. يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الاتفاق عليها في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.

وينص المشروع أيضاً على توحيد القدس، ورفض المطلب المصري بإعادة القدس الشرقية إلى الأردن، مكتفياً بأن يكون للأردن اشتراك محدود في المسؤوليات المدنية والاقتصادية للمدينة، أما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين فقد جعل حلها متوقفاً على اتفاق الأردن وإسرائيل حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

من الملاحظ أن هذا المشروع يستهدف فصل مصر عن العالم العربي عن طريق إيجاد تسوية جزئية أو صلح منفرد مع مصر بمعزل عن الدول العربية الأخرى. رغم ذلك أعلنت مصر قبول المشروع بينما رفضته إسرائيل مباشرة في اليوم التالي لإعلانه، الأمر الذي يؤكد من جديد مدى الإصرار الإسرائيلي في التمسك بالأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب حزيران، ويبطل كافة ادعاءاتها حول السلام والتعايش المشترك مع دول المنطقة .

وبقيت الأمور بين العرب وإسرائيل على هذا النحو، بين قبــول لهــذا المشــروع أو ذاك القرار ومعارضة له، حتى العام 1973. وهو العام الذي شهد الحرب الرابعة من نوعهــا بــين العرب وإسرائيل، ولكن بمبادئه من الجانب العربي هذه المرة.

3: 3: 1: 4 من حرب تشرين أول وحتى حرب لبنان (1973 - 1982)

أثبتت حرب تشرين الأول(أو حرب يوم الغفران كما يطلــق عليهــا إســرائيلياً) وهــن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية القائمة على أساس (الحدود الآمنة) القابلة للدفاع عنهــا، بفعــل الهجوم العربي المفاجئ على الحدود التي كانت تعتبر إسرائيلياً آمنة بعد حرب 1967، مما حــدا بإسرائيل إلى إعادة ترتيب استراتجيتها الأمنية وفقاً للمستجدات التالية:

1- استمرار العمل بالاستراتيجية الأمنية القائمة على (الحدود الآمنة) يعني تجاهل ما حدث فــي حرب تشرين عام 1973فقد استطاعت إسرائيل إبان حرب حزيــران عــام 1967 أن تحتــل أراضٍ عربيه جديده، وتزيد من عمقها الاستراتيجي، إلا ان ذلك لم يَحُل دون اندلاع الحــروب، وقيام مصر وسوريا بشن حرب ضد إسرائيل في تشرين أول عام1973 الأمر الذي يؤكد فشل تلك الاستراتيجية.

2- رغم النجاح الإسرائيلي في الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من الغرب خاصــة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها مع ذلك لم تستطيع الصمود، لفترة طويلة، أمــام حــرب شاملة، بسبب محدودية مواردها الاقتصادية، واعتماد جيشها على قوات الاحتيــاط مــن جهــة، والسند الخارجي من جهة أخرى، وهذان العاملان لا يمكن أن يستمرا على وتيرة واحدة خــلال الحرب[220].

---

[220]- تسفى لانير،" الغايات السياسيه والاهداف العسكريه لحروب إسرائيل "، مرجع سابق،ص42.

تلك المستجدات دفعت إسرائيل إلى العودة إلى استراتيجيتها القديمة، والقائمة على الضربة الاستباقية، واعتماد الحرب الهجومية بدلاً عن الحرب الدفاعية. ويفسر اللواء يسرائيل تال الأسباب التي دعت إسرائيل إلى العودة إلى هذه الاستراتيجية على النحو التالي: " أن الحرب الحديثة أثبتت أنه في حين قد تكون المعادلة الكلاسيكية التي صيغت 1:3 لصالح الطرف المهاجم صائبة على الصعيد التكتيكي والعملياتِ، فإن ذلك ليس ضرورياً على الصعيد الاستراتيجي حيث يتوجب على الطرف المدافع التمتع بالتفوق العددي وليس العكس. ويصل تال الى النتيجة التالية وهي: " أنه على إسرائيل بصفتها أقلية اعتماد مبدأ القيام بالضربة الأولى، واعتماد الحرب الهجومية بدلاً من الحرب الدفاعية "[221].

وقد تبلور خلال هذه المرحلة، وعلى الأسس الأمنية السابقة، المفهوم الأمني المزدوج والذي هو بالأصل مفهوم سياسي وعسكري ؛ فهو سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق دوماً، في إبداء رأيها في أية مشكله تخص العالم العربي كله، باعتبار أن هذه المشكلة تؤثر على أمنها [222]، وهو عسكري بمعني أن لإسرائيل الحق في القيام بعمليات عسكرية رادعة خارج حدودها الإقليمية.

وللوصول إلى ذلك، كان لا بد من تحييد مصر القوة الأكبر في المنطقة والقادرة على مواجهة إسرائيل عسكرياً بل وتهديد وجودها. أمام هذه الخلفية يمكن لنا فهم ضرورة وأهمية توصل إسرائيل إلى اتفاقيات سلام مع مصر. فكانت اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979[223]، التي

---

[221]- يسرائيل تال، " الامن الاقومي: اقليه مقابل أكثريه "، مرجع سابق، 62.

[222]- ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، مرجع سابق، ص322.

[223]- لم يستثمر الانجاز العسكري الذي تحقق خلال حرب تشرين عام 1973 بما يضاهية سياسياً ؛ فبدلاً من المطالبة بعقد مؤتمر سلام دولي، برعاية الامم المتحدة، تشارك فية كافة اطراف الصراع في المنطقة ، من اجل

أطلقت يدها في المنطقة كلها، وفتحت الطريق أمام إسرائيل للتدخل في الشؤون الداخلية للـــدول العربية باعتبارها دولاً معاديه أو تأوي جهات معادية لها. وفي هذا السياق اجتاحـــت جنـــو ب لبنان حتى الليطاني وذلك في آذار 1978، وبعد ذلك بأربع سنوات تقريباً اجتاحت لبنـــان مـــن جديد، فيما سمي بعملية "سلامة الجليل " بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف، وحاصرت العاصمة بيروت بحجة ضرب المقاومة الفلسطينية وتصفية وبنيتها العسكرية في لبنان. ومن ثم الضغط على الحركة الوطنية اللبنانية من اجل الوصول إلـــى اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية على غرار اتفاقيات كامب ديفيد التـــي وقعتهـــا مـــع الـــرئيس المصري السابق أنور السادات[224].

وقد حققت إسرائيل معظم أهدافها في هذه الحرب باستثناء معاهدة السلام، إذ نجحت القوى الوطنية اللبنانية بمساعدة سوريا من إسقاط اتفاق 17 أيار 1983 الذي وقع من قبل بشير الجميل مع الدولة الإسرائيلية.

ويعتبر تدمير المفاعل النووي العراقي(مفاعل تموز) عام 1981 أحد عملياتها الاستباقية أو الاجهاضية ضد بلد يبعد عنها الآلاف الكيلو مترات وخارج حدودها الإقليمية، بهدف منع العراق

التوصل الى سلام شامل، قام الجانب المصري ، عبر الولايات المتحدة الامريكية،بالتوقيع على اتفاق جزئي مع إسرائيل في 1975/8/20، تعهدت بمقتضاه إسرائيل باجراء انسحاب محدود من شرق سيناء، مقابـــل ذلـــك تعهدت مصر بأن النزاع في الشرق الاوسط لا يتم حلة بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السياسة، وبعدم استخدام القوة او التهديد بها، والسماح للسفن الإسرائيلية غير العسكرية بالمرور عبر قناة السويس، واستمرار عمل قوات الامم المتحدة.

[224]- ايجال الون، " امن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها "، مرجع سابق ص21.

من حيازة السلاح غير التقليدي، وذلك من اجل الإبقاء على حالة التفوق النوعي التي تتمتع بها على كافة دول المنطقة وخاصة في هذا النوع من السلاح.

3: 3: 1: 5 من حرب لبنان وحتى مؤتمر مدريد (1982-1991)

تميزت هذه المرحلة بالهدوء النسبي العربي-الإسرائيلي سوى بعض المناوشات المحدودة بين المقاومة الوطنية اللبنانية والجيش الإسرائيلي داخل الجنوب اللبناني المحتل، إلا أن هذا الأمر لم يثن إسرائيل عن ممارسة عملياتها الرادعة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان وعلى مواقع الحركة الوطنية اللبنانية، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام1985.

لكن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية[225]في شهر كانون أول من عام 1987، أسقطت كافة الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية التي اعتمدتها منذ نشأتها، فقد صاغت إسرائيل استرتيجيتها الأمنية من منطلق أنها لن تحارب داخل حدودها، وذلك إما بتوجيه ضربات اجهاضية مبكرة فور توافر مظاهر أو تحركات عسكرية غير اعتيادية على أية جبهة من الجبهات العربية المحاذية للحدود الإسرائيلية، ونقل العمليات العسكرية إلى ارض العدو بالاعتماد على سلاحها الجوي من جهة والمدرع من جهة أخرى . فما هو الحل أمام إسرائيل وقد أصبحت المواجهة في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزه، وخصومها من الأطفال والشيوخ والنساء والرجال من مختلف الأعمار يهاجمون ويدافعون بأسلحة بدائية (المقلاع والحجر) لم يسبق لإسرائيل أن حسبت لها حساباً. إن هذا قد جعلها تقف حائرة أمام هذا النوع الجديد من المواجهة (الثورة) والذي لم تألفه طيلة صراعها مع العرب[226].

---

[225]- أنظر: زئيف شيف وآهود يعاري، انتفاضة، ترجمة دافيد سجيف، القدس وتل ابيب: دار شوكن للنشر، 1990، ص ص 12-50.

[226]- ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، مرجع سابق، ص326.

لقد خلقت الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة استراتيجية جديدة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأوجدت "جبهة ثالثة " في هذا الصراع، بالإضافة إلى الجبهتين المعروفتين ؛ الحرب النظامية " والإرهاب " على حد التعبير الإسرائيلي[227]. وقد فاجأت هذه الانتفاضة الجميع بالقدر ذاته، فهي قد فاجأت منظمة التحرير الفلسطينية (بالتوقيت والأسلوب على الأقل)، كما " فاجأت السلطات الإسرائيلية التي لم تكن تتوقعها على الإطلاق، ففقدت في المراحل الأولى منها على الأقل، قدرتها على التأثير فيها والتحكم بها "[228].

أمام هذا الواقع، لم تجد السلطات الإسرائيلية علاجاً ناجعاً للانتفاضة أكثر من عقوبتي : الاعتقال ونسف البيوت، وقد استخدمتهما بشكل واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى اعتقال نحو40 ألف فلسطيني خلال سنتين (1988-1989)، بحيث " لم تبق أسرة واحدة في المناطق[الفلسطينية] لم يمس الاعتقال أحد أبنائها "[229] ، وأُبعد 50 فلسطينياً إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمر الجيش الإسرائيلي ما يزيد عن 150 منزلاً فلسطينياً، كما أُغلقت المدارس والجامعات في معظم أيام السنة[230]

إلا أن الانتفاضة أخذت تتراجع تدريجياً بعد العام 1990، وتوقفت فعلياً في العام 1993، إثر التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في الثالث عشر من أيلول 1993 .

227- زئيف شيف وآهود يعاري، المرجع السابق، ص31.

228- المرجع السابق، ص ص 29-35.

229- المرجع السابق، ص 312.

230- المرجع السابق، ص 314.

كما وأدى تعرض العمق الإسرائيلي لهجوم صاروخي عراقي أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 إلى إعادة إسرائيل النظر في استراتيجيتها الأمنية من جديد.

أما الآن، وبعد أن قمنا باستعراض تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي بين عامي (1947ـــ 1991)، يمكننا القول بأن الأساس الذي يقوم علية الأمن الإسرائيلي هو القوة (بمفهومها العسكري)، والتي يعتقد إلى حد اليقين، أنها الوسيلة الناجعة لتحقيق مصالح إسرائيل الأمنية وتطلعاتها القومية. ويتخذ هذا الأمن الإسرائيلي من المنهج الإحباطي أحياناً ومن المفهوم السياسي للحرب أحياناً أخرى تكتيكاً ميدانياً له، بما ينسجم مع التقديرات الاستخبارية المتوفرة حول قدرات الخصم، ومستوى التهديد الذي يمثله.

الفصل الرابع

الأمن الإسرائيلي: من مدريد إلى انتفاضة الأقصى (1991-2000)

4: 1 مؤتمر مدريد: وقائع ومستجدات

4: 1: 1 الأمن الفلسطيني- الإسرائيلي المتبادل

4: 1: 2 التسوية النهائية وفق الرؤية الإسرائيلية

4: 2 الأمن الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية

الأمن الإسرائيلي من مدريد إلى انتفاضة الأقصى (1991-2000)

يتناول هذا الجزء من البحث مفهوم الأمن الإسرائيلي وإمكانية تطوره وتغيره، مفترضاً، وبصورة مسبقة، صعوبة تغير المفهوم أو تعذر مثل هذا التغير، ومؤسساً، في الوقت ذاته، لمفهوم أمني يؤمن بالثبات النسبي إلى حد رفض فكرة الانقلاب الجذري فيه سواء على مستوى الإطار أو الجوهر، مما يدفع إلى الاعتقاد بعدم جدوى العملية التفاوضية التي تظل محاصرة بضغط أمني يلقي بظلال الشك، أو يدفع باتجاه الهيمنة ويكرس القوة كحل وحيد لكل مشكلات الإسرائيليين ومخاوفهم.

وربما كان من اللازم قبل استقصاء مفهوم إسرائيل الأمني خلال هذه الفترة، الحديث عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وما تلاه من اتفاقيات ثنائية بين كلا الجانبين؛ الفلسطيني والإسرائيلي.

4: 1 مؤتمر مدريد: وقائع ومستجدات

في الثلاثين من تشرين أول/ أكتوبر عام 1991 عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وبحضور الوفدين العربي والإسرائيلي (طرفي النزاع)، وأطراف عربية ودولية أخرى (مصر، اليابان، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة).

وقد تألف الوفد العربي من وفود كل من سوريا ولبنان والأردن، وشارك الفلسطينيون ضمن الوفد الأردني، أو تحت مظلته نزولاً عند رغبة إسرائيل التي لم تكن تعترف، حتى ذلك الوقت، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

عقد المؤتمر في خضم أحداث دولية وإقليمية عاصفة هزت العالم بأسره، وكان لها بالغ الأثر على أجندة المؤتمر، وما ترتب بعد ذلك من تسويات سياسية مع الدولة الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الفلسطيني. فعلى الصعيد الدولي، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت المعسكر الشرقي إلى فقدان عدد من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحليفها الاستراتيجي القديم (الاتحاد السوفيتي)، الذي قدم لها الدعم السياسي والمعنوي واللوجستي على مدى أكثر من عقدين من الزمان. فضلاً عن تحول معظم الدول المنبثقة عن الوضع القديم، بعد التغيرات السياسية التي شهدتها، إلى دول صديقة أو حليفة لإسرائيل. في الوقت ذاته أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي الرئيسي لإسرائيل، تتصدر قمة الهرم الدولي كقوة عسكرية واقتصادية كبرى تمتلك بين يديها كافة خيوط اللعبة السياسية في المنطقة بلا منازع. وعلى المستوى الإقليمي، أدت حرب الخليج الثانية عام 1991، عدا عن تدمير القدرات العسكرية العراقية وتصاعد وتيرة الخلافات العربية – العربية بين مؤيد ومعارض للحرب، إلى فقدان معظم الفلسطينيين لمصادر رزقهم بعد مغادرة الكويت، مما أثر على الأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة، حيث قام الفلسطينيون العاملون في الكويت بإرسال الأموال إلى ذويهم على مدى سنوات طويلة. كما وتعرضت منظمة التحرير الفلسطينية لحالة من الحصار السياسي والمالي من قبل دول الخليج العربي (الممول الرئيسي للمنظمة) عقاباً لها على موقفها الداعم للعراق.

وقد شكلت تلك المتغيرات وسواها عوامل ضغط إضافية - عدا عن تلك التي كانت قائمة بالأساس (التفوق العسكري الإسرائيلي وسيطرة إسرائيل على أجزاء من لأراضي العربية) - على الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للجلوس على طاولة المفاوضات مع الدولة الإسرائيلية في ظل الاختلال في موازين القوى بين الطرفين.

ومهما كان الأمر، فقد انعقد المؤتمر – كما أشرنا سابقاً - بهدف التوصل إلى "تسوية سلمية" [231] بين العرب وإسرائيل، تخرج المنطقة من حالة التوتر والحرب وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338 وصيغة "الأرض مقابل السلام". فالقرار رقم 242 الصادر بتاريخ 1967/11/22 ينص على وجوب انسحاب إسرائيل من أراضٍ عربية احتلتها خلال حرب حزيران (بحسب الصيغة الإنكليزية)، مقابل أن ينهي العرب جميع ادعاءات أو حالات الحرب مع إسرائيل، وأن يعترفوا بسيادة إسرائيل ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ويدعو القرار رقم 338 الصادر بتاريخ 1973/10/22 العرب وإسرائيل إلى إجراء مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وتنفيذ قرار 242 بحذافيره [232].

والسلام العادل والدائم من وجهة نظر المجتمع الدولي يجب أن يتضمن المبادئ التالية: [233]

1. مبدأ "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب" وذلك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا المبدأ ومنها القراران 242 و338.
2. مبدأ "الأرض مقابل السلام" كأساس لعملية التفاوض بين العرب وإسرائيل.

---

[231] - هناك فرق ما بين مفهوم "التسوية السلمية" ومفهوم "السلام". فالتسوية قد تتم في ظل خلل في موازين القوة حينما يتمكن طرف من فرض معظم شروطه، وليست كلها حتى نميز بينها وبين الهزيمة المطلقة، على الطرف أو الأطراف الأخرى. أما "السلام" فلا يتحقق إلا بإزالة أسباب الصراع، أو القبول الطوعي لحل وسط يأخذ بعين الاعتبار حقوق جميع أطراف الصراع ومصالحها. أنظر: حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي بعد التسوية"، السياسة الدولية، ع 140، نيسان/ أبريل 2000، ص 74-78.

[232] - نقلاً عن كتاب ياسين سويد، مرجع سابق، ص 177.

[233] - المرجع السابق، ص 176.

3. مبدأ "عدم الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة"، بما فيها القدس، انطلاقاً من المبدأ الأول "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب".

وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات العربية-الإسرائيلية في العاصمة الإسبانية مدريد، ومن ثم انتقلت هذه المفاوضات إلى واشنطن[234]، والتي استضافتها لمدة عامين تقريباً من دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بسبب المماطلة والتسويف من قبل إسرائيل، مما أفقد المفاوضات من محتواها وجعلها تراوح مكانها. وهو ما عبر عنه صراحةً رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق شامير أثناء حديثة عن مستقبل المفاوضات العربية الإسرائيلية حين قال: " بأن النية كانت معقودة على استمرار هذه المفاوضات دون نتيجة لسنوات"[235]

في هذه الأثناء كانت تجري مفاوضات سرية في النرويج بين مجموعة من المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين أفضت، بعد ستة أشهر من المفاوضات،إلى اتفاق سمي بـ "اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي " أو " اتفاق أوسلو " نسبة إلى عاصمة النرويج الذي تم التوصل فيها إلى هذا الاتفاق،والذي وقع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 في أعقاب الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عرفات ورابين في التاسع من أيلول من نفس العام. وقد تضمن [236] هذا الاتفاق "إقامة سلطة حكومة

---

[234] - انتقلت المفاوضات العربية الإسرائيلية من العاصمة الإسبانية مدريد إلى واشنطن في العاشر من كانون أول/ ديسمبر عام 1991. والتي استمرت لمدة عامين تقريباً من دون أي اتفاق، وكانت تجري على شكل جولات متعاقبة من المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية كل على حدة.

[235] - أنظر: ادورد سعيد، أوسلو 2: سلام بلا أرض، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995، 152.

[236] - يتضمن اتفاق أوسلو سبعة عشر بنداً حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية. أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 16، خريف 1993، ص.ص 175-183.

ذاتية انتقالية فلسطينية، " المجلس المنتخب" للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات تؤدي إلى "تسوية" دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338".

وقد نصت المادة الخامسة من الاتفاق على النقاط التالية:

1- تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران أخرى، ومسائل ذات الاهتمام المشترك.

4- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم ".

من الملاحظ أن الاتفاق السابق وما تفرع عنه من اتفاقيات لاحقة [237] بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الإسرائيلية تقوم على مبدأين: أولهما الفصل بين ما هو مرحلي

---

[237] - وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي العديد من الاتفاقيات السياسية-الأمنية والاقتصادية، وهي على التوالي: اتفاقية باريس الاقتصادية حول العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والتي وقعت بتاريخ 1994/4/29. واتفاقية القاهرة حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، والتي وقعت بتاريخ 1994/5/4. واتفاقية طابا (أوسلو 2) حول توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية التي وقعت بتاريخ 1995/9/24. وبروتوكول الخليل حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من عدة مناطق داخل مدينة الخليل،

مؤقت وما هو نهائي مؤجل، الأول عني بجملة القضايا الجزئية البسيطة التي تستهدف من ورائها اختبار قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم والسيطرة على السكان في مناطق الحكم الذاتي، وتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المرحلية والتي قوامها الحفاظ على أمن إسرائيل. أما الثاني فعني بجملة القضايا الكبرى التي يعني الاتفاق حولها إنهاء الصراع وتشكيل كيان فلسطيني، ليس بالضرورة دولة ذات سيادة. وكان المفترض أن يكون التفاوض حول القضايا النهائية خاتمة المطاف بالنسبة لتطبيق كل اتفاقات ما هو مؤقت ومرحلي، وهو ما لم يتم حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة نهاية كانون أول 2002.

4: 1: 1 الأمن الفلسطيني-الإسرائيلي المتبادل

أن ما يعزز الشعور لدى القارئ بأن مجمل الاتفاقيات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الدولة الإسرائيلية هي اتفاقيات أمنية بالدرجة الأولى، هو كثرة البنود التي تتحدث عن التنسيق والتعاون الأمني بين الطرفين على حساب قضايا الصراع الرئيسية (السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبل القدس والحدود والمستوطنات ...) التي تم تأجيل البت فيها لمرحلة لاحقة.

ولنبدأ بالاتفاق الأساسي "اتفاق أوسلو" وخاصة ما يتعلق منه بالجانب الأمني، فقد وردت عبارة "التبادلية الأمنية" [238] ضمن نصوص هذا الاتفاق كرافعة لتطوير الأمن والسلام في المرحلة الانتقالية انتقالاً إلى السلام الدائم. وتكررت هذه العبارة أيضاً، في اتفاق القاهرة عام

والذي وقع بتاريخ 1997/1/17. واتفاقية واي ريفر التي وقعت بتاريخ 1998/10/23. واتفاق شرم الشيخ الذي وقع بتاريخ 1999/9/4.

[238] - سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس للإعلام والاتصال، آب 1994.

1994 وتحديداً في الفقرة (هـ) من البند الأول، التي نصت على: "إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية-إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل" [239].

للوهلة الأولى، تبدو هذه الصيغة متوازنة وعادلة، لكن عند التحقق في نصوص الاتفاق نفسه يظهر الأمر مختلفاً تماماً. فقد ورد في المادة الثامنة من اتفاق أوسلو أن إسرائيل ستستمر "في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام" [240].

وخولت المادة الثامنة من اتفاق القاهرة الموقع بتاريخ 1994/5/4 الحكومة الإسرائيلية مسؤولية: "حماية أمن الإسرائيليين وأمن المستوطنات.. وسوف يكون لديها كافة الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية" [241].

فالتبادلية الأمنية، من وجهة النظر الإسرائيلية، لا تعني توفير الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواءً، وإنما تعني توفير الأمن للإسرائيليين فقط على حساب الأمن الفلسطيني. وهو ما بدأ يتضح تدريجياً في الاتفاقيات اللاحقة. فقد ضمنت الحكومة الإسرائيلية اتفاقية طابا عام 1995 بنداً أمنياً جديداً (البند الأول)، نصت الفقرة (ب) منه على: "أن تعمل الشرطة الفلسطينية على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب" ونصت الفقرة (د)من هذا البند أيضاً،على: " أن تقوم الشرطة الفلسطينية باعتقال ومحاكمة الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب" [242].

---

[239] - المرجع السابق.

[240] - المرجع السابق.

[241] - المرجع السابق.

[242] - سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس للإعلام والاتصال، تشرين ثاني 1995، رقم 4.

ولغرض محاربة ما أسماه الاتفاق بالعنف والإرهاب، قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل محاكم أمنية عسكرية [243] (تحكم بقوانين الطوارئ سيئة الصيت) لإدانة وسجن المعارضين للعملية السلمية، وخاصة أولئك الذين يلجئون إلى استعمال "العنف " ضد أهداف إسرائيلية في مواجهتهم للاحتلال، وذلك في محاولة من السلطة الفلسطينية لردع حركتي حماس والجهاد الإسلامي عن القيام بهجمات ضد أهداف إسرائيلية، ولكي تُظهر للإسرائيليين جديتها في محاربة " العنف ".

أصدرت هذه المحاكم العديد من الأحكام بالسجن ضد أعضاء في حركات المعارضة بعضهم لم يكن مشاركاً مباشرة في أعمال "عنف" ضد الإسرائيليين، وقد أجريت العديد من هذه المحاكمات في غياب محامي الدفاع. كما قامت سلطات الأمن الفلسطينية بعمليات اعتقال واسعة وجماعية ضد قادة وأعضاء في المعارضة بعد حدوث عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، لم توجه اتهامات للكثير من المعتقلين، واشتكى بعضهم من التعرض للتعذيب، ومات عدد منهم أثناء التحقيق معهم.

ولم تكتفي أجهزة الأمن الفلسطينية بملاحقة معارضي الاتفاقيات بل طالت سياستها هذه الصحف والصحفيين ومؤسسات حقوق الإنسان ومحطات التلفزة المحلية التي أُغلق البعض منها

---

[243] - للحصول على النص الكامل لقرار إنشاء المحاكم الأمنية، أنظر "وثائق "، السياسة الفلسطينية، ع5، شتاء 1995، ص ص 193-186.

لنشرها تقارير تتحدث عن التجاوزات الأمنية التي تمارسها بعض أجهزة الأمن الفلسطينية تجاه المعتقلين السياسيين من قوى المعارضة [244].

وأشارت صحيفة نيويورك تايمز في مقالٍ لها تتحدث فيه عن "المحاكم السرية والسريعة" التي تجريها السلطة الفلسطينية بحق معارضي الاتفاقيات،ومما جاء فيه : " بأن إسرائيل والولايات المتحدة رحبتا ببدء هذه المحاكم لأعمالها " [245]. لكن المقال لم يتحدث بصراحة عما ينبغي أن يقال، وهو أن تشكيل هذه المحاكم قد تم بفعل الضغوط المباشرة من إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية.

أما اتفاق "واي ريفر"، الموقع بتاريخ 23/ تشرين أول عام 1998، فينص على قيام الطرفين – إسرائيل والسلطة الفلسطينية كلٌ في مناطق صلاحياته باتخاذ الإجراءات القانونية ضد من- أسماهم الاتفاق- المتطرفين، وعلى منع التحريض في جانب ضد الآخر من قبل أية منظمات أو مجموعات أو أفراد في مناطق صلاحية كل فريق. وحدد الاتفاق ما أسماه النضال ضد الإرهاب والعنف (المقصود عمليات المقاومة التي كانت تقوم بها حركتا حماس والجهاد الإسلاميتان) بحيث يكون شاملاً ومستمراً ضد الإرهابيين وبنيتهم التحتية، ويجب أن يكون تعاونياً، لأن ما من جهد يحقق فعالية كاملة من دون التعاون الفلسطيني الإسرائيلي، والتبادل المستمر للمعلومات. ومما جاء فيه [246]:

---

[244] - أنظر: تقارير منظمات حقوق الإنسان، السياسة الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ع5، شتاء 1995، ص ص 132-140.

[245] - ادورد سعيد، أوسلو2: سلام بلا أرض، مرجع سابق، ص174. نقلاً عن جريدة نيويورك تايمز 1995/5/3.

[246] - المرجع السابق، 1998.

"أ- سيعلن الطرف الفلسطيني عدم التسامح مع الإرهاب والعنف والوقوف ضد المتطرفين.

ب- يضع الطرف الفلسطيني خطة عمل يتم تقاسمها مع الولايات المتحدة على أن يبدأ تنفيذها على الفور لضمان مكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الإرهابية وبناها.

د- يعتقل الجانب الفلسطيني الأفراد المشتبه في قيامهم بأعمال عنف وإرهاب بهدف إجراء تحقيق إضافي ويلاحق ويعاقب كل الأشخاص المتورطين في أعمال عنف وإرهاب.

بالمقابل، تلتزم إسرائيل بنقل 13% من مساحة المنطقة المصنفة C للفلسطينيين (3% منها يعلن عنها الطرف الفلسطيني محمية طبيعية)، وفتح مطار غزة والمنطقة الصناعية، وبدء التفاوض على تشغيل الممر الآمن بين الضفة وغزة واستكمال بناء ميناء غزة، والإفراج عن 750 سجيناً فلسطينياً [247].

وتطبيقاً لهذا الاتفاق، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسيا، رقم (3) لعام 1998 بتاريخ 1998/11/19 حول منع التحريض، ومما جاء فيه: "أن التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول أجنبية أو شقيقة هي أعمال يحاسب عليها القانون، وسيتم معاقبة أي شخص يرتكب أياً من الأفعال المحددة أعلاه"[248].

---

[247] - طاهر المصري، " الموقف في فلسطين "، مجلة السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999، ص 116.

[248] - المرجع السابق، ص 117.

في الوقت ذاته، بدأت السلطة الفلسطينية بجمع الأسلحة "غير المشروعة" وفقاً لأحكام القانون رقم (2) الصادر بتاريخ 1998/5/20 بشأن الأسلحة والذخائر، والذي يعاقب وفق أحكامه كل من: "حمل أو أحرز أو نقل سلاحاً أو ذخائر، أو باع أو قدم دون مقابل أسلحة أو ذخائر لأشخاص دون ترخيص" [249].

أما إسرائيل، فمن جانبها، لم تنفذ بشكل كامل الالتزامات المستحقة عليها بموجب اتفاق "واي ريفر"، إذ لم يعيد الجيش الإسرائيلي انتشاره سوى من 7.1% من المناطق المصنفة C* (الخاضعة لسيطرة أمنية إسرائيلية) من أصل 13 المتفق عليها [250]، ولم تقم بالإفراج إلا عن 250 أسير فلسطيني من بينهم 150 سجيناً جنائياً، والباقون ممن تتراوح فترة محكوميتهم من 5-7 سنوات، بحجة أنها لم تتعهد إطلاقاً في "واي ريفر" بالإفراج عن معتقلين ينتمون إلى مجموعات إسلامية أو ملطخة أيديهم بدماء يهود [251] حسب ادعائهم، وعلقت التفاوض حول "الممر الآمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة وحول ميناء غزة لدواعي أمنية [252]، حسب ادعائهم أيضاً.

---

[249] - المرجع السابق، ص 117.

* قسمت الضفة الغربية بحسب اتفاق طابا (أوسلو2) إلى ثلاث مناطق: A, B, C، تتولى السلطة الفلسطينية المهام الأمنية والمدنية في المناطق المصنفة A، وهي المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية، وتتقاسم السلطة مع الجانب الإسرائيلي المهام الأمنية في المناطق المصنفة B، وهي البلدات الفلسطينية، أما في المناطق المصنفة C، فتتولى السلطة المهام المدنية دون الأمنية التي بقيت بين الإسرائيليين، وتمثل هذه المناطق غالبية الضفة الغربية.

[250] - القدس 1998/11/21.

[251] - الحياة الجديدة 1998/11/22.

[252] - الحياة الجديدة 1998/12/1.

من الملاحظ أن التعاون الأمني الذي فرض على الطرف الفلسطيني بهذه الصورة وهذا الشكل يفسر، إلى حد كبير، حالة الاحتقان الشديدة التي كانت تسود أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني قبل الانتفاضة في مجال الحريات والاعتقالات العشوائية والرادعة وتجاوز القانون، وتوغل أجهزة الأمن وغياب الضوابط القانونية. بيد أن النتيجة العملية لهذا الوضع هي أنه بدلاً من أن تقوم السلطة الفلسطينية بحماية أبنائها الذين يرجون مواجهة الاحتلال، وإنقاذ الأرض الفلسطينية من الضياع تحت معاول الاستيطان الذي استفحل أمره في ظل سياسة الخطوة خطوة وكل الاتفاقيات التي نتجت عنها، فإذا بها تقوم بما عجزت عنه أجهزة الأمن الإسرائيلية نفسها، وتحد من عمليات المقاومة والنضال المشروع، والتي طالما كانت الرصيد الحقيقي لأي جهود سياسية أو تفاوضية تطالب بإنهاء الاحتلال. ومن شأن وضع كهذا أن يفقد المفاوض الفلسطيني أحد أهم أوراق التفاوض التي ميزت نضالات الشعوب في مواجهة محتليها، ومن ثم ينكشف تماماً أمام الطرف الآخر الذي بات ينظر إليه كامتداد لأجهزته الأمنية الذاتية، وليس مفاوض من أجل الحرية وإنهاء الاحتلال.

4: 1: 2 التسوية النهائية وفق الرؤية الإسرائيلية

لقد جُزئت المفاوضات الفلسطينية ــ الإسرائيلية بحسب اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993 الى مرحلتين انتقالية ونهائية. تتضمن المرحلة الانتقالية إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في المناطق الفلسطينية التي تم تقسيمها الى ثلاث مناطق A.B.C متباينة الاختصاصات، كما أشرنا سابقاً. وتتعلق المرحلة النهائية بقضايا الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس واللاجئين والحدود والمياه وغيرها من الأمور المتنازع عليها بين

الطرفين على حد تعبير الاتفاق [253]. وقد حدد الاتفاق مدة خمس سنوات موعداً زمنياً لانتهاء المفاوضات حول القضايا الدائمة والمقرر أن تنتهي في الرابع من أيار 1999، على اعتبار أن المفاوضات النهائية ستبدأ مع بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية والتي تنتهي مدتها في أيار 1996،وهو ما يعني ترك القضايا المهمة معلقة بانتظار التوصل الى حلٍ لها عبر المفاوضات الثنائية.

ويعتقد الباحث أن إطالة أمد المفاوضات ولو الى حين هو حاجة إسرائيلية بالدرجة الأولى، حيث أن إطالة أمد هذه المفاوضات يمكن إسرائيل، وإلى حد كبير، من فرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية (بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وما يرافق ذلك من شق طرق التفافية جديدة لربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل مباشرة، ومصادرة مزيد من الأراضي بدواعي أمنية) وبما يعزز من قدرتها على فرض مزيد من الضغوط على السلطة الفلسطينية للقبول بالمطالب أو الشروط الإسرائيلية، كأساس لأية تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين لحل أيُ من هذه القضايا، لاسيما الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة من العام 1967 قبل أن يأتي موعد التفاوض عليها.

فقد تراوحت التقديرات الرسمية الإسرائيلية فيما يتعلق بالمواقف الرسمية للسلطة الفلسطينية حيال الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة بين ثلاث وجهات نظر [254]:

---

[253] - لم يشر اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، لا من قريب أو بعيد، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها أراضٍ محتلة يجب على إسرائيل الانسحاب منها في نهاية المرحلة الانتقالية، وإنما اعتبرها أراضٍ متنازع عليها وقابلة للتفاوض.

[254] - عكيفا إلدار، " من أوسلو إلى الدولفيناريوم: التفكير الإسرائيلي قبل الانتفاضة "، من كتاب ما بعد أوسلو، مرجع سابق، ص ص49-50.

الأولى تقول، بأن السلطة الفلسطينية غير معنية بالسلام، وليس لديها الاستعداد حتى الآن للقبول بصيغة حل تحظى بتأييد غالبية الإسرائيليين. هذا هو الرأي السائد في اليمين السياسي (الليكود والأحزاب اليمينية الدينية والوطنية ومنظمات المستوطنين) ولدى جزء كبير من القيادة العسكرية.

وتقول وجهة النظر الثانية بأن السلطة الفلسطينية مستعدة للتوقيع على اتفاقية مؤقتة، تنهي معها حالة الصراع القائمة بين الطرفين منذ عقود، مقابل تنازلات حقيقية من قبل إسرائيل، مثل إخلاء المستوطنات من قطاع غزة، وتنفيذ الاتفاقات المرحلية التي لم يتم تنفيذها بشكل كامل بما في ذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي من أبو ديس وقرى أخرى من منطقة القدس. تؤيد هذا الرأي حركة ميرتس واقلية صغيرة يتزعمها يوسي بيلن في حزب العمل.

أما وجهة النظر الثالثة فتقول بأن السلطة الفلسطينية ستكون مستعدة للتوقيع على اتفاقية مؤقتة تضمن للفلسطينيين نوعاً متطوراً من الحياة في مجالي الاستثمار والخدمات، وهذه النوعية المتطورة من الحياة تعتبر هامة الى درجة تكفي لتمكين أي زعيم فلسطيني من الموافقة على التحسينات دون أن يعتبر خائناً للقضية. يمثل شمعون بيرس وبعض أقطاب حزب العمل وجهة النظر هذه.

وعلى هذا الأساس، يقترح قادة إسرائيل، على اختلاف مشاربهم السياسية وتوجهاتهم الايدولوجية، عدة بدائل لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي عدا الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة وتفكيك المستوطنات. فشارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، طور خطة للتسوية الدائمة عرفت باسم " خطة الكنتونات " عرضها على الأمريكان في تشرين ثاني 1997، عندما كان وزيراً للبنى القومية التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو، تقوم الخطة على منح

الفلسطينيين مناطق حكم ذاتي لا وجود لاتصال جغرافي فيها. وسيقطع الاتصال بين هذه المناطق بواسطة طرق التفافية تصل بين السهل الساحلي والقدس وغور الأردن ، باعتبارها ضرورية لدواعي الأمن [255]. ومن ثم عاد واقترح بعد توليه رئاسة الوزراء في إسرائيل تقسيم الضفة الغربية الى ثلاثة مناطق (كنتونات) تربط بينها جسور وأنفاق وهي: منطقة في شمال الضفة، وثانية في وسطها، وثالثة في جنوبها، ودولة مستقلة في قطاع غزة [256]. فالفلسطيني الذي يعتزم السفر أو نقل بضائع من منطقة لأخرى لا بد وأن يمر من منطقة تسيطر عليها إسرائيل.

ويقترح عضو الكنيست يغال بيبي (حزب المفدال) توسيع قطاع غزة إلى داخل الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية، و " نقل مئات الألوف من الفلسطينيين من يهودا والسامرة [الضفة الغربية] إلى المستوطنات والكيبوتسات الواقعة على امتداد خط الحدود مع القطاع ". أما المنطقة التي يخليها العرب فسيسكنها مستوطنون إسرائيليون، وهذا سيكون فصلاً بين الشمال الإسرائيلي والجنوب الفلسطيني [257].

فيما ينص المشروع الذي تقدم به بنيامين بن العيزر، زعيم حزب العمل السابق، لمؤتمر حزب العمل مطلع تموز 2002 على وجود دولتين لشعبين يعيشان جنباً الى جنب في إطار تعايش سلمي – إسرائيل وفلسطين يتنازل بموجبة كل طرف عن جزء من أحلامه التاريخية بالبلاد، دون تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية المقترحة أو حدودها. وكجزء من هذه التسوية تخلي إسرائيل المستوطنات اليهودية من قطاع غزة والمستوطنات " المعزولة "في الضفة الغربية ، وسيتمكن المستوطنون اليهود من البقاء والتجمع في كتل استيطانية رئيسية يتم ضمها الى

---

[255] - جريدة هآرتس 1997/11/24.

[256] - عكيفا إلدار، مرجع سابق، ص44.

[257] - شلوم بروشلي، " الفصل الأحادي الجانب يعبر الخطوط "، جريدة معاريف 2001/6/8.

إسرائيل. وبخصوص مسألة القدس الشرقية، يقترح المشروع تطبيق نظام خاص – وجود قوة دولية يتفق عليها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني تتولى الأشراف على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق الذي يطلق علية اليهود حائط المبكى – يتم في إطاره الاعتراف بالارتباط الخاص لجميع الأطراف، ولن توجد سيادة نهائية على الحرم القدسي، ويتم إيجاد حل ساري المفعول لجميع الأطراف بصورة متفق عليهاتشارك فيه دول إسلامية وأعضاء من مجلس الأمن [258]. وهذا المشروع، رغم ضآلة التنازلات الإسرائيلية فيه، ظل حبراً على ورق ولم يحظ بموافقة حزب العمل.

أما يولي تمير، عضو الكنيست من حزب العمل وزيرة الاستيعاب في عهد حكومة باراك، فتقترح انسحاب إسرائيل من غالبية أراضي الضفة الغربية باستثناء مناطق مقلصة تقع فيها مجموعة من المستوطنات، التي سمتها بالاسم، وضم 285 ألف مستوطن الى إسرائيل هم سكان القدس الشرقية اليهود و 111 ألف مستوطن في الضفة الغربية، ويضم الى إسرائيل 1800 فلسطيني فقط، وتبقى الأحياء اليهودية في القدس الشرقية وساحة حائط البراق تحت السيطرة الإسرائيلية.

---

[258] - جريدة القدس 2002/5/17.

ويعطي الحل الذي تقترحه تمير السيطرة على غور الأردن للفلسطينيين من منطلق إقامة علاقات اقتصادية بينهم وبين الأردن، واستناداً الى أن الخطر من الجبهة الشرقية قد تقلص، الى حد كبير، بعد سقوط العراق بيد الاحتلال الأمريكي والبرطاني [259].

تبدو هذه المقترحات قريبة، الى حد ماممن مقترحات إيهود باراك ، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في قمة كامب ديفيد صيف 2000. فقد اقترح على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شفوياً التنازل عن 90% من المناطق الفلسطينية. دون تحديد ماهية هذه المناطق **كما** يقول عكيفا إلدار [260]، مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية والمقرب من صناع القرار في إسرائيل. بالمقابل تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على المجال الجوي الفلسطيني والحدود ومصادر المياه، مع تواجد عسكري في الضفة الغربية وخاصة في غور الأردن، تحت ذريعة أن هذا التواجد سيكون للدفاع عن أمن إسرائيل ضد أي تهديد يأتي من الجبهة الشرقية، وسيكون هذا التواجد على شكل قواعد عسكرية إسرائيلية ودوريات ومحطات إنذار مبكر في الغور وعلى طول الحدود [261].

من الملاحظ أن المقترحات هذه لم تشر، لا من قريب أو بعيد،الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على ترابه الوطني كما

---

[259] - جريدة القدس 2003/7/12.

[260] - عكيفا إلدار، مرجع سابق، ص45.

[261] - المرجع السابق، ص46.

نصت عليها المواثيق الدولية [262]ولا إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وإنما جاءت منسجمة مع المفاهيم الصهيونية المتوارثة جيلاً بعد جيل والقائمة على أساسين: الحق في البلاد والأغلبية اليهودية ؛ أي حق الشعب اليهودي في أن يعود الى (ارض إسرائيل) وأن يقيم عليها دولته.

بالمقابل، لم يبادر الجانب الفلسطيني الموقع على اتفاقات أوسلو الى الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في الرابع من أيار1999 الموعد المقرر لانتهاء المرحلة الانتقالية [263] كما أعلن وصرح من قبل.

ففي اجتماع مجلس وزراء الجامعة العربية، في دورته العاشرة بعد المائة التي عقدت في القاهرة أواسط أيلول 1998، دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات العرب للوقوف الى جانب الفلسطينيين في قرارهم إعلان قيام الدولة ومما قاله: " أن شعب فلسطين أحوج ما يكون اليوم الى امتنا لشد أزرنا وإصرارنا على إنجاز مشروع إعلان دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس يوم 1999/5/4 وهو تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية التي وقعنا عليها في البيت الأبيض" [264].

---

[262] - نصت كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة والخاصة بالقضية الفلسطينية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني. أنظر أحمد الخالدي، " إعلان الدولة وبسط السيادة الفلسطيني "، مجلة الدراسات الفلسطينية ع21، مرجع سابق، ص ص56-63.

[263] - حددت اتفاقية المرحلة الانتقالية (أوسلو) الرابع من أيار 1999 موعداً زمنياً ليس فقط لنهاية المرحلة الانتقالية، بل وكذلك لوصول مفاوضات الوضع الدائم الى نهايتها باتفاق حول الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. هذا الى جانب مسائل أخرى تتصل بأوضاع اللاجئين والقس والمعابر والمياه وغيرها.

[264] - جريدة القدس 1998/9/17، ص22.

وفي إشارة الى جدية التوجه، أعلنت القيادة الفلسطينية في اجتماعها الذي عقد في غزة بتاريخ 1998/9/23، تبنيها رسميا لقرار إعلان الدولة، ومما جاء في البيان الذي أصدرته عقب اجتماعها: " أن القيادة الفلسطينية قد قررت وعلى قاعدة الاحترام الكامل للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ومع انتهاء المرحلة الانتقالية أن تعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، العاصمة الخالدة لدولة فلسطين المستقلة " [265].

حظي هذا الموقف بدعم الجمهور الفلسطيني والأوساط الأكاديمية، تم التعبير عن هذا الدعم بالندوات وإعلان المواقف وورشات العمل وما الى ذلك من الخطوات الداعمة والمساندة لهذا القرار [266]. لكنْ سرعان ما أخذ الإصرار الرسمي الفلسطيني يخبو مع اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المرحلة النهائية، ويبدي استعداده لتمديد الفترة الانتقالية الى اجل محدد تتخلله مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بغية الوصول معه إلى اتفاق حول الدولة الفلسطينية وغيرها من المسائل العالقة بين الجانبين. وخير منعبر عن هذا الموقف أحمد قريع حين قال : "في صباح الخامس من أيار سيكون هناك فراغ وسنكون أمام ثلاثة احتمالات وهي: أن نكون قد وصلنا مع الحكومة الإسرائيلية الى الحل النهائي وهذا جيد، أو أن نكون اتفقنا معهم ووجدنا أن الأمور تسير بمسار جيد جداً وانه من الممكن أن نحقق اتفاق الحل النهائي، وعندها يمكن تأجيل الموعد لشهر أو لشهرين لحين التوصل لاتفاق. أما الاحتمال الثالث فهو أن تكون المواقف متباعدة جداً وغير مطمئنة ولا أمل بالوصول الى اتفاق، وعندها سيكون هناك فراغ سياسي ودستوري، لذلك لن نترك الأمور للصدفة ونعد أنفسنا من الآن لإعلان الدولة في ذلك التاريخ

---

[265] - جريدة القدس 1998/9/25، ص23.

[266] - أنظر: " مقابلات "، مجلة السياسة الفلسطينية، ع21، مرجع سابق، ص ص97-105.

حتى لا يكون الاتفاق الانتقالي هو اتفاق المرحلة الدائمة" [267]، لكنه لـم يـرجح أيٌ مـن هـذه الخيارات الواحد عن سواه.

ويعود سبب تراخي ومن ثم تراجع الجانب الفلسطيني عن الإعـلان عـن قيـام الدولـة الفلسطينية، في تقديرنا، لأحد أمرين أو لكليهما: إما أن الجانب الفلسطيني قـد تلقـى وعـوداً أو بالأحرى تطمينات أمريكية من أن إسرائيل سوف تعترف بدولة فلسطينية، دون تحديد طبيعة هذه الدولة، فقط عبر التفاوض معها حول ماهية هذه الدولة، ولن تعترف بأي أجراء فلسطيني أحادي الجانب. وإما بفعل الضغوط العسكرية الإسرائيلية المتمثلة " بالتهديد والوعيد " بإعادة السـيطرة العسكرية من جديد على كافة المناطق الفلسطينية التي أخلتها بموجب اتفاقات أوسلو، وقد نفـذت التهديدات في آذار ونيسان 2002 عندما أعاد الجيش الإسرائيلي سيطرته العسكرية الكاملة على كافة المناطق الفلسطينية التي أخلاها من قبل بموجب اتفاقات أوسلو، أو بضم المناطق المصـنفة C إليها وبشكل نهائي. وتمثل هذه المناطق غالبية الضفة الغربية.

ومهما يكن من أمر فالنتيجة واحدة، وهي الرضوخ للمطالب الإسرائيلية التـي لا تتوقـف عند حد، وكان أخرها مطالبة إسرائيل للسلطة الفلسطينية بتفكيك الحركات الفلسـطينية المسـلحة وبناها التحتية واعتقال كوادرها قبل البدء بأية مفاوضات سياسية معها، الأمر الذي يجعلنا نضع علامة استفهام حول مستقبل العملية السلمية، وما ستسفر عنة من تسويات سياسية بين الجـانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وخاصة في ظل الخلل في موازين القوة بين الطرفين، والتي فرضـت نفسها على مسيرة التسوية منذ البداية وجعلت نتائجها معروفة سلفاً.

---

[267] - أنظر، زياد عثمان، " إعلان قيام وتجسيد الدولة المستقلة: مواقف قوى وأحزاب وشخصيات فلسـطينية " مجلة السياسة الفلسطينية، ع21، مرجع سابق، ص129.

4: 2 الأمن الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية

أتاحت جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية، التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين، ظروفاً استراتيجية مثالية لتوفير متطلبات الأمن الإسرائيلي واحتياجاته. فعلى الصعيد الدولي، أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة إلى فقدان عدد من الدول العربية الرئيسية لحليفها الاستراتيجي السوفييتي القديم وانعدام هامش المناورة أمامها، مع تفرد الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي الرئيسي لإسرائيل، بالهيمنة شبه المطلقة على العالم، وما صاحب ذلك من تطور في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية إلى حد التعاون في مجال أنظمة التسلح الكبرى التي تعتمد على الثورة التكنولوجية الحديثة، لاسيما في مجالات الإلكترونيات الدقيقة وصناعة الفضاء والمعلومات [268]. والأكثر من ذلك، ازدياد هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي السابق إلى إسرائيل، حيث وصل في الفترة ما بين 1989 وحتى حزيران 1998 حوالي 874 ألف مهاجر إلى إسرائيل من هناك [269]. علماً بأن عدد المهاجرين من اليهود السوفييت إلى إسرائيل لم يتجاوز 60.000 ألف مهاجر خلال الفترة ما بين عامي 1969-1988.[270]

وهذه الهجرة الجديدة من اليهود السوفييت لا تعتبر هجرة كمية تركت أثرها الديموغرافي على البلاد بزيادة عدد سكانها بشكل بارز فحسب، وإنما كانت هجرة نوعية أيضاً

---

[268]- Karen L. L. Pashel,"U.S, Israeli Cooperation in the Post-cold, war Era: An American Perspective "(Tel Aviv: Jaffec Center Strategic Studies, Tel Aviv University, 1992), p.p. 134-138.

[269] - يديعوت أحرنوت 1998/8/2.

[270]- Lee Hockstanden "Russian Influx Shaters the Melting Pot", Washington Post Foreign Service, Aprile 26, 1998, p. 7.

من حيث المستويات العلمية والتقنية لهؤلاء المهاجرين. فإذا كان مهاجرو الولايات المتحدة وكندا وفرنسا هم أقل كفاءة مهنية من سكان هذه البلاد، فإن المهاجرين الروس إلى إسرائيل أكثر كفاءة في هذا المجال من السكان الإسرائيليين، كما يقول عالم الاقتصاد فريديرج من جامعة بروان في رود أيلاند [271]. فهناك ما نسبته 60% من ذوي المهن المختلفة بين هؤلاء المهاجرين مقابل نسبة 28% لدى الإسرائيليين، وقد هاجر في الفترة ما بين 1989-1995 ما قوامه 68 ألف مهندس أي ما نسبته 11.2% من المهاجرين [272].

وأفادت إحصائيات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية في كانون أول 1994 أن هناك نسبة قوامها 55% من الشباب المهاجرين يتمتعون بثلاث عشرة سنة تعليم فما فوق مقابل 30% لدى الإسرائيليين [273]. إن وجود مثل هذه النسبة العالية من العلماء والفنيين لدى المهاجرين الروس (حوالي 90.000 عالم وفني) جعل لدى إسرائيل، خلال هذه الفترة، ما قوامه (135) عالماً وفنياً لكل (10.000) نسمة، وهذه أعلى نسبة في العالم. وضعف ما كان عليه الأمر لدى إسرائيل قبل وصول المهاجرين المذكورين [274]. إلا أن هذه الهجرة أخذت تتراجع شيئاً فشيئاً منذ اندلاع

271- Tamar Horowith, "The Influence of Sovit Political Culture on Immagration Voters in Israel: The Election of 1994, Jewish Eastern Europe, Vol 1, No. 23, 1994, p.p. 5-6

272 - اريان أشر، الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والحكم في إسرائيل نحو القرن الحادي والعشرين، جامعة حيفا، 1997، ص 37 (بالعبرية).

273 - Tawar Horowitz," The Absorption of Immigrates from the Former Sovit Union in Israel: Integration or Separatism?" In Berman, Y(ed), Integration and Pluralism in Societies of Immigration, Vienna: Europe

274- Nehyc Goss., "Israelis Russim Mini-State", the Jerusalem Report, December 25, 1997, p. 18.

انتفاضة الأقصى. حيث لم يصل إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفييتي السابق سوى 18878 مهاجراً جديداً. وهذا العدد أقل بكثير مما كان عليه الأمر إبان عام 2000 والأعوام التي سبقته. ففي عام 2000 على سبيل المثال وصل إلى إسرائيل حوالي 60.000 [275] ألف مهاجر من هناك، ويعود السبب في ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتراجع الحاد في الاقتصاد الإسرائيلي الذي بلغ ذروته عام 2002 [276].

هذا، وتعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية المستفيد الأول والأخير من هذه الهجرة [277]، حيث تم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وطرق استخدامها، وهذا ما يتماشى مع تطلعات قادة إسرائيل ومفكريها في الوصول إلى جيش فني ومحترف يتمتع بالتفوق النوعي على كافة الجيوش العربية خلال هذا العقد والعقد القادم على الأقل [278]. علاوة على ذلك، فإن جزءاً لا يستهان به من هؤلاء المهاجرين هم جنود سابقون في الجيش السوفييتي، ولديهم خبرة واطلاع كافٍ على التقنية العسكرية السوفييتية ووسائل استخدامها. وهي ذات التقنية المستخدمة في جيوش عدد من الدول العربية، مما وفر لإسرائيل معلومات إضافية عن القدرات العسكرية العربية من ناحية، وكيفية الحد من فعاليتها من ناحية أخرى، علماً بأن كل مواطن في إسرائيل هو جندي احتياط يخدم في الجيش الإسرائيلي لمدة 45 يوماً في السنة أو حينما تتطلب الظروف الأمنية ذلك.

---

[275] - جريدة معاريف 2003/6/23.

[276] - جريدة القدس 2003/2/18.

[277] - دان مرغليت، "جوهر المفهوم لم ينته بعد"، في كتاب الوضع الأمني الإسرائيلي،، مرجع سابق، ص 23.

[278] - زئيف شيف، "جيش الدفاع الإسرائيلي عام 2000 لا بد وأن يتغير"، المرجع السابق، ص. ص. 5-11.

وعلى الصعيد الإقليمي، ترافقت المتغيرات الدولية المذكورة مع عدد من التحولات في البيئة الإقليمية كان من أبرزها:

أ- اندلاع حرب الخليج الثانية كانون ثاني 1991 التي أدت، من بين أمور أخرى، إلى تدمير القوة العسكرية العراقية بما كانت تمثله من مصدر تهديد رئيس من وجهة النظر الإسرائيلية، وإلى تصاعد وتيرة الخلافات العربية – العربية إلى الحد الذي بات من الصعوبة معها التوصل إلى رؤية واضحة ومن ثم إلى استراتيجية عربية موحدة تجاه إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن سوريا أصبحت في وضع لا يمكنها من خوض حرب ضد إسرائيل بسبب انكماش الدعم العسكري الروسي لها وتدمير القوة العسكرية العراقية [279].

ب- بدء مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، التي انطلقت مع مؤتمر مدريد للسلام، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل تنهي حالة التوتر والحرب التي عاشتها المنطقة منذ عقود. وهو ما تحتاج إليه إسرائيل في هذه المرحلة لاعتبارات تتعلق بأمنها القومي كما يقول الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي تامير[280]، أهمها:

1- عدم استقرار السلام المنفرد ما لم يواكبه تحرك نحو السلام الشامل.
2- تقود اتفاقيات السلام الشامل، إذا كانت بضمانات دولية، إلى توطيد العلاقات المتبادلة في مجالات الحدود الدائمة، ونزع السلاح والمراقبة عليه، والتنمية الإقليمية.

---

[279]- Shlomo Gazit, "The Middle East: main Strategie Trends", in sholomo Gazit(ed), The Middle East Military Balance, 1992-1993 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategie Studies, Tell Aviv University, 1993, p.p. 3-7

[280] - أبرهام تامير، " مسار السلام الشامل "، في كتاب الوضع الأمني الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 47-50.

وبرأيه تستطيع إسرائيل، بفضل قدرتها الردعية وقدرة جيشها على الحسم العسكري، أن تتوصل إلى صلح مع العرب على أساس تفضيل حدود متفق عليها ذات عمق استراتيجي، بضمانات أمريكية وترتيبات أمنية متفق عليها تتيح لها قدرة أكبر في الدفاع عن وجودها، على حدود غير متفق عليها وذات عمق استراتيجي يؤدي التمسك بها إلى تكريس حالة الحرب.

وبالتالي، فإن التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تخلص إلى أن المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية تقلل كثيراً من إمكانية نشوب حرب عربية ضد إسرائيل في المدى المنظور، إلا أن ذلك لا ينفي بالضرورة، وجود طائفة أخرى من التهديدات القائمة والمحتملة من المنظور الإسرائيلي على المدى البعيد، والتي بات من الصعوبة تشخيصها فيما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية. ومن أبرزها:

1. اتساع نطاق انتشار أسلحة الدمار الشامل والانتشار الصاروخي بين دول المنطقة؛ أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها الاستراتيجية، لاسيما الصواريخ البالستية، مما يشكل تهديداً لأمن إسرائيل ليس من السهل بلورة ردود كافية في مواجهته [281]. ومما يقلق إسرائيل هو ازدياد عدد دول الشرق الأوسط المالكة للصواريخ متوسطة المدى ذات القدرة على إصابة أهداف استراتيجية إسرائيلية. علاوة على أن بعض الدول تسعى إلى امتلاك قدرات نووية، الأمر الذي حذا بصناع القرار في إسرائيل إلى الأخذ بالحسبان إمكانية تعرض العمق الإسرائيلي لهجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية وغير التقليدية، سواء كان ذلك في إطار مواجهة نظامية واسعة النطاق أم في سياق هجمات صاروخية منفردة [282].

---

[281]- Amos Gilboa, "The Israel Defense Forces" In Shlomo Gazil(ed) op. Cit, p.p. 158-15

[282]- Op. Cit. P. 158.

2.تنامي ظاهرة الحركات الإسلامية أو "الأصولية الإسلامية" كما يطلق عليها الإسرائيليون في منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية حملة تحريض واسعة النطاق ضد ما أسمته بـ"الإرهاب الديني" الناتج عن أنشطة الجماعات ذات التوجه الإسلامي، أمثال حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية، والمقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله في جنوب لبنان. وقد ازداد الإدراك لهذا التهديد عقب تصاعد العمليات الفدائية التي تقوم بها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي العربية المحتلة، وعمليات الاستنزاف التي يمارسها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، إلى أن تم طرد القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في 2000/5/25 دون قيد أو شرط.

إلا أن التضخيم من وزن هذا التهديد نابع، في أحد أهم جوانبه، من رغبة الحكومة الإسرائيلية في توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية والأمنية، لاسيما أن "مواجهة الإرهاب" تمثل الركيزة الأساسية في المسعى الإسرائيلي الرامي إلى بلورة استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة والدول الغربية للتصدي للهجمات الإسلامية، بما يساعد إسرائيل في الحصول على دور إقليمي في المنطقة يعوضها عما فقدته من مكانة استراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة، والأكثر من ذلك، أن إسرائيل تسعى إلى إيجاد نوع من المشاركة فيما بينها وبين الدول العربية التي تعاني من هذه الظاهرة، بما قد يساعدها على الاندماج فعلياً في المنطقة [283].

---

[283] - تناولت العديد من الكتابات تأثير ظاهرة الأصولية الإسلامية من وجهة النظر الإسرائيلية على الأمن الإسرائيلي، واعتمدنا في ذلك مثلاً على:

Arye Srav, "The Muslim Threat to the Western World" Midstream, Januery 1993, No. 1, p.p. 3-7

3. قد يفضي تطور العملية السلمية في الشرق الأوسط، في نهاية المطاف، إلى قيام إسرائيل بتقديم "تنازلات " (على حد التعبير الإسرائيلي) إقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وبصرف النظر عن حجم هذه التنازلات وطبيعتها، والصيغة النهائية المحتملة للتسوية فإن مجرد إبداء قابلية لقبول مثل هذه التنازلات، من شأنه أن يؤدي تدريجياً، إلى تآكل في العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. وفي هذه الحالة لن يكون ممكناً صيانة الأمن الإسرائيلي إلا من خلال الحفاظ على قوة الردع الاستراتيجية الإسرائيلية التقليدية وغير التقليدية، وتعزيز القوات الجوية الإسرائيلية باعتبارها الوسيلة الأكثر سرعة وحسماً، والذراع الأطول للتصدي للتهديدات الآتية من أي اتجاه، وبناء شبكة فعالة للإنذار المبكر، وتعزيز القدرات الاستخبارية [284].

وعلى الصعيد ذاته، هناك خشية عند بعض الإسرائيليين من أن يؤدي تطور العملية السلمية إلى تقويض الإجماع الوطني الداخلي في إسرائيل، حيث باتت هناك فجوة واسعة بين مواقف الأحزاب والتيارات المختلفة داخل إسرائيل حيال العديد من القضايا الأساسية، لا سيما قضايا المستوطنات ومستقبل الحكم الذاتي الفلسطيني والقدس والترتيبات الأمنية واللاجئين والأسرى الفلسطينيين، وهو أمر ينمي التخوف من إمكانية تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى مصدر رئيسي من مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي مستقبلاً [285].

---

[284] - Yohnan Ramati and Sholomo Baum, "Can Israel Survire the loss of Judea and Samaria?", Midstream, No. 6, p.p. 19-21

[285] - James Wyllie, "Israeli Security: Current and future threat", Jane's Intelligence Review, Volume 5, No. 12, December, 1993, p.p. 563-564

4. قيام انتفاضة فلسطينية جديدة في الأراضي الفلسطينية، سواء على شكل انتفاضة شعبية تلقائية على غرار انتفاضة عام 1987، أو حرب عصابات متصاعدة، أو أعمال فدائية تقوم بها الجماعات الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي، أو بمزج هذه الأشكال جميعها معاً.. وستكون بالغة التعقيد وأكثر عنفاً من الانتفاضة السابقة كما يقول جوناثان ماركوس (في مقال له بعنوان: سياسة إسرائيل الدفاعية على مفترق طرق استراتيجية، نشر في مجلة Washington Quarterly شتاء 1999، ص7) بسبب وجود وحدات الأمن الفلسطينية المسلحة، إذ سمح اتفاق أوسلو للسلطة الفلسطينية بنشر ما لا يزيد عن 30000 شرطي في الضفة الغربية وغزة (18000في الضفة و 12000في غزة)، ويدعي الإسرائيليون أن هناك 40.000 شرطي تحت إمرة السلطة، وبازدياد شحنة الإحباط التي يؤججها انهيار الآمال والتطلعات (المشروعة) للشعب الفلسطيني، مع وفرة بالسلاح بين أيادي الجماعات الفلسطينية المختلفة يمكن أن يؤجج ناراً لثورة أو تمرد قد تكون عواقبها وخيمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظم الأمنية الإسرائيلية القائمة منذ أوائل الخمسينات تعاني من خلل في جوانب عدة كما يقول فلنائي (مساعد رئيس هيئة الأركان السابق) داعياً في الوقت ذاته إلى "إعادة النظر بكل عناصرها والعمل على تعديلها" [286]، بما يتناسب وطبيعة التهديدات التي تواجهها إسرائيل في الداخل والخارج على حد سواء.

ويمكن تحديد أبرز جوانب الخلل في النظم الأمنية القائمة على النحو التالي [287]:

أ-تستند الاستراتيجية الأمنية القائمة إلى ثلاثة عناصر وهي:

---

[286] - متان فلنائي، "عن أي أمن يدور الحديث"، مرجع سابق، ص 128.

[287] - المرجع السابق، ص. ص 128-129.

1. الردع، أي ردع العدو عن شن الحرب ومنعه من القيام بذلك. يقوم هذا الافتراض على أن الخصم جدي في تفكيره، وطالما إسرائيل دولة قوية لا يمكن هزيمتها في المعركة، فإن الخصم سيمتنع عن شن الحرب.
2. الإنذار المبكر، أي القدرة على معرفة نوايا العدو قبل تنفيذها، من أجل إتاحة المجال لتجنيد كامل القوى المقاتلة (النظامية والاحتياط).
3. الحسم، في الميدان من خلال نقل الحرب إلى أراضي العدو، وتدمير قواته.

وبعد دخول الصواريخ بعيدة المدى لساحات القتال، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه الحالةما أهمية الردع والحسم في عهد القدرة على المس بالمراكز الحيوية داخل إسرائيل من دول تبعد عنها مئات الكيلومترات؟

ب- على الرغم من الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في ميادين القتال، وازدياد عمقها الاستراتيجي بعد حرب حزيران 1967، وامتلاكها لأحدث التقنيات العسكرية، إلا أن ذلك لم يحول دون قيام الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، مما شكل تهديداً من نوع جديد للأمن الإسرائيلي لم يعتده من قبل. والأكثر من ذلك، قيام العراق بضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ البالستية أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، الأمر الذي يكشف بوضوح وهن النظم الأمنية القائمة على أساس الحدود الآمنة القابلة للدفاع عنها.

ج- لم يأخذ مؤسسو (الدولة العبرية) الأوائل، عند صياغة الاستراتيجية الأمنية، بالحسبان التحولات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمجتمع الإسرائيلي. فمع مرور الزمن أخذ المجتمع الإسرائيلي يتحول من مجتمع مجند عسكراتي إلى مجتمع غربي-رأسمالي تذوب فيه الاعتبارات الوطنية أمام المنفعة الذاتية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر بفكرة استمرار الاعتماد على

جيش الاحتياط (الذخر الاستراتيجي للجيش الإسرائيلي) التي تتطلب تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد.

دفعت هذه المعطيات صناع القرار في إسرائيل إلى إعادة تقويم الاستراتيجية الأمنية القائمة، والعمل على تحديثها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها إسرائيل في الداخل والخارج. وهو ما أكد عليه شمعون بيرس في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " حين قال: "بأن الواقع يؤكد أن العالم هو الذي شهد تغييرات كاسحة وعملية التغيير هذه تجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة" [288].

ولهذا، فقد شكلت وزارة الحرب (الدفاع) الإسرائيلية في بداية عام 1998 [289] لجنة مكونة من 98 شخصية من ذوي التخصصات المختلفة، أوكلت إليها مهمة مراجعة الاستراتيجية القائمة بقصد إدخال تعديلات جوهرية عليها، تضع في الاعتبار المعطيات السياسية والاستراتيجية الدولية والإقليمية، والعوامل المتعلقة بأوضاع الجبهة الداخلية والمجتمع الإسرائيلي، ووضع أفضل الأساليب لمواجهة أية خطط عربية أو إسلامية تهدد أمن إسرائيل، والعمل على ضمان عدم التعرض لأي مفاجأة في المستقبل (كما حدث في حرب أكتوبر 73).

---

[288] - شمعون بيرس،الشرق الأوسط الجديد،ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ،ا عمان : الأهلية للنشر والتوزيع،1994،ص33.

[289] - جريدة معاريف 1998/1/26.

وعلى الرغم من التكتم الإسرائيلي حول ماهية التوصيات التي خرجت بها هذه اللجنة، إلا أن الموضوعات المحددة للبحث [290]، توحي ببعض ملامح التجديد الذي يكتنف الاستراتيجية الأمنية الإسرائيليةويستطيع المتابع استشفاف عدد من التصورات ضمن تلك الملامح، أبرزها:

1) الأخذ بنظرية تدمير القوة المعادية بدلاً من احتلال مساحات من الأراضي، أي الاستعاضة عن مبدأ "نقل الحرب إلى أرض العدو" بما يسمى بـ"أمن الدفاع الذاتي" [291]. ويتم ذلك بتكثيف القصف الجوي والصاروخي من دون الحاجة إلى تحريك القوات باتجاه أراضي العدو، والسعي إلى تحطيم القوة العسكرية والاقتصادية للدول التي تشن الحرب على إسرائيل.
2) الاعتماد على التحالفات الاستراتيجية وأن يكون لإسرائيل دور عسكري في إطار هذه التحالفات سواء الإقليمية كالتحالف مع تركيا أو الدولية كالتحالف مع الولايات المتحدة.
3) الإبقاء على مبدأ "التفوق والردع" ليكون ناظماً للعمل الإسرائيلي تحت عنوان حماية السلام مع العرب بالقوة العسكرية.

---

[290] - تضم هذه اللجنة جنرالات من هيئة الأركان الإسرائيلية وخبراء من أجهزة الأمن والمخابرات الداخلية والاقتصاديين والأكاديميين والساسة، كلفت بإعادة صياغة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية من جديد. وقد قسمت هذه اللجنة إلى خمسة طواقم تحت العناوين التالية: الأهداف والضمانات حيال ساحات التهديد برئاسة اللواء شلومو يناي. مستقبل مهام الجيش الإسرائيلي/ الفريق الاحتياط موشي ليفي. الاستقلال والتبعية والمشاركة/ د. يهودا بن مائير. استغلال التفوق التكنولوجي في المجال النوعي/ اللواء يستحاق بن يسرائيل. معاني انتشار الصواريخ والأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط/ دان مريدور. أنظر: أمنون برزيلاي "تجديد العقيدة الأمنية"، هآرتس 1999/1/21، ص 8.

[291] - ألوف بن "السلام هام والجيش أكثر"، هآرتس 1999/7/27، ص 3.

4) الإبقاء على قاعدة الجيش الصغير والمتطور، مع إدخال نظم قتالية حديثة، والتزود بالأسلحة المتطورة وعالية الدقة، والتوسع في البحث والتطوير لأغراض عسكرية.
5) إبعاد الجيش عن الأمور السياسية استناداً إلى مبدأ "الفصل بين العسكرية والسياسة ".
6) الإبقاء على مبدأ "الحرب الخاطفة" لاعتبارات تتعلق بأوضاع الجبهة الداخلية وشح الموارد الاقتصادية" [292].
7) تحصين الجبهة الداخلية على مستوى التجهيز الفردي والعام بوسائل دفاعية وملاجئ للدفاع عن السكان أمام قتال غير تقليدي يتطلب وسائل خاصة من الوقاية [293].

من كل ذلك يمكن أن نخلص إلى القول بأن المفهوم الأمني الإسرائيلي، على الرغم من محاولات التجديد والتحديث له بما يتناسب والتغيرات الاجتماعية الداخلية في إسرائيل والتطورات الإقليمية والدولية، ظل، إلى حد كبير، كلاسيكياً وتقليدياً، ولم يختلف كثيراً عما رسمه مخططو السياسة الأمنية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل. فهو مازال يعتمد جملة مهمة من الأعمدة الأمنية التقليدية كالردع، والإنذار المبكر، والإيمان بالقدرة على تحقيق نصر حاسم، والحرب الخاطفة.

ليس هذا فحسب، بل عمدت الدولة العبرية إلى تطوير إمكاناتها المخابراتية الذاتية في جمع المعلومات والتقنيات العلمية اعتقاداً منهم بأن التفوق العلمي والتقني والمعلوماتي أساس لا يمكن تجاهله للمحافظة على التفوق وإحراز النصر وتحقيق الحسم.

---

[292] - تم صياغة هذه النقاط استناداً إلى سلسلة الأبحاث المترجمة إلى العربية، تحت عنوان الوضع الأمني الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ص 5-147.

[293] - وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة وتقديم انطوان شلحت، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، نيسان 2001، ص50.

وهذا أمر أعطى، ولو بشكل جزئي، بعداً تجديدياً لمفاهيم الأمن الإسرائيلي الذي لم تتغير أصوله، وإن بدا للناظر أو المراقب أن ثمة تغيراً يطل على الأفق الأمني الإسرائيلي قد يجيء بفعل انتفاضة الأقصى الفلسطينية التي خلقت واقعاً لم يكن متوقعاً لدى الإسرائيليين، في المدى القريب على الأقل، أو خارج حساباتهم، والتي قامت غالباً، على اتفاقات أوسلو وترتيبات السلطة ذات الخيار الأحادي السلمي الطابع والذاتي الاتجاه، وهو أمر سنقف عنده ملياً في الفصل القادم عند حديثنا عن أثر الانتفاضة أو انعكاساتها على الأمن الإسرائيلي.

الفصل الخامس

تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الإسرائيلي

5: 1 توطئة

5: 2 تفجر وتطور الانتفاضة

5: 3 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الداخلي الإسرائيلي

5: 4 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الشخصي والجماعي الإسرائيلي

5: 5 تأثير انتفاضة الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي

الفصل الخامس

تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الإسرائيلي

5: 1 توطئة

يأتي هذا الفصل استكمالاً للفصل السابق من البحث، والذي قمنا خلاله بدراسة تأثير المستجدات الدولية والإقليمية وبالطبع المحلية على الأمن الإسرائيلي .وعلى اعتبار أن الانتفاضة الحالية – التي تفجرت في أيلول 2000 ولا زالت مستمرة حتى إعداد هذه الدراسة- تعد من أهم هذه المستجدات وأكثرها تأثيراً على الأمن الإسرائيلي، أفردنا لها فصل خاص.

يتناول هذا الفصل تأثير الانتفاضة (انتفاضة الأقصى) على الأمن الإسرائيلي في إطار ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتناول تأثير الانتفاضة على الأمن الداخلي الإسرائيلي . ويستعرض المحور الثاني تأثير الانتفاضة على الأمن الشخصي والجماعي الإسرائيلي . أما المحور الثالث فيستعرض تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي. وكان لزاماً قبل الحديث عن تأثير الانتفاضة على الأمن الإسرائيلي التعرف باختصار على أسباب تفجر وتطور الانتفاضة.

5: 2 تفجر وتطور الانتفاضة

تفجرت انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام 2000،أثر الجولة الاستفزازية التي قام بها زعيم حزب الليكود ارائيل شارون الى باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس، بعد التشاور والتنسيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود براك الذي وفر له الحماية اللازمة.

وقد جاءت جولة شارون هذه إلى المسجد الأقصى بهدف تأكيد السيادة الإسرائيلية علية في هذا الوقت بالذات بعد فشل قمة كامب ديفيد صيف 2000، والتي حاول خلالها الجانبان الإسرائيلي والأمريكي ممارسة الضغوط على الجانب الفلسطيني ممثلاً بالرئيس عرفات، من أجل القبول بحل أو بصيغة مؤقتة تنهي حالة الصراع القائمة بين الطرفين ؛ الفلسطيني والإسرائيلي منذ عقود.

دون الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، كما نصت على ذلك كافة المواثيق الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وما لبثت أن تحولت هذه الحادثة (جولة شارون) إلى ثورة عارمة ضد الاحتلال وسياساته القائمة على قضم الأرض وتوسيع المستوطنات القائمة، وإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وما يرافق ذلك من شق طرق التفافية جديدة لربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل مباشرة، وما إلى ذلك من الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى طمس الهوية الفلسطينية. وامتدت الانتفاضة،ولو الى حين ، الى المناطق العربية داخل الخط الأخضر(إسرائيل) ، حيث استشهد فيها (13) عربياً نتيجة إطلاق النار عليهم من قبل الجيش والشرطة الإسرائيلية.

قوبلت الانتفاضة الفلسطينية بعنف شديد من قبل قوات الاحتلال الإسـرائيلي، تمثـل بإطلاق النار على صدور المواطنين العزل ورؤوسهم، والقيام بعمليات اغتيال لعـدد مـن كوادر الانتفاضة، مروراً بعمليات القصف العشوائي على الأحياء المدنية، إلى رفع درجـة التصعيد العسكري الى حده الأقصى من خلال الحرب البريـة والبحريـة والجويـة التـي استهدفت معظم المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية قطاع غزة.

لم تؤد الضغوط العسكرية هذه وغيرها من الممارسات الإسرائيلية إلى ثني الشـعب الفلسطيني عن مواصلة الصمود والمقاومة، والرد على العدوان الإسرائيلي بكافة الوسائل والأساليب المتاحة أمام الشعب الفلسطيني وقواه المقاتلة، ومن بينها العمليات الجهاديـة، وذلك من أجل إيقاع أكبر خسائر ممكنة في قواه المادية والمعنوية.

لقد نجحت الانتفاضة والمقاومة باستنزاف الكيان الإسرائيلي مادياً، سواء من خلال إلحاق ضربات موجعة بقواه البشرية وأمنه الداخلي، أو من خلال إحداثهما لشرخ عميـق في ثقته بنفسه وبإجراءاته الدفاعية. وهو ما سنأتي له بالتفصيل على النحو التالي:

5: 3 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الداخلي الإسرائيلي

لم يأخذ قادة إسرائيل الأوائل في اعتبارهم، عند صياغة نظريتهم الأمنية ، وجود الشـعب الفلسطيني ومصالحه على اعتبار أن لا وجود لهذا الشعب كما كانوا يرددون [294].

---

[294] - أنظر: عبد الوهاب المسيري، أسرار العقل الصهيوني، ط1، القاهرة: دار الحسام للنشر والتوزيع، أيلـول 1996، ص38، ص85.

وقد كان من أهم عناصر نظرية الأمن الإسرائيلية ألا تحارب إسرائيل داخل حدودها، وذلك إما بتوجيه ضربة إجهاضية مبكرة فور توفر أية ظواهر أو تحركات عسكرية غير اعتيادية على أية جبهة من الجبهات العربية المحاذية لها، ونقل المعركة إلى أرض العدو إذا ما تعرضت إسرائيل للهجوم بالاعتماد على القوات الجوية والمدرعة. فما الحل أمام إسرائيل وقد أصبحت مسارح العمليات في شوارع نتانيا وتل أبيب والقدس فضلاً عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويخوض غمارها أبناء الشعب الفلسطيني بأجسادهم ؟

لقد أثبتت انتفاضة الأقصى، بما لا يدع مجالاً للشك، هشاشة الأمن الإ سرائيلي أمام العمليات الفدائية والقنابل البشرية . فقد تمكن العديد من عناصر المقاومة الفلسطينية من الوصول الى عمق التجمعات الإسرائيلية بهدف تنفيذ عمليات استشهادية داخل هذه التجمعات ، رغم الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المشددة داخل البلاد وعلى طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، ورغم الحصار المفروض على الضفة والقطاع، الأمر الذي يؤكد هشاشة الأمن الإسرائيلي أمام هذا الأسلوب الجديد من المواجهات.

أصبحت الجبهة الداخلية الإسرائيلية، تبعاً لذلك عرضة للاستهداف وغير آمنة بعد أن كانت بمنأى عن ذلك طيلة الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية المجاورة لها.

أوقعت هذه العمليات خسائر بشرية فادحة بين الإسرائيليين الى الحد الذي لم يعد المجتمع الإسرائيلي فيه قادراً على تحملها، مما دفع بعض الإسرائيليين الى وصفها بأنها حرب استنزاف ثانية، تشبيهاً لها بحرب الاستنزاف الأولى التي خاضتها جمهورية مصر العربية بزعامة جمال

عبد الناصر ضد الدولة الإسرائيلية بين عامي 1967 – 1970، وقتل فيها (721) من الجنـــود الإسرائيليين على ضفاف قناة السويس [295].

تعرضت الدولة الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى إلى إخفاقات عسكرية، والتـــي يمكـــن تحديدها بثلاث إخفاقات كما يرى زئيف شيف، المحلل العسكري لصحيفة هآرتس الإســـرائيلية. يتمثل الأول بإخفاقها في الحد من تدفق الأموال الآتية من إيـــران والســـعودية الـــى الحركـــات الفلسطينية المسلحة لتدعيم وجودها ونشاطاتها. أما الثاني فيتمثل بإخفاقها في الحـــد مـــن تـــدفق السلاح عبر مصر الى قطاع غزة، ومن الأردن عبر جسر دامية الى الضفة الغربية. أما الثالث فيتمثل بإخفاق إسرائيل في الحد من تهريب المواد الكيماوية من إسرائيل الى المناطق الفلسطينية عبر وسطاء من العرب واليهود، لإنتاج المواد المتفجرة لتنفيذ العمليات الفدائية داخل التجمعات السكانية الإسرائيلية [296].

أما الجيش الإسرائيلي المدجج بأحدث ما في الترسانة الأمريكية مـــن طـــائرات مروحيـــة ومقاتلات قاذفة فقد فشل في القضاء على الانتفاضة عسكرياً بسبب إصرار الشـــعب الفلســـطيني على الصمود والمقاومة. واصبح هذا الجيش يقوم بإعمال شرطة لا تليق بدوره العسكري وبمـــا يمتلك من قدرات عسكرية فتاكة، يلاحق فتياناً سلاحهم الحجارة، ويقصف أهدافاً مدنيـــة بحجـــة وجود عناصر من المقاومة الفلسطينية بجوارها، ويهدم المباني فوق رؤوس ســـاكنيها بذريعـــة وجود معامل لإنتاج المتفجرات بداخلها أو حولها.

---

[295] - حيمي شليف، " الف يوم ضائعة ... كم هو عدد الضحايا حتى نصل الى الخلاص "،جريـــدة معـــاريف . نقلتها جريدة القدس 2003/6/28، ص12.

[296] - زئيف شيف، " ثلاثة اخفاقات إسرائيلية في المواجهة مع الفلسطينيين "، جريدة هآرتس. نقلتها جريدة القدس 2003/6/28، ص4.

دفعت تلك الممارسات وسواها بمجموعة من الضباط والجنود الإسرائيليين (62) إلى رفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم الضغوط السياسية الممارسة عليهم، والتهديدات التي وجهت إليهم من قبل رئيس الأركان الإسرائيلي السابق (وزير الدفاع الحالي) شاؤول موفاز، والعقوبات بالسجن التي أنزلت بالبعض منهم، بدافع عدم الرغبة في القتال وراء الخط الأخضر بهدف قمع وطرد وتجويع وإذلال شعب بأكمله. وقد عبر هؤلاء عن موقفهم هذا في رسالة بعثوا بها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون، ومما جاء فيها: " أننا نعارض بشدة دوس حقوق الإنسان الذي تقوم به دولة إسرائيل: مصادرة الأراضي؛ الاعتقالات؛ أعمال القتل من دون محاكمة؛ هدم البيوت؛ الإغلاق؛ أعمال التعذيب ومنع العلاج الطبي – إنها جزء فقط من الجرائم التي تنفذها دولة إسرائيل، عبر انتهاك واضح للمواثيق الدولية التي وقعتها. وهذه الأعمال ليست غير قانونية فحسب، بل إنها أيضاً لا تحقق هدفها المعلن: تعزيز الأمن لمواطني الدولة. إن مثل هذا الأمن لن يتحقق إلا عن طريق اتفاق سلام عادل بين الحكومة الإسرائيلية والشعب الفلسطيني ..... ونحن ندعو أبناء جيلنا والجنود في الخدمة النظامية والدائمة والاحتياط إلى أن يسلكوا مسلكنا " [297].

ومثل هذا الأمر من شأنه أن يثير الجدل بين الإسرائيليين، وخاصة في حالة استمرار وتواصل الانتفاضة، حول الهدف من وجود الجيش الإسرائيلي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية بخلاف الدعوة التي أطلقها عوزي ديان ، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وغيره من العسكريين السابقين والمطالبة بالانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد

---

[297] - جريدة يدعوت أحرنوت 2001/9/3.

حتى دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية، كحل وحيد للخلاص من الانتفاضة [298]. ولا تعدو هذه الدعوة عن كونها محاولة لفرض حل أمني من جانب واحد، وهذا الحل لا يمكن له أن ينهي حالة الصراع القائمة بين الطرفين ؛ الفلسطيني والإسرائيلي منذ عقود.

تقوم فكرة الفصل أو الانفصال (همفرداه باللغة العبرية) عن الفلسطينيين، والتي كثر الحديث عنها بعد تفجر انتفاضة الأقصى، في الأساس على إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر أو بالقرب منه (الخط الوهمي الفاصل ما بين أراضي الضفة الغربية وإسرائيل) تحول دون عبور السيارات والأشخاص غير " المرغوب " فيهم إلى داخل إسرائيل وفق التعبير الإسرائيلي.

تعود فكرة الانفصال هذه إلى العام 1995، وذلك حينما كلف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق رابين وزير الأمن الداخلي موشيه شاحل بوضع خطة أمنية للانفصال عن الفلسطينيين في أعقاب عملية بيت ليد الإستشهادية أوائل عام 1995.عمل شاحل على وضع خطة أمنية [299]بالتعاون مع الدوائر الأمنية المختصة تأخذ بعين الاعتبار الـ تهديدات الأمنية القائمة والمتوقعة، وكيفية مواجهتها والحد منها قدر الإمكان. ويمكن تحديد أبرز أهداف هذه الخطة على النحو التالي:

---

[298] - عوزي ديان، "يجب على الحكومة الإسرائيلية القادمة أن تحسم أمرها بين ثلاث وجهات مختلفة في الحرب مع الفلسطينيين "، يدعوت احرنوت. نقلتها جريدة القدس 2003/2/1، ص 16.

[299] - يشار من قبل المصادر الإسرائيلية إلى أن هذه الخطة هي النص الرسمي الأوفى والأكثر تبلوراً، الذي ينشر حتى الآن بشأن مفهوم الفصل. وبالتالي، فإن حديثنا –هنا- حول مفهوم الفصل مستمد من هذه الخطة.

"1.تحديد مسالك عبور خاضعة للرقابة، تمكن إسرائيل من أن تصّعب دخـــول أشـــخاص غيـــر مرغوب فيهم إليها، وإدخال الأشخاص والبضائع المسموح بها من هذه المعابر فقط.

2.في المناطق التي ستنشأ بين المعابر، ستنشط دوريات معززة مزودّه بوسائل متطورة. أما في جزء صغير من هذه المناطق (نحو 29كلم) فسيقام سياج ملائم، يخضع لرقابة متطورة ومتحركة.

3.إن مغزى إقامة هذا الترتيب هو دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل من المعابر المرخصة فقط، وسيكون عدد من يُسمح لهم بالدخول ونوعيتهم مرتبطين بالوضع الأمني اليومي" [300].

وقد حرص واضعو الخطة على ضرورة التأكيد إعلامياً " أن الأمر لا يتعلق بتاتاً بترســـيم حدود، وإنما بترتيبات أمنية مؤقتة ومرنة لا تشكل استباقاً للمفاوضات بشأن التسوية الدائمة، بأي شكل كان" [301]. إلا أن هذه الخطة لم تخرج إلى حيز التنفيذ لأســـباب اقتصـــادية كمـــا يقـــول الصحفي الإسرائيلي شلوم يروشلمي [302].

ثم عاد وتجدد الحديث عن الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد تحت وقع العمليـــات الإستشهادية التي تنفذ في العمق الإسرائيلي، وذلك بهدف الحد من "تسلل " الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر على حد التعبير الإسرائيلي. إلا أن شكوكاً لا زالت تراود الإســـرائيليين حـــول جدوى إجراءات الفصل ومدى قدرتها في الحد من دخول الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، فهناك شبه إجماع بين مؤيدي الفصل ومعارضيه، وحتى داخل المؤسسة العسكرية الإســـرائيلية، علـــى

---

[300] - جريدة هآرتس 1995/4/12. والترجمة العربية في، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص ص 222-227.

[301] - المرجع السابق.

[302] - شلوم يروشلمي، " الفصل الأحادي الجانب يعبر الخطوط "، جريدة معاريف 2001/6/8.

محدودية جدواه. فزئيف شيف يكتب: " أن لا وهم لدى هيئة الأركان أو الشرطة من أن تمنع أعمال الفصل منعاً كاملاً دخول " مخربين " يحملون عبوات ناسفة، لكن الفرضية هي أن حركتهم ودخولهم إلى إسرائيل سيكونان أصعب، وهناك فرصة لأنيُكتشفوا وهم في طريقهم [303].

ونسب تقرير صحفي إلى مصادر في الشرطة ووزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية قولها:" إن خطة الفصل [المشار لها سابقاً] لن تمنع أبداً وبشكل كامل دخول "مخرب " فرد يريد التسلل مشياً على الأقدام إلى إسرائيل، لكن يمكنها على الأقل أن تحول دون وقوع عدد من "العمليات التخريبية"، وأن تجعل من الأصعب تهريب سيارات وغيرها ". وقالت المصادر الأمنية " إن الخطة لن تغلق الخط الأخضر مئة في المئة " [304].

مع هذا، وعلى الرغم من مرور أعوام كثيرة من الحديث عن "الفصل"، ومرور عدة أشهر من الحديث عن تطبيقه للحدّ من العمليات الاستشهادية في سياق الانتفاضة، فليس واضحاً حتى الآن ما تم تنفيذه فعلاً من أعمال فصل، ولا الأعمال التي تنتظر التنفيذ. لكن من المؤكد أن وسائل فصل متعددة نفذت فعلاً، إما مع مرور الزمن وإما في الآونة الأخيرة، ونشرت وسائل الإعلام صوراً لها، مثل: السور الذي يفصل بين مستعمرة متان وقرية حبلة بالقرب من قلقيلة[305]؛السياج الكهربائي الذي يجري بناؤه حول مستعمرة بت حيفر المجاورة لطولكرم

---

[303] - هآرتس 2001/6/4.

[304] - ليمور شموئيل وعمير ربيورت، " بدءاً من هذا الأسبوع: أعمال فصل في خط التماس "، يديعوت أحرنوت، 2001/3/6.

[305] - جريدة هآرتس 2001/6/8.

[306]؛ الخندق المحفور حول مدينة أريحا (بعمق 8 أقدام وعرض 5 أقدام) [307]. ومع ذلك، يظل الغموض يلف ما يجري على صعيد "الفصل".

4 : 4 تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الشخصي والجماعي الإسرائيلي:

تراوح النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بين النضال السلمي والعمل العسكري المحدود. تمثل النضال السلمي بالاعتصامات والمهرجانات والمظاهرات الجماهيرية والاضرابات ومقاطعة المنتجات الاقتصادية الإسرائيلية، إضافة إلى رفض التعاطي مع الحلول الإسرائيلية المقترحة لحل المشكلة الفلسطينية، على غرار الحكم الذاتي عام 1979 والإدارة المدنية عام 1983 اللذين ينصان على إيجاد قيادة فلسطينية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق الفلسطينية. توج النضال السلمي الفلسطيني بانتفاضة جماهيرية عارمة عام 1987، والتي كان من أبرز نتائجها أن أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث العالمية بعد فترة غياب عاشتها أثر خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، وتشتتها بين الدول العربية.

وتمثل العمل العسكري بوجود مجموعات عسكرية سرية من مختلف التنظيمات الفلسطينية العاملة على الساحة الفلسطينية، تنفذ عمليات عسكرية محدودة، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه المتواجدين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وضد أهداف منتقاة داخل الخط الأخضر (إسرائيل).

---

[306] - المرجع السابق 2001/6/12.

[307] - Between the Lines,Vol,1,no,5March2001,P26

أما انتفاضة الأقصى، فتميزت بأنها قد مزجت بين النضال الجماهيري والعمل العسكري في إطار حرب استنزاف اقتضتها طبيعة وتطور الصراع مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، أتخذ الكفاح الفلسطيني خلالها أربعة أشكال، وهي:

1- المظاهرات الجماهيرية وإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال والمستوطنين اليهود: إن هذا الأسلوب من النضال لم يكن مألوفاً بهذا الشكل في انتفاضة عام 1987. ففي الانتفاضة الأولى كان يتم رشق جنود الاحتلال بالحجارة داخل المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية ، وفي انتفاضة الأقصى كانت قوات الاحتلال خارج المدن باستثناء مدينتي القدس والخليل، بعد أن أعاد الجيش الإسرائيلي انتشاره خارج المدن الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو والقاهرة عامي 1993 و 1995، فكان الأطفال والشباب يخرجون إلى الحواجز العسكرية على مشارف المدن لقذف الجنود بالحجارة تعبيراً عن عمق كراهية الاحتلال، والرغبة الأكيدة في طرد المحتلين.

وتفيد بيانات الشرطة الإسرائيلية أن المستوطنين في الضفة الغربية لوحدها قد تعرضوا، في الفترة من كانون ثاني إلى نيسان 2001، أي خلال أربعة شهور فقط ل 2227 حادث قذف بالحجارة[308]، ولم تحدد المصادر الإسرائيلية طبيعة وعدد الإصابات الناجمة عن عمليات قذف الحجارة هذه.

وكان استخدام الحجارة في البدء، هو الشكل الرئيسي للانتفاضة الفلسطينية، غير أنها قد تطورت الى حرب عصابات امتزجت فيها الحجارة بالرصاص رداً على عمليات القتل والتدمير التي تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

---

[308] - الجيروسالم بوست 2001/7/8.

2- إطلاق نار وتنفيذ كمائن وعمليات عسكرية ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الطرق الخارجية الواصلة بين المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع. وتكشف أرقام وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الجنود الإسرائيليين والمستوطنين قد تعرضوا ل 5289 حادث إطلاق نار، من 29 أيلول وحتى 31 أيار 2001 [309]، حتى تعذر على المستوطنين استخدام هذه الطرقات دون حماية عسكرية من الجيش الإسرائيلي.

3- إطلاق نار واشتباكات ليلية مع الجنود الإسرائيليين المتواجدين على الحواجز العسكرية وفي المعسكرات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، ومع آلياته العسكرية التي تجوب المدن الفلسطينية، وذلك بعد أن أعاد الجيش الإسرائيلي سيطرته العسكرية التامة على كافة المدن الفلسطينية التي أخلاها من قبل بموجب اتفاقات أوسلو عام 1993، في إطار عملية خاصة أطلق عليها، في حينه، السور الواقي أواخر آذار ونيسان .2002

4-العمليات الجهادية داخل الخط الأخضر (إسرائيل) التي تستهدف حافلات الركاب ومواقف الحافلات والأماكن العامة وأماكن الاستجمام والراحة داخل المدن الإسرائيلية، والتي قتل فيها (724) إسرائيلياً حتى نهاية شهر كانون ثاني 2003 [310]، رداً على التصعيد العسكري الإسرائيلي وعمليات القتل والتدمير التي ينفذها الجيش الإسرائيلي داخل المدن والقرى الفلسطينية، والتي ذهب ضحيتها (1822) فلسطينياً حتى نهاية شهر كانون أول 2002 [311].

أدى تصاعد وتيرة الانتفاضةوتحولها إلى حرب استنزاف تستخدم فيها كافة الوسائل المتاحة أمام الشعب الفلسطيني بما فيها القنابل البشرية إلى تنامي الشعور بعدم الأمن [312] لدى

---

[309] - المرجع السابق.

[310] - عوزي ديان، مرجع سابق، ص16.

[311] - جريدة القدس 2003/9/29، ص 10.

[312] - وثيقة هرتسليا: توصيات مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص73.

الأفراد داخل إسرائيل نفسها وبين أوساط الجنود والمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غـزة، والذي انعكس على تصرفاتهم وحياتهم اليومية. والمظاهر التالية شواهد على ذلك:

1-اصبح الإسرائيليون يخشون ركوب الحافلات العامة، والوقوف على الإشارات الضوئية حيث يزداد الاكتظاظ وتصبح الفرصة مواتية لتنفيذ أية عملية جهادية.

2-التنازل عن كثير من مظاهر الرفاهية التي يحرص عليها الإسرائيليون، حيث أخـذ الكثيـر منهم يميلون إلى عدم ارتياد المقاهي والمطاعم والنوادي والملاهي خشية أن تكون هذه الأماكن عرضة للاستهداف، ومثل هذا العزوف يترتب عليه شعور بالضنك وإحسـاس دائـم بـالخوف الشديد.

ويشير الاستطلاع الذي أعده ثلاثة من الخبراء النفسيين الإسرائيليين إلى أن نصف مليـون إسرائيلي يعانون من اضطرابات ناجمة عن صدمة نفسية بسبب الأوضاع الأمنيـة، وان 68% من الإسرائيليين يشعرون بأنهم كئيبون بما فيه الكفاية بسبب الوضع الأمني، وأبدى 30% مـن الإسرائيليين رغبتهم في الهجرة خارج إسرائيل [313].

أما المستوطنون اليهود المتواجدون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فهؤلاء اخذ ينتـابهم شعور ملحوظ بالخوف من الفلسطينيين، مما دفع البعض منهم الى الرحيـل عـن مسـتوطناتهم والبحث عن أماكن أخرى داخل إسرائيل يعتقد بأنها آمنة [314].

وكنتيجة لمشاعر الإحباط والخوف، أخذ الإسرائيليون يتجمعون خلف القـادة والـدعوات الرامية الى القضاء على الانتفاضة عسكرياً، على أمل الخروج من المأزق (فقدان الأمن) الـذي

---

[313] - جريدة القدس 2003/10/17، ص2.

[314] - جريدة القدس 2001/12/20، ص10.

يعيشونه، كتلك الدعوة التي أطلقها ارائيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، عشية الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عام 2002، حيث وعد الإسرائيليين بالأمن والسلام والقضاء على الانتفاضة خلال مائة يوم، والتي لم يتحقق أيُّ منها حتى الآن، مما ولد مزيداً من الاحباط لدى الإسرائيليين يُعبر عنه، بين الحين والآخر، بالدعوة الى الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد حتى دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية، كمخرج وحيد للخلاص من الانتفاضة حسب اعتقادهم [315].

5: 5 تأثير انتفاضة الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي

اعتمدت نظرية الأمن الإسرائيلية في الأساس على مبدأ الضربات السريعة والحرب الخاطفة والاستباقية، مما يعني تسخير الاقتصاد الإسرائيلي لفترة وجيزة في خدمة المجهود الحربي. وغالباً كان الاقتصاد الإسرائيلي ينتعش بشكل واسع بعد الحرب نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الإسرائيلية من قبل المرافق العسكرية المرتبطة بالجيش الإسرائيلي لتعويض ما تم فقدانه من هذه المنتجات خلال الحرب.

لكن الصراع الحالي الذي يتخذ شكل الانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي من الجانب الفلسطيني، هو صراع مختلف تماماً عن الضربات الاستباقية والخاطفة التي نفذتها إسرائيل خارج حدودها وعلى كافة الجبهات العربية المجاورة لها، لكونه صراعاً مستمراً وغير محدود ومتعدد الأشكال. وفي مثل هذه الحالة فإن تأثير هذا الصراع على الاقتصاد الإسرائيلي سيكون، بالطبع، مغايراً تماماً وللسبب ذاته.

---

[315] - جريدة القدس 2001/12/20، ص2.

ومن هنا تكمن قوة تأثير انتفاضة الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد أدى تصـــاعد وتيرة الانتفاضة وتحولها إلى حرب استنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي ومرافقه الاقتصادية إلى تردي الأوضاع الاقتصادية داخل إسرائيل بشكل ملحوظ.

وإذا ما حاولنا تتبع تأثير انتفاضة الأقصى على المرافق الاقتصادية الإسرائيلية سنجد أن قطاع السياحة هو الأكثر تضرراً، يليه قطاع البناء فالزراعة والنقل والمواصلات [316].

قطاع السياحة

لقد تأثر قطاع السياحة في إسرائيل بنسبة كبيرة، وأثر ذلك على فروع أخرى مرتبطة بهـــا كالمواصلات والغذاء والخدمات المرافقة، فقد توقفت فنادق عديدة عن العمل وبخاصة في شـــمال إسرائيل، وأغلقت وكالات سفر، وهبطت حجوزات الفنادق، وذلك بعد أن فقد قطـــاع الســـياحة بفعل الانتفاضة ما يزيد عن ثمانية ملايين سائح بين عـــامي 2001-2002 بحســـب المصـــادر الإسرائيلية[317].

---

316 - تناولت العديد من الدراسات تأثير انتفاضة الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي، واعتمدنا في ذلك مثلاً على: التقرير الذي أعده البنك الوطني للمعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات ونشرته مجلة رؤية في العدد الثالث تشرين أول 2000. والتقرير الذي نشرته جريدة القدس في 2003/2/9. وكذلك التقرير الذي نشرته جريـــدة المنار في 2003/9/22.

317 - يدعوت أحرنوت 2002/2/12.

هذه التحولات ظهرت أيضاً في هبوط السياحة الداخلية، وزيادة عدد المسّرحين من الأعمال المرتبطة بفروع السياحة كالمطاعم ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي.

وتشير المعلومات المتوفرة حول قطاع السياحة الى أن هذا القطاع قد خسر، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من بدء انتفاضة الأقصى، حوالي 600 مليون دولار [318] نتيجة لتراجع في حجم وعدد الرحلات السياحية الداخلية والخارجية وانخفاض الحجوزات الفندقية في الفنادق الإسرائيلية.

ويسود شعور عام بين أصحاب الفنادق والمرافق السياحية في إسرائيل بعدم إمكانية إعادة الحركة السياحية الى ما كانت علية قبل تفجر انتفاضة الأقصى على حد قول عامي أبقار مدير عام غرفة السياحة الوافدة الى إسرائيل [319].

قطاع البناء

حالت الإجراءات الأمنية الإسرائيلية دون تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول الى أماكن عملهم داخل إسرائيل، والذين يقدر عددهم بحوالي 40 ألف عامل يعملون في فرع البناء، مما عرض فرع البناء في إسرائيل الى خسائر مالية تقدر بحوالي 250 مليون دولار شهرياً [320]. وبطبيعة الحال واجهت شركات البناء والمقاولات الإسرائيلية صعوبات جمة في البحث عن

---

[318] -" انتفاضة الأقصى وخسائر الاقتصاد الإسرائيلي "، مجلة رؤية، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، ع3، تشرين أول 2000، ص122.

[319] - المرجع السابق، ص122.

[320] - المرجع السابق، ص124.

بدائل ملائمة للعمالة الفلسطينية، وخاصة بعد أن حظرت الحكومة الإسرائيلية استقدام العمال الأجانب [321]، وفي الوقت ذاته لا يرغب الإسرائيليون في العمل في فرع البناء.

لقد ترتب على ذلك تباطؤ في حركة البناء بالمقارنة مع السنوات السابقة التي شهدت حركة بناء واسعة،ازدياد كبير في عدد وحجم شركات البناء والمقاولات الإ سرائيلية. ومن الصعوبات الأخرى التي واجهها فرع البناء، توقف الكثير من الإسرائيليين عن شراء الشقق وبيوت السكن لأسباب مختلفة أهمها ارتفاع نسبة البطالة داخل إسرائيل، وعزوف قسم من الإسرائيليين عن شراء الشقق في المدن المختلطة مع العرب كمدينة عكا، حيفا، الناصرة، وفي المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة [322].

قطاع الزراعة

يعتمد قطاع الزراعة في إسرائيل، بشكل عام، على الأيدي العاملة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتراوح عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في فرع الزراعة ما بين 7000ـ10000 عامل. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى لم يتمكن هؤلاء العمال من الوصول الى أماكن عملهم داخل إسرائيل بسبب الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما تسبب في عرقلة عمليات قطف الزيتون والحمضيات والزهور المعدة أصلاً للتصدير الى أسواق أوروبا وأمريكيا، وأدى ذلك، بطبيعة الحال، الى تعفن ثمارها.

---

321 - مناحيم بن، " طرد العمال الأجانب يزيد الاقتصاد الإسرائيلي تدهوراً " جريدة القدس 2004/1/31. نقلاً عن جريدة معاريف.

322 - جريدة هآرتس 2001/8/24.

وبغية التخفيف من حجم هذه الأضرار، حاولت الحكومة الإسرائيلية الاستعانة بطلاب المدارس في عمليات قطف الزيتون والحمضيات، إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بسبب تدني إنتاجية هؤلاء الطلاب، وتقاعسهم عن العمل في كثير من الأحيان.

وتقدر مصادر إسرائيلية أن يصل حجم الخسائر في القطاع الزراعي الى ما يقرب من المليون شيقل يومياً في حالة عدم السماح لآلاف العمال الفلسطينيين من العودة الى أماكن عملهم داخل إسرائيل [323].

قطاع النقل والمواصلات العامة

أدى تصاعد وتيرة الانتفاضة وتحولها الى حرب استنزاف ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضد أهداف عسكرية ومدنية منتقاة داخل الخط الأخضر (إسرائيل) إلى تجنب عدد لا يستهان به من الإسرائيليين استخدام الحافلات العامة للتنقل ما بين المدن الإسرائيلية أو حتى داخل المدينة الواحدة، حيث هبط حجم الطلب على خدمات الحافلات بنسبة 30% مقارنة بالسنوات الماضية التي سبقت انتفاضة الأقصى. كما أن شركات الحافلات ما زالت غير قادرة على تشغيل كل الخطوط خصوصاً تلك التي تعمل على خطوط داخل الضفة الغربية، خوفاً من العمليات الفدائية والوضع الأمني المتدهور في الأراضي الفلسطينية وداخل إسرائيل.

أنعكس الركود الاقتصادي الذي تعاني منه المرافق الاقتصادية الإسرائيلية على الموازنة العامة الإسرائيلية، التي سجلت في شهر كانون ثاني 2002 عجزاً مقداره مليار وسبعمائة مليون

---

[323] - انتفاضة الأقصى وخسائر الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة رؤية، ع3، المرجع السابق، ص121.

شيقل، وتقدر مصادر إسرائيلية أن يصل هذا العجز في شهر كانون ثاني 2003 حوالي مليارين وسبعمائة مليون شيقل [324].

دفع العجز في الموازنة في تكتل الليكود الى طرح فكرة "الخطة الاقتصادية الجديدة "، التي تتلخص بتقليص ميزانيات جميع الوزارات بنسبة 15% باستثناء وزارة الدفاع التي ستقلص ميزانيتها بما يقدر بثلاثة مليارات شيقل . وهذا يعني تسريح اكثر من 1500 موظف من موظفي القطاع العام الذين سيتحولون الى عاطلين عن العمل. وتقدر مصادر إسرائيلية أن يصل عدد العاطلين عن العمل، مع نهاية شهر آب 2003، الى ما يقرب من (358) ألفاً [325].

وكذلك هبط حجم الاستثمارات الخارجية في إسرائيل خلال عامي 2001 و 2002 من 11,1 مليار دولار عام 2001 الى 2,2 مليار دولار. ويعزو أرئيل لين، رئيس اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل، هذا التراجع في حجم الاستثمارات الى: " غياب الأمن واستمرار الصراع مع الفلسطينيين " [326].

هذا، ويفند الباحث الإسرائيلي سيبر بلوتسكر، في مقالٍ له بعنوان (الانتفاضة سبب رئيسي للتدهور الاقتصادي في إسرائيل)، المزاعم الإسرائيلية القائلة بأن التدهور في الاقتصاد الإسرائيلي هو نتاج لمسيرة تدهور اقتصادي متعددة السنوات، بقوله: " إن القول بأن النمو الاقتصادي توقف قبل عشرين عاماً هراء تام. فمنذ 1987 وحتى عام 2000، رغم فترات

---

[324] - جريدة القدس 2003/2/9.

[325] - جريدة المنار 2003/9/22.

[326] - جريدة القدس 3003/2/9.

تباطؤ، ازدهر الاقتصاد الإسرائيلي بوتيره 4,5% سنوياً، وهذا ليس أمراً مذهلاً ولكنه جيد بالتأكيد، وازداد الناتج التجاري بوتيرة اسرع(5,5%) سنوياً، وازداد عدد السكان بحوالي 2,3% سنوياً، بحيث ارتفع الناتج للفرد بمتوسط 2% سنوياً. وقد تم استيعاب اكثر من مليون مهاجر في نفس الفترة في إسرائيل، وهذا إنجاز أيضاً. وقد توقف النمو واصبح سلبياً فقط في العامين [2001 ــ 2002]، ومنذ 2001 دخل الاقتصاد في حالة هبوط طويل وعميق هو الأشد منذ قيام الدولة " [327].

أما الآن، وبعد استعراض تأثير انتفاضة الأقصى على الأمن الإسرائيلي بمستوياته الثلاث؛ الفردي والجماعي والاقتصادي، يمكننا القول بأن انتفاضة الأقصى التي تفجرت في الثامن والعشرين من أيلول 2000 ، ولا زالت مستمرة حتى هذه اللحظة، قد ضربت الحياة العامة في إسرائيل بشكل كبير. فقد أصبحت مراكز المدن الإسرائيلية، ولأول مرة،عرضة للاستهداف وغير آمنة، واصبح الإسرائيليون تبعاً لذلك يشعرون بالخوف وعدم الآمان. انعكس ذلك على حياتهم اليومية، حيث أخذ الكثير منهم في الابتعاد عن الأماكن العامة وأماكن الاستجمام والراحة كالملاهي والمقاهي والمطاعم، خوفاً من أن تكون عرضة للاستهداف، وهي الأماكن التي كان هؤلاء يحرصون باستمرار على ارتيادها أيام العطل وفي الأعياد اليهودية.

دفع هذا الوضع المتردي الذي تعاني منه إسرائيل ببعض المفكرين الإسرائيليين، من عسكريين وباحثين استراتيجيين، الى المطالبة بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد، حتى دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية كمخرج وحيد للخلاص من الانتفاضة بعد فشل الخيار العسكري في القضاء عليها. وهذا بحد ذاته من أهم الإنجازات التي حققتها

---

[327] - سيبر بلوتسكر، " الانتفاضة سبب رئيسي للتدهور الاقتصادي في إسرائيل "، يدعوت احرنوت، نقلتها جريدة القدس 2003/4/1، ص 11.

الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني بأن أحدثت تفكيراً وجدلاً داخل إسرائيل بضرورة إيجاد "حل" للقضية الفلسطينية.

الفصل السادس

أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية

6:1 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني

6:1: 1 التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدولية

6: 1: 1: 1 بداية التحول في الفكر السياسي الفلسطيني

6: 1: 1: 2 التحول من السلطة الوطنية إلى الشرعية الدولية

6: 1: 2 التحول من الشرعية الدولية إلى الشرعية الدستورية

6: 1: 3 النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في الفترة ما بعد أوسلو

6: 1: 4 الجدل حول شرعية المقاومة

6: 2 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات الاقتصادية الفلسطينية

6: 2: 1 توطئة

6: 2: 2 وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

6: 2: 3 العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي

6: 2: 4 الوضع الداخلي الفلسطيني في الفترة ما بعد أوسلو

6: 2: 5 الإصلاح المطلوب فلسطينياً

6: 2: 6 الإصلاح المطلوب إسرائيلياً وأمريكياً

الفصل السادس

أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية

يناقش هذا الفصل تأثير الضغوط الأمنية الإسرائيلية على التحولات السياسية والاقتصادية الفلسطينية الأخذة في البروز داخل الساحة الفلسطينية في الفترة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993، مفترضاً وبصوره مسبقة بأن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الفلسطينية قد جاءت، في الغالب، بفعل الضغوط السياسية والأمنية الإسرائيلية المباشرة منها وغير المباشرة.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل الى جزأين: الجزء الأول يتناول أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات في الفكر السياسي الرسمي الفلسطيني منذ العام 1973 وحتى نهاية العام 2002. ويتناول الجزء الثاني أثر هذه السياسة على التحولات الاقتصادية الفلسطينية الآخذة في البروز داخل الساحة الفلسطينية في أعقاب اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993.

6: 1 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني

يستعرض هذا الجزء من البحث التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني تجاه إسرائيل ، وما صاحب هذه التحولات من مواقف سياسية جديدة مغايرة لتلك التي سبق الحديث عنها والمطالبة بها. وقد تم حصر هذه التحولات في إطار المواقف الرسمية المعلنة من قبل منظمة

التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينية أينما تواجد في الـــوطن والشتات.

6: 1: 1 التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدولية

كان الحديث عن تسوية الصـــراع العربـــي ــ الإســـرائيلي أو بـــالأحرى الفلســـطيني ــ الإسرائيلي سلمياً وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية (قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمـــن) يعتبر من المحرمات في الفكر السياسي الفلسطيني حتى أوائل السبعينيات من القـــرن العشـــرين ، على اعتبار أن الحديث أو القبول بتسوية هذا الصراع سلمياً وفق القرارات الدوليـــة المتعلقـــة بالقضية الفلسطينية، يعني تنازلاً عن جزء من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرضـــه، فضلاً عن كونه يمثل، في الوقت ذاته، رضوخاً للمطالب والشروط الإسرائيلية الأمريكية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، وجعلها قضية لاجئين لا غير. فما الذي حدث بعد ذلـــك، هـــذا مـــا سنحاول الإجابة علية في سياق السطور القادمة من البحث.

6:1: 1: 1 بداية التحول في الفكر السياسي الفلسطيني

يمثل تبني منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، فـــي دورتـــه الثانيـــة عشرة عام 1974، لمفهوم (إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كـــل جـــزء مـــن الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو انسحاب قوات الاحتلال منها) بداية التحول الفعلي في الفكـــر السياسي الفلسطيني أو بداية مسلسل التنازلات السياسية نحو القبول بتسوية الصراع الفلســـطيني

ــ الإسرائيلي سلمياً وفق القرارات الدولية [328]، رغم ما أحيط به هذا الشعار من عبارات الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد ومرحلية النضال، والتي لا تعدو في كونها عبارات تجميلية من أجل إقناع الجمهور الفلسطيني بقبول هذا الشعار. فكيف يعقل أن تنعت هذه السلطة بالمقاتلة وقد يفرزها واقع دولي بشروط اقلها إنهاء حالة الحرب !

لقد جاء هذا المفهوم " السلطة الوطنية " والذي تحول فيما بعد إلى الدولة الفلسطينية ليحل محل مفهوم " تحرير كامل التراب الفلسطيني " "وإقامة الدولة الديموقراطية العلمانية " التي يعيش فيها العرب واليهود [329] (بعد التخلي عن أيدولوجيتهم الصهيونية) في وفاق دون أي تميز عنصري [330]. تأكيداً للطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، وإبطال دعاوي الحركة الصهيونية التي تسعى لوضع كل اليهود في سلة واحدة، وبالتالي اعتبار أن المصلحة اليهودية في احتلال واحدة، ولا حل للمسألة اليهودية إلا بفلسطين اليهودية الصافية التي تمتد من الفرات إلى النيل لتتمكن من استيعاب أكبر عدد من يهود العالم.

وإذا ما حاولنا رصد الأسباب الكامنة وراء تبني مفهوم السلطة الوطنية، فإننا سنجد أنفسنا أمام سببين؛ أحدهما ذاتي والآخر موضوعي. يتمثل السبب الذاتي في الإحساس بالبون الشاسع ما بين الإمكانيات الفلسطينية وبين الأهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية في التحرر وإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعد إنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين. وهذا

---

[328] - إبراهيم أبراش، " الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية "، مجلة رؤية، ع5، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، كانون ثاني 2001، ص31.

[329] - تنص المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل عام 1968 على " أن اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين ".

[330] - أبو اياد، فلسطيني بلا هويه، دون تحديد مكان وتاريخ النشر، ص 220.

الإحساس بالفرق ما بين الهدف والإمكانات كان وراء قول جمال عبد الناصر لياسر عرفات رئيس حركة فتح: "كم تظن أنه يلزمكم من الوقت كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديموقراطية على كامل فلسطين المحررة "[331].

وكانت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين سباقة في استشعار هذا الخلل الكامن بين الإمكانات والهدف، فمنذ عام 1971 طالبت الجبهة الديموقراطية، بأسلوب غير مباشر، بضرورة تحديد موقف فلسطيني يملأ الفراغ الكامن بين الإمكانات والهدف ، ويجيب عن متطلبات المرحلة، ويفوت الفرصة على قوى عربية تطمح للحلول محل الدور الفلسطيني، حيث رأت الجبهة الديموقراطية بأن شعار التحرير الكامل لفلسطين قد:

" بات مهدداً بالتحول الى مجرد موقف لفظي طالما بقيت النظرة الاستراتيجية في تصور المقاومة لحربها الوطنية بمثل هذا الأتساع، فبين شعار التحرير الكامل ومعطيات الوضع الراهن للنضال الفلسطيني مرحلة وسيطة ترد الأنظمة العربية عليها بمطلب إزالة أثار العدوان على قاعدة الحل السلمي، بينما تقفز المقاومة عليها بكلام يتحدث عن متابعة النضال حتى النهاية ورفض كافة الحلول التصفوية والتسويات "[332].

ويتلخص السبب الموضوعي بضرورة جعل منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى مواقف سياسية تتماشى والتوجهات التسووية لبعض الأنظمة العربية، والتي أخذت في البروز في الفترة

---

[331] - المرجع السابق، ص 135.

[332] - مجلة الحرية 1971/3/15.

ما بعد حرب تشرين أول/أكتوبر 1973 [333]، حيث كثر الحديث في ذلك الوقت عن انسحاب إسرائيلي محتمل من أراضٍ عربية محتلة، إلا انه من المفيد أن نشير الى أن جل الحديث عن الحل السلمي والانسحاب الإسرائيلي كان مصدره الدول الأوروبية أو قرارات الأمم المتحدة أو الدول العربية، أما إسرائيل فكانت السلبية المطلقة هي التي تحكم موقفها. ومع ذلك، فإن مسألة الانسحاب الإسرائيلي أصبحت مطروحة، وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبر عن موقفها من هذا الموضوع، وذلك بأن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية يضع هذه الأرض أمام خيارات ثلاثة [334]: الأول، أن تعود الأرض المسترجعة الى طرف عربي يضمها إليه، علماً بأن الأردن لم يكن يخفي مطامعه في ذلك، بل كان يعتبر الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية [335].

---

[333] - لقد كشفت حرب أكتوبر عام 1973 ليس فقط محدودية الخيار العسكري العربي أمام إسرائيل، بل كشفت أيضاً محدودية الكفاح المسلح الفلسطيني، على الأقل بالطريقة التي مورس بها، كأسلوب وحيد لتحرير فلسطين. فقد كان أقصى ما استطاعت مصر وسوريا، وهما القوتان العربيتان العسكريتان الرئيسيتان المجاورتان لإسرائيل، تحقيقه بعد هجوم مفاجئ على إسرائيل هو إنجاز متواضع للغاية تمثل في "كسر حاجز الخوف " من إسرائيل. ليس ذلك بسبب منعة إسرائيل وقوتها بل أيضاً لاعتبارات دولية، وطبيعة وعمق علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي.

[334] - إبراهيم أبراش، " الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية "، مرجع سابق، ص ص 29ـ30.

[335] - لقد طرح الأردن في آذار 1972 مشروعاً سماه المملكة العربية المتحدة يشمل ضفتي الأردن في مملكة واحدة. وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أن هذا المشروع يتجاوز تمثيلية منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ويندرج ضمن المخططات الصهيونية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

الثاني، أن يتقدم طرف فلسطيني من خارج منظمة التحرير لينصب نفسه ناطقاً باسم الشعب الفلسطيني، أو تنصبه إسرائيل أو إحدى الدول العربية،وهذا أيضاً مرفوض فلسطينياً .
الثالث: أن تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتقيم سلطتها على أية أرض يتم تحريرها.

وبطبيعة الحال فضلت م.ت.ف الخيار الثالث على اعتبار أن هذا الخيار يقطع الطريق على المتربصين بالثورة الفلسطينية والطامعين في سلب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، حيث أكد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف: " أن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي ولن يفرض على شعبنا ، مهما كانت التحديات، مشروع المملكة المتحدة تحت حكم أو وصاية أو فدرالية أو كنفدرالية مع النظام الهاشمي ... سوف تقوم السلطة الوطنية فوراً فوق كل شبر فلسطيني يتم جلاء العدو عنه باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية " [336].

أياً كان السبب ذاتياً أم موضوعياً، فالنتيجة واحدة وهي القبول ضمناً بوجود دولة أخرى على الجزء الآخر من الأرض الفلسطينية "غير المحررة " وبالطبع هي الدولة العبرية. على أية حال، قوبلت السلطة الوطنية آنذاك بمعارضة وتنديد شديدين من قبل بعض التنظيمات التي شكلت لاحقاً " جبهة الرفض " [337] بزعامة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من منطلق "أن طرح شعار السلطة الوطنية خاصة بعد حرب أكتوبر هو طرح مرتبط بالتسوية الأمريكية التي تهدف الى إنهاء الصراع العربي الصهيوني لصالح تثبيت الوجود الصهيوني في الأرض

---

[336] - السيد ياسين، " الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية " شؤون فلسطينية، ع42، كانون ثاني / شباط 1975، ص32.

[337] - تشكلت جبهة الرفض آنذاك من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية القيادة العامة وجبهة التحرير العربية.

العربية" [338]على حد قول أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة، إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عادت وتبنت البرنامج المرحلي والسلطة الوطنية، وذلك في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1983، أي بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت.

لم يتوقف الموقف الفلسطيني عند حد طرح وتبني شعار السلطة الوطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحررة، بل أخذت م.ت.ف تقدم مزيداً من التنازلات السياسية وتتخلى عن مواقف سابقة لها تحت وقع الضغوط العربية والتهديد العسكري الإسرائيلي.

6: 1: 1: 2 التحول من السلطة الوطنية الى الشرعية الدولية

لقد توالت التنازلات الفلسطينية (حينما نتحدث عن تنازلات فلسطينية فأننا نقصِد فيها التخلي عن مواقف سابقة وتبني مواقف جديدة تتماشى والوضع السياسي القائم) منذ ذلك التاريخ (1974) فصاعداً، والتي جاءت أحياناً بفعل الضغوط العربية على الثورة الفلسطينية، والرامية الى انتزاع تنازلات سياسية تحرف م.ت.ف عن مسيرتها النضالية، وتدفعها الى الاعتراف بالأمر الواقع تحت شعار الواقعية كما حدث عام 1981، وذلك عندما سارعت مجموعة من الدول العربية بمباركه وضغط أمريكي الى بلورة مبادرة تعترف بإسرائيل وبقرارات الشرعية الدولية. وقد سميت تلك المبادرة آنذاك "بمشروع السلام العربي" أو " قمة فاس". وكان المطلوب من م.ت.ف أن تبدي موافقتها على المبادرة من باب الواقعية السياسية ونقل الكرة الى ملعب الخصم ، في الوقت الذي لم تبد فيه إسرائيل أي اهتمام يذكر بالمبادرة العربية وغيرها من المبادرات كعادتها.

---

[338] - حديث لأحمد جبريل مع مجلة الى الأمام، بيروت 1974/7/12.

وفي أحيانٍ أخرى جاءت هذه التنازلات نتيجة لضغط عسكري إسرائيلي كما حدث عام 1982، وذلك حينما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان صيف عام 1982 وأجبرت قوات الثورة الفلسطينية على الخروج من بيروت في ظل صمت عربي مريب.

لقد شكل الخروج من بيروت نقطة تحول رئيسية في الفكر السياسي الفلسطيني. فخاسرة بيروت أفقدت م.ت.ف أهم ساحاتها الخارجية. كما أن خسارة بيروت أضعفت من قدرة م.ت.ف على المناورة السياسية، وأفقدتها للخيار العسكري أمام إسرائيل، وجعلتها أكثر استعداداً للتعامل مع أُطروحات ومواقف لم تكن على استعداد لقبولها من قبل.وعلى سبيل المثا ل لا الحصر رفضت م.ت.ف مقررات مؤتمر فاس الأول عام 1981 قبل غزو لبنان بسبب دعوة هذه المقررات الضمنية إلى الاعتراف بإسرائيل. ولكن م.ت.ف عادت وقبلت عام 1982 بمقررات مؤتمر فاس الثاني الداعية إلى نفس الأمر، والفرق هنا هو أن مؤتمر فاس الثاني عقد بعد خروج م.ت.ف من بيروت.

على أية حال، وجدت تلك الضغوط تعبيرها داخل الساحة الفلسطينية في القبول بدايةً بكافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها القرار 242، وهو القرار الذي دأبت م.ت.ف على رفضه والتنديد به منذ صدوره عام 1967من منطلق أن هذا القـ رار يتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ويتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين لا غير. ومن ثم في الاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية إن أبدت الأخيرة رغبة حقيقية بتقديم تنازلات فعلية عن أراضٍ فلسطينية من أجل قيام دولة فلسطينية عليها ، حيث أخذت م.ت.ف تبدي استعدادها للاعتراف بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني كهدف نهائي للنضال الفلسطيني. وهو ما يستشف من قرارات المجلس الوطني في دورته السادسة عشر التي عقدت في الجزائر عام 1983، حيث حدد المجلس خلال هذه الدورة الأهداف الفلسطينية على النحو التالي:

" يرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين والشرق الأوسط لا بد وأن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق ترابنا الوطني الفلسطيني، كما يرى [المجلس] أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل، هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها م.ت.ف على قدم المساواة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين " [339].

وقد عرف المجلس الوطني في دورته السابقة الحقوق الفلسطينية بأنها " الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1974 " [340] أي أن الحقوق الفلسطينية أصبحت مستمدة من الشرعية الدولية وليست حقوقاً تاريخية كما درج الحديث عنها في الميثاق الوطني الفلسطينيوقد استمر الموقف السياسي الفلسطيني على هذا النحو حتى ت فجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والتي حملت في أحشائها بعض ملامح التغير في الفكر السياسي الفلسطيني.

6: 1: 2 التحول من الشرعية الدولية إلى الشرعية الدستورية (الانتخابات)

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 تحولاً جذرياً في الفكر السياسي الفلسطيني. ارتكز هذا التحول في الأساس على نقل الصراع العربي الإسرائيلي من خارج الأرض المحتلة الى الداخل ، وذلك عندما اخذ الشعب الفلسطيني زمام المبادرة في الدفاع عن حقوقه الوطنية

---

[339] - إبراهيم ابراش، الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية "، مرجع سابق ص 37.

[340] - المرجع السابق، ص36.

بيده، بعيداً عن الحلول الإسرائيلية الهادفة الى إيجاد قيادة فلسطينية بديلة عن م.ت.ف في المناطق الفلسطينية لتسير الأمور المدنية والحياتية للسكان الفلسطينيين، على غرار الحكم الذاتي الذي أقترح أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية بين عامي 1978-1979 ، وعلى شاكلته الإدارة المدنية التي اقترحت عام 1983 بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت وتشتتها بين الدول العربية. الى جانب التعاطي مع الحقائق القائمة على الأرض، ومن هذه الحقائق وجود إسرائيل كواقع لا بد من التفاوض معها بعد أن ثبت للقاصي قبل الداني أن الخيار العسكري تجاه إسرائيل لم يعد قائماً بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وتشتتها بين مختلف الدول العربية [341].

في غضون ذلك، وبينما كانت الانتفاضة في اوجها أنعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر عام 1988، معلناً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام 1967، إلى جانب الاعتراف بكافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وهو ما يتماشى والتغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، وما ترتب علية من تراجع في دور م.ت.ف على الصعيدين العربي والدوليمقابل تعاظم دور الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث الدولية بعد فترة غياب عاشتها القضية في أعقاب الخروج من بيروت، وتضاءل فرص العمل العسكري ضد إسرائيل من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة [342].

---

[341] - سري نسيبه، " استمرار الوضع القائم "، جريدة الفجر 1987/8/9.

[342] - أنظر: الموسوعة الفلسطينية، "وثيقة إعلان دولة فلسطين"، ط1، عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1994، ص ص 630-632.

وعلى هذا الأساس، وضعت م.ت.ف إستراتيجية سلام تتساوق والمتغيرات التي طـرأت على الساحة الفلسطينية [343]. ويمكن تلخيص المبادئ الرئيسية لهذه الاستراتيجية كالتالي:

- قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن 242 و 338 كأساس لأية تسوية يتم التفاوض عليها مع إسرائيل.
- القبول الواضح بإسرائيل كدولة شرعية.
- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات سيادة في هذه المناطق، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها.
- رفض واستنكار العنف بكافة أشكاله، وتبني الدبلوماسية كوسيلة للعمل السياسي.

وتجسيداً لهذا التوجه، جاءت المشاركة الفلسطينية ضمن الوفد الأردني في مداولات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991ومن ثم في الدخول في مفاوضات سرية مـع الجانـب الإسـرائيلي ، والتي آلت، في نهاية المطاف، إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993. وقـد تضمن هذا الاتفاق، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة الحكومـة ذاتيـة فلسـطينية ، المجلـس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقاليـة لا تتجـاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 ".

ونصت المادة الثانية منه على ضرورة إجراء انتخابات سياسـية فلسـطينية فـي الضـفة الغربية وقطاع غزة على النحو المبين أدناه:

" من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقـاً لمبادئ ديموقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة

---

[343] - محمد مصلح،" نهاية عهد أم بداية عهد جديد"، من كتاب ما بعد أوسلو، ترجمة محمد فياض صـلاحات، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني 2001، ص16.

دوليين متفق عليها بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام "[344]. وقد تمت الانتخابات الفلسطينية بالفعل في العشرين من كانون ثاني 1996 بمشاركة شعبية فاقت التوقعات، بلغت 80% من بين من يحق لهم الاقتراع (70% في الضفة الغربية و 88% في قطاع غزة)، على الرغم من دعوة عدد من الفصائل والتيارات الفلسطينية أعضائها ومناصريها إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أن تلك الدعوات لم تجد آذان صاغية عند جمهور المقترعين [345].

من الملاحظ أن التركيز الإسرائيلي قد انصب في الاتفاق السابق وسواه حول ثلاث قضايا رئيسية. القضية الأولى تتعلق بالتعاون والتنسيق الأمني بين الطرفين؛ الفلسطيني والإسرائيلي. القضية الثانية تتعلق بقضايا الصراع الأساسية (السيادة على الأرض الفلسطينية، ومستقبل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود ...) والتي تم تأجيل التباحث حولها والبت فيها لمرحلة لاحقة. وهاتان القضيتان قد تم التطرق لهما في الجزء السابق من البحث. أما القضية الثالثة فتتعلق بضرورة أجراء انتخابات سياسية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل إضفاء نوعاً من الشرعية على النظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي خلقته الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية.

وبقدر ما كانت الانتخابات الفلسطينية هامة وضرورية للفلسطينيين، فهي مصلحة إسرائيلية في الوقت ذاته. بالنسبة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فقد كانت هناك حاجة للانتخابات

---

[344] - أنظر: " نص اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع16، مرجع سابق، ص ص175-183.

[345] - لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: خليل الشقاقي، التحول نحو الديموقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني 1996، ص ص 34-36.

وذلك من أجل إضفاء الشرعية على النظام السياسي الناشئ هذا من ناحية. ومن ناحيـــة أخـــرى حتى يتمكن المجلس المنتخب من استلام الصلاحيات والمسؤوليات رسمياً من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية، على أن تعقبها مرحلة جديدة من إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي مـــن بعـــض البلدات الفلسطينية امتداداً لصلاحيات المجلس إلى مناطق فلسطينية جديدة، وكان من المفتـــرض أن تبدأ هذه العمليات بعد مرور ستة أشهر على الانتخابات الفلسطينية لكنها تعرقلت بسبب فـــوز نتنياهو والليكود بالانتخابات الإسرائيلية في أيار 1996.

أما بالنسبة للإسرائيليين، ولأن المسألة الفلسطينية هي جـــوهر قضـــية شـــرعية الدولـــة اليهودية، لم يكن بكاف عقد سلام مع زعامة فردية أو قيادة ذات قاعدة ضيقة، كما كانـــت عليـــه الحال مع دول عربية أخرى. كانوا بحاجة لعقد سلام مع الشعب الفلسطيني، وذلـــك مـــن أجـــل ضمان تأييد الفلسطينيين للعملية السلمية هذا من جانب. ومن جانب أخر، قد تؤدي الانتخابات في " الداخل "، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تهميش مصالح وهموم ومؤسســـات الشـــتات الفلسطيني. فتركيز الاهتمام والطاقـــات الفلســـطينية فـــي الـــداخل ومشـــاغلة ومصـــالحه (أي الاستقلال)، يؤدي بالتالي إلى تهميش الشتات ومشاغله، أي حق العودة[346]. وفي الواقـــع فـــإن الانتخابات ربما أسهمت فعلاً في تسريع عملية تهميش "الخارج"، وهي عمليـــة أطلقهـــا اتفـــاق أوسلو، حيث أخذ البعض في الاعتقاد مثلاً بأن المجلس المنتخب في "الداخل" أكثر شرعية مـــن المجلس الوطني المعين في "الخارج". كما يتساءل البعض عن حدود صلاحيات ووظيفة مجلـــس غير منتخب في الوقت الذي أصبح ممكناً إجراء الانتخابات في أكبر تجمع فلسطيني في الـــداخل أو الخارج. وقد تُضعف مؤسسات منظمة التحرير الأخـــرى حـــين يبـــدي المجلـــس المنتخـــب ومؤسسات السلطة الرغبة في القيام بالكثير من وظائف تلك المؤسسات في "الخارج"، وخاصـــة بعد أن تفقد مؤسسات الخارج مصادر دعمها وتمويلها. وهذا الشيء قد تحقق فعلاً بعد أن انتقلت

---

[346] - المرجع السابق، ص ص 32-41.

غالبية مؤسسات منظمة التحرير من الخارج إلى الداخل، حيث أخذت الأنظار تتجه نحو متطلبات الداخل واحتياجاته على حساب هموم وتطلعات فلسطيني الشتات.

6: 1: 3 النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في الفترة ما بعد أوسلو

تألف النظام السياسي الفلسطيني بموجب اتفاقيتي أوسلو وطابا عامي 1993 و 1995 من ثلاث سلطات هي:

1. **السلطة التشريعية (المجلس المنتخب)**، وهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ عددهم (88) عضواً، وقد تم انتخابهم من قبل الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيهم سكان مدينة القدس الشرقية) عبر انتخابات حرة ومباشرة جرت في العشرين من كانون ثاني عام 1996، ويتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي [347]، ويعتبر جزءاً من المجلس الوطني الفلسطيني [348].
2. **السلطة التنفيذية**، وهم أعضاء الحكومة الذاتية الفلسطينية وتشمل:

ا –رئيس السلطة التنفيذية المنتخب مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني وفقاً لإحكام قانون الانتخابات الفلسطيني [349].

ب-أعضاء الحكومة الذين في معظمهم هم أعضاء في المجلس التشريعي المنتخب يختارهم رئيس السلطة التنفيذية، ويقدمهم للمجلس للمصادقة عليهم في أول جلسة يعقدها المجلس للتصويت على منح الثقة بهم.

---

[347] - المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي، المادة 34، ص19.

[348] - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، المجلس التشريعي والمفاوضات، آفاق برلمانية ، رام الله: مواطن، 1997، ص3.

[349] - المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي، المادة 50، ص ص 26-27.

ج-الأعضاء غير المنتخبين يختارهم الرئيس ويقدمهم للمجلس للمصادقة عليهم على أن لا يتجاوز عددهم 20% من أعضاء الحكومة الفلسطينية.

3. **السلطة القضائية**، وهي السلطة التي تتولاها المحاكم والقضاة على اختلاف درجاتهم واختصاصهم ضمن النظام الذي ينص علية القانون، ويحفظ بموجبه للقضاء والمتقاضين الضمانات اللازمة. والقضاة هم أناس مستقلون في ممارسة وظيفتهم ويصدرون قراراتهم وأحكامهم من خلال المحكمة، وتنفذ هذه الأحكام باسم الشعب العربي الفلسطيني [350].

إلا أن السلطة القضائية، رغم أهميتها، لم تلق العناية التي تستحقها من قبل السلطة الفلسطينية وبقيت في حالة من الانهيار، إذ لم يصادق حتى الآن على قانون استقلال القضاء الذي أعده المجلس التشريعي وأحاله الى الرئيس الفلسطيني للمصادقة عليه حسب القانون [351].

ومن الجدير ذكره أن السلطة الفلسطينية قد ورثت عن الاحتلال الإسرائيلي مجموعة متباينة من القوانين والتشريعات بحكم تعدد مصادرها، حيث تعاقب على حكم فلسطين دولاً مختلفة تركت ورائها تراثاً ضخماً من التشريعات والقوانين لم يعدل أو يلغى منها إلى القليل.

هذا، وقد حدّدت الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية وخاصة الاتفاقية الفلسطينية ــ الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخة في28 أيلول 1995 حدود وصلاحيات النظام السياسي الفلسطيني بشكل دقيق ومفصل، وهذا ما يتضح من نص ومضمون الاتفاقية،

---

350 - المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي، المادة 88، ص43.

351 - أحمد قريع، " الدولة الفلسطينية بين حقائق والواقع وآفاق المستقبل "، مجلة صامد الاقتصادي، ع118، تشرين الأول ــ تشرين الثاني ــ كانون الأول، 1999 ص 14.

حيث نصت المادة السابعة عشر منها على أنه: "1. بمقتضى إعلان المبادئ [تفـــاق أوســـلو] فإن ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء:

ا- القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القــدس، المســتوطنات، المواقع الأمنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، العلاقات الدولية والإسرائيلية...

ب- تمتد الولاية الوظيفية للمجلس الى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أية اتفاقية مستقبلية، والتي يمكن التوصل إليها بين الطــرفين خـــلال المرحلة الانتقالية.

ج- تمتد الولاية القانونية والإقليمية على جميع الأفراد ما عــدا الإســرائيليين إلا إذا نصـــت الاتفاقية خلافاً لذلك.

ح- سيكون للمجلس، ضمن سلطته، صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية كمـــا هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية

4- ستكون للمجلس، من خلال الحكم العسكري الإسرائيلي سلطة على مناطق لا تقع تحـــت الولاية الإقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل الى المجلس، وعلى الإســرائيليين. لهذه الغاية الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقى على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذيـــة وقضائية ضرورية بناءً على القانون الدولي" [352].

خولت المادة الثامنة عشر من الاتفاقية المرحلية رئيس السلطة التنفيذية عدة صـــلاحيات تشريعية [353]:

---

[352] - أنظر: " وثائق "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع24، بيروت، 1995، ص ص210-211.

[353] يتمتع رئيس السلطة التنفيذية بموجب اتفاق إعلان المبـــادئ الفلســـطيني ــ الإســـرائيلي ، بالصـــلاحيات التشريعية التالية:

ا-صلاحية مبادأة التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس.

1- التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكريةوالتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ ، أو هذه الاتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.

2- على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

3- يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

4- بدون إجحاف لأحكام البند الرابع أعلاه، فإن الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية إمكانه لفت نظر اللجنة لأية تشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من أجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات، وستنظر اللجنة القانونية إلى أية تشريعات رفعت إليها في أقرب فرصة ممكنة" [354].

وبعد قراءة بنود الاتفاقية المرحلية آنفة الذكر يخرج المرء بانطباع وحيد شديد الوضوح، هو إصرار إسرائيل على فرض أكثر ما يمكن من القيود على الفلسطينيين، وعرقلة مساعيهم لتحقيق حكم ذاتي محدود، وضمان ألا يؤدي هذا الحكم الذاتي المحدود إلا إلى تغييرات طفيفة في الوضع الداخلي الفلسطيني. ففي المقام الأولستظل إسرائيل مسيطرة على الأمن ككل ، والفكرة وراء ذلك، هي أن الجيش الإسرائيلي يمكن أن يعود في أي وقت يشاء، وهو يواصل السيطرة في جميع الأحوال على الحدود والطرق والمستوطناتوبطبيعة الحال على القدس .

ب-صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلس.

ج-صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة لها علاقة بأية أمور وضمن أي مجال نص عليه أية تشريعات أولية تبناها المجلس.

354 - مجلة الدراسات الفلسطينية، المرجع السابق، ص211.

وفي المقام الثاني، فأن جميع الإجراءات الفلسطينية يجب أن تبلغ للإسرائيليين للحصول على موافقتهم، وينطبق الشيء نفسه على القوانين المزمع سنها. وفي المقام الثالث، وكما يوحي بذلك الاتفاق الاقتصادي الموقع في باريس قبل اتفاق طابا، ستخضع الحياة الاقتصادية الفلسطينية لهيمنة الإسرائيليين. ويتضح ذلك أو يستشف من أقوال محمد زهدي النشاشيبي، وزير المالية السابق في السلطة الفلسطينية، حين قال بأن: " الاتفاق الاقتصادي قد جرى تصميمه على وجه الخصوص لمنع الحصول على أي نوع من الاستقلال الفلسطيني "[355].

بالإضافة إلى ذلك، فإن قرارات السلطة الفلسطينية أو المجلس المنتخب (المجلس التشريعي) يجب أن تعرض على لجنة مشتركة إسرائيلية فلسطينية، وإذا لم يعترض الجانب الإسرائيلي خلال ثلاثين يوماً على قراراتها تعد سارية المفعول، وفي حالة الاعتراض يعاد الموضوع الى المجلس، فإسرائيل لها حق الفيتو على أي قرار يصدر عن السلطة[356]، وهو من شأنه أن يجعل للجانب الإسرائيلي اليد العليا في رسم السياسات الفلسطينية بما يتناسب ومصالحه السياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول بأن الفكر السياسي الفلسطيني قد مر بعدة تحولات هامة كان لها أبرز الأثر فيما نحن فيه اليوم من الأضطراب والفوضي السياسية، فبعد الحديث عن التحرير الشامل، وعن الدولة الديموقراطية العلمانية في كل فلسطين، تقلص الهدف الوطني إلى دولة مستقلة على جزء من فلسطين، ووصل اليوم إلى حكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة مقلص ومحدود الصلاحيات بموافقة إسرائيل وتحت مراقبتها، على أمل

---

[355] - جريدة الحياة الجديدة 1994/5/10.

[356] - هاني الحسن، العلاقة بين مؤسسات (م.ت.ف) ومؤسسات السلطة الوطنية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 1996، ص ص50-51.

إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح فيهما مستقبلاً. ولا يبدو تحقيق مثل هذا الهدف المتواضع أمراً مؤكداً في هذه المرحلة.

لقد أثارت هذه التنازلات وغيرها التساؤل لدى قسم هام من الشعب الفلسطيني حول حكمة أو صواب القرارات التي تتخذها قيادة المنظمة، وخاصة حينما تكون هذه القرارات قد جاءت، في الغالب، بفعل ضغوط خارجية وليست بناء على إرادة وتوجه ذاتي فلسطيني كما يفترض لها أن تكون.

6: 1: 4 الجدل حول شرعية المقاومة

منذ التوقيع على اتفاق أوسلو رسمياً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في الثالث عشر من أيلول عام 1993 في واشنطن، ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ بقيام السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية وتوليها بعض المهام الأمنية والإدارية داخل هذه المناطق، أخذت الساحة الفلسطينية تشهد نقاشاً وجدلاً متزايداً بين مختلف أطياف العمل السياسي الفاعلة داخلالساحة الفلسطينية حول العملية السلمية بين مؤيد ومعارضٍ لها ، وكيفية إدارة الصراع مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ويصنف الأستاذان احمد ساطع الخالدي وحسين جعفر الجدل الدائر داخل الساحة الفلسطينية في إطار ست مدارس فكرية سياسية [357]، عبر أصحابها أو مؤيدوها عن مواقف متباينة من التسوية السلمية باعتبارها الفرصة المتاحة حالياً للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي

---

[357] - أنظر: صخر حبش، " عشرة حقائق حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة "، السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999، ص ص76-80.

كما يردد مؤيدوها ، ويمكن تصنيف هذه المدارس في إطار ثلاثة اتجاهات رئيسية على النحو التالي:

أولاً، المؤيدون للتسوية السلمية. ينطلق " المؤيدون " من فكرة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من التراب الفلسطيني المهدد اكثر من أي وقت مضى بالمصادرة والاستيطان اليهودي ، وعدم إضاعة الفرص المتاحة دون أن يكون ذلك على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعدم الاستسلام لمشاعر الإحباط والعدمية،والتحلي بالجرأة والثقة ، وأن نتائج المفاوضات تتوقف، الى حد كبير، على قدرة الفلسطيني على إدارتها بنفس طويل، وأن الميزان الديموغرافي سيبقى راجحاً لمصلحة الجانب الفلسطيني في المدى البعيد حتى مع استمرار تدفق اليهود من مختلف أنحاء العالم دون توقف [358]. يمثل هذا الاتجاه حركة فتح والحركات الفلسطينية القريبة منها كحزب الشعب وحزب فدا وبعض المثقفين الفلسطينيين.

ثانياً، المعارضون للتسوية السلمية. يعارض هذا الاتجاه من حيث المبدأ الاعتراف والتفاوض مع إسرائيلويظرون الى الصراع مع إسرائيل على أنه صراع أجيال ، ويشددون على خيار المقاومة حتى زوال الاحتلال. ويعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة الأمريكية، حليف إسرائيل الأساسي ومصدر قوتها وقدرتها على البقاء، لن تبقى الى الأبد القوة الدولية المهيمنة في المنطقة أو العالم، كما أن دعمها لإسرائيل قد يتآكل أو يتراجع مع مرور الزمن. في الوقت ذاته لا يعارض هذا الاتجاه التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها أحد إفرازات أوسلو،هذا ما يستشف من تصريحات قادة حماس ، حيث يقول إسماعيل أبو شنب: " إن حركة حماس التي عارضت اتفاق أوسلو منذ البداية وما زالت تعتبره خطأً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، من حيث كونه يتجاهل

---

[358] - حديث لإسماعيل أبو شنب، جريدة الحياة اللندنية، 1999/4/18.

الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه ومقدساته، ويقبل بوجـود الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية، وفي نفس الوقت يتخلى عن خيـار المقاومـة ويسلك دهاليز المفاوضات، هذه الانتقادات والمواقف من أوسلو لا تدفعنا لتجنب الخـوض في بعض معطيات هذا الاتفاق، لاسيما، وأنه أوجد واقعاً فلسطينياً هو السـلطة الوطنيـة الفلسطينية على أجزاء من الوطن الفلسطيني" [359].يمثل هذا الاتجاه الجماعـات الدينيـ ة ذات التوجه الإسلامي كحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ثالثاً، الوسطيون. لا يعارض " الوسطيون " من حيث المبدأ التفاوض مع إسـرائيل، لكن ليس تحت سقف أوسلو الذي تجاوز، من وجهة نظرهم، الثوابت الوطنية التي اجمـع عليها الشعب الفلسطيني ومؤسساته، والمتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران عـام 1967 [360]. يمثل هذا الاتجاه الحركات الفلسطينية ذات التوجه اليساري كالجبهة الشـعبية والجبهـة الديموقراطية.

ومما لا شك فيه، أن الاتجاهات الفلسطينية الجديدة أو التحولات التي طـرأت علـى التفكير السياسي الفلسطيني في الفترة ما بعد اتفاق أوسلو كان لها أن تحدث بالضـرورة تحولاً في أشكال وأساليب النضال الفلسطيني ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، فثمة مـن

---

[359] - أنظر: "بيان القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديموقراطية تندد فيه بتوقيع الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع16، خريف 1993، ص ص219-220. وانظر أيضاً، تيسير خالـد، " نهايـة المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة "، السياسة الفلسطينية، ع21، مرجع سابق، ص ص64-69.

[360] - أبو مازن " استمرار عسكرة الانتفاضه يعني استكمال الدمار "، جريدة القدس بتاريخ 2002/12/2، ص22

هو مع التفاوض " وحده " لأنه الكفيل بتحقيق الأهداف، وثمة من هو مع القتال " وحده " حتى النصر، وثمة من يمزج جزئياً أو كلياً بين المنهجين.

ولعل ابلغ من عبر عن وجهة النظر الأولى هو محمود عباس (أبو مازن) المهندس الفلسطيني لاتفاقات أوسلو،أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حين قال: " بأننا لم ندخل عملية أوسلو من أجل مقاتلة الإسرائيليين وإنما سعياً باتجاه التفاوض معهم. فنحن لم ندخل لنقاتل هذا الجيش حتى يخرج وإنما نتفاوض معه حتى يخرج، والدليل على ذلك أننا بدأنا باتفاق غزة وأريحا ثم استعدنا 42% من الضفة الغربية بدون قتال ثم بدأنا في التفاوض على ما تبقى من الأرض "[361]. وعلى صعيد أخر، فإن خير من عبر عن وجهة النظر الثانية هم قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما من القوى الوطنية الفلسطينية. ففي اكثر من مقابلة صحفية وتلفزيونية، أوضح قادة الحركتين وجهة نظرهم كاملة، فهؤلاء، استناداً الى كل الحقوق الدينية والوطنية والدولية، ينادون باللجوء الى كافة أشكال المقاومة وبالذات " العمليات الجهادية " القادرة وحدها على إنجاز " توازن الرعب " الاستراتيجي مع إسرائيل. ولأن الدولة العبرية متفوقة بالأسلحة التقليدية وبالطبع غير التقليدية، فإنه ما من مجال لمواجهتها سوى بالسلاح وبخاصة بالعمليات فهذه الأخيرة القادرة على إجبار إسرائيل على الانكسار والرحيل ، مع مستوطناتها، عن مناطق 1967. علماً بأن مواصلة العمليات الجهادية ستؤدي، مع الزمن، الى تحرير كامل التراب الفلسطيني الذي هو وقف إسلامي [362].

أما أصحاب وجهة النظر الثالثة فهم المؤيدون لحصر العمليات العسكرية والجهادية ضد الجنود الإسرائيليين والمستوطنين في الضفة الغربية وغزة، من منطلق حق الشعب الفلسطيني كشعب تحت الاحتلال في المقاومة المسلحة، الأمر الذي تقره كافة المواثيق والمعاهدات الدولية. ولتفادي أيضاً الضغوط الدولية الممارسة على الشعب الفلسطيني وقيادته للوقوف ضد هذا النوع

---

[361] - جريدة القدس 2002/12/3 وفي 2002/12/16 وفي 2002/12/18.

[362] - مدحت الزاهد، " حرب الاستقلال الفلسطينية وفن إدارة الصراع "، 2002/8/28، ص ص1-8. على العنوان التالي في الانترنت: http:// www. Palpeople org/82+83/alzahed. htm

من العمليات الذي يستهدف المدنيين داخل الخط الأخضر (إسرائيل). ولإحباط المخططات الإسرائيلية الرامية الى وسم النضال الفلسطيني بالإرهاب وتجنيد أكبر عدد ممكن من حكومات العالم للوقوف ضد المشروع الفلسطيني الهادف لإنهاء الاحتلال. يمثل هذا التوجه الاتجاه الغالب في صفوف حركة فتح وبعض الحركات الفلسطينية كالجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وقطاع واسع من المثقفين الفلسطينيين [363].

وفي تقديرنا، أن العمليات العسكرية والجهادية داخل الخط الأخضر (إسرائيل) قد جعلتنا كفلسطينيين مجرد "إرهابيين"جعلت النضال الفلسطيني مجرد إرهاب في أعين العالم ، وبخاصة في العالم الغربي بعد الحملة العالمية ضد ما يسمى " بالإرهاب " عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، واستغلال إسرائيل لهذه الأحداث لوسم النضال الفلسطيني بالإرهاب وتجنيد العالم للوقوف ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني، ناهيك عن الدمار الذي يلحق بالمجتمع الفلسطيني وبناه التحتية من قبل قوات الاحتلال بعد كل عملية بذريعة الانتقام والرد على العمليات.

وينبغي أن تقتصر هذه العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متواصل ومستمر، حتى لا يشعر هؤلاء بالاستقرار والآمان في هذه المناطق، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى تفجر الجدل بين الإسرائيليين حول العبء الأمني للمستوطنات

---

[363] - في أعقاب العمليتين الفدائيتين التين حدثتا في نيسان عام 1995 في قطاع غزة وأديا الى مقتل سبعة مستوطنين يهود، وصف وزير البيئة في حكومة رابين يوسي سريد هذا الأمر بأنه "حيوي " لازالة بعض المستوطنات المنعزلة والاستفزازية مثل مستوطنة نتساريم في قطاع غزة، والتي وصفها بأنها: "عظمة في حلق" الفلسطينيين. انظر: Beseiged Settlements: Are They Worth Keeping ?". New York Times.10April 1995.P.A9."

والمستوطنين اليهود، وضرورة التخلص منها من طرف واحد لضمان سلامة الجنود المكلفين بحراستها، بما في ذلك المستوطنين أنفسهم. أو الضغط على الحكومة الإسرائيلية للدخول في مفاوضات حقيقية مع الجانب الفلسطيني يتم بموجبها تفكيك المستوطنات وإجلاء المستوطنين عن الضفة والقطاع.

وهذا لا يعني أن الرد الإسرائيلي على هذا النوع من العمليات لن يكون أقل قسوة، لكنه يظل معزولاً ويمكن حصاره،خلافاً للعمليات التي تعقب التفجيرات داخل الخط الأخضر.

ومعنى هذا أن تركيز الضربات في الضفة والقطاع، بعمليات قوية ومتلاحقة، يمكن أن يحقق نتائج أكثر إيجابية لصالح النضال الفلسطيني، من تفجيرات كبرى ومدوية، تشفي الغليل الفلسطيني والعربي الذي تصنعه آلة الحرب الإسرائيلية.

وتؤكد استطلاعات الرأي العام ما نحن ذاهبون إليه من ضرورة حصر العمليات العسكرية والجهادية ضد الجنود والمستوطنين اليهود المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي الاستطلاع الذي أجره مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في أيار 1995، أبدى 70% من المستطلع أراءهم تأييدهم لحصر العمليات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الجنود والمستوطنين اليهود، في حين أعرب 18% منهم عن تأييدهم للعمليات العسكرية ضد أهداف مدنية إسرائيلية [364].

---

[364] - لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: خليل الشقاقي، التحول نحو الديموقراطية في فلسطين، مرجع سابق، ص ص 14-15.

ولنا في التجربة اللبنانية أيضاً خير مثال، فقد استطاع حزب الله - بفعل الضربات المتلاحقة التي وجهها الى قوات الاحتلال داخل الجنوب اللبناني المحتل، وما نتج عنها من خسائر بشرية، الى جانب الضغط الداخلي الممارس على صناع القرار في إسرائيل من قبل حركة الأمهات الأربع الإسرائيلية المطالبة بانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان – إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان عام 2001 دون قيدٍ أو شرط بعد ما يقرب من 22 عاماً من الاحتلال.

6: 2 أثر السياسة الأمنية الإسرائيلية على التحولات الاقتصادية الفلسطينية

6: 2: 1 توطئة

عملت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 على ربط الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة) بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعله تابعاً له بشكل كامل. وما انفكت إسرائيل عن مرماها هذا حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، ولكن بأسلوب ومصوغ جديد يحظى بموافقة فلسطينية هذه المرة كما يوحي بذلك اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في التاسع والعشرين من نيسان 1994، وسلوك السلطة الفلسطينية الاقتصادي.

فبعد أن اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على إيجاد حل " سلمي " للقضية الفلسطينية يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، يبدأ بإقامة سلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن يتلوها في مرحلة لاحقة مفاوضات حول الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة كما أشرنا سابقاً، عمل الطرفان إلى جانب ذلك على إيجاد مصوغ رسمي وقانوني ينظم العلاقات الاقتصادية بينهما على النحو المبين أدناه:

" ينظر الطرفان [الفلسطيني والإسرائيلي] إلى الحقل الاقتصادي كحجر أساس في علاقتهما المتبادلة بهدف تعزيز مصلحتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسوف يتعاون الطرفان في هذا الميدان من أجل إنشاء قاعدة اقتصادية سليمة لعلاقتهما التي ستحكم في المجالات الاقتصادية المتنوعة بمبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل طرف والمعاملة بالمثل والمساواة والإنصاف " [365].

ومن أجل الوقوف على حقيقة التعاون الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي وأثره على الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني في الفترة ما بعد اتفاق أوسلو ، قمنا بتجزئة هذا الموضوع إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، ويتناول الجزء الثاني العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، أما الجزء الثالث فيتناول الوضع الداخلي الفلسطيني في الفترة ما بعد اتفاق أوسلو. ومن ثم ننتقل إلى الحديث عن الإصلاح المطلوب فلسطينياً والمفروض إسرائيلياً وأمريكياً على السلطة الفلسطينية.

6: 2: 2 وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

اتبعت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 سياسة اقتصادية تستهدف من وراءها خنق الاقتصاد الفلسطينيوجعله في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل. وقد طالت هذه السياسة الأرض والمياه والبنى التحتية والمرافق العامة والتجارة

---

[365] - أنظر: " برتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة الشعب الفلسطيني "، السياسة الفلسطينية، ع3-4، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف 1994، ص 206 (ديباجة البروتوكول). ويسمى هذا البروتوكول ببرتوكول باريس الاقتصادي أو باتفاق باريس الاقتصادي.

الخارجية والصناعة، إضافة إلى خلق فئات وجماعات فلسطينية لها مصالح اقتصادية مع الجانب الإسرائيلي. ففي مجال الأرض والمياه، خسر الفلسطينيون أثناء سنوات الاحتلال السيطرة على مواردهم الطبيعية، وتمت مصادرة أراضيهم ومصادر مياههم. وعمدت سلطات الاحتلال إلى انتزاع أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، وأكبر كمية من مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المرجح أن يكون الإسرائيليون قد سيطروا على أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية عندما قام الحكم الذاتي المحدود العام 1994 [366]. كما تشير معظم التقديرات إلى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يسمح باستعمال إلا حوالي 15% إلى 20% من مصادر مياههم [367]ولقد تم بناء مستوطنات يهودية على الأراضي الفلسطينية المصادرة . وتشير التقارير إلى أن عدد المستوطنات قد بلغ 176 مستوطنة في الضفة الغربية العام 1990 (تشمل 28 مستوطنة في منطقة القدس) و18 مستوطنة في قطاع غزة [368].

وقد أدى بناء المستوطنات وما رافقها من شق طرق التفافية لربط هذه المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل مباشرة، إلى تقطيع الصلة الجغرافية في أراضي الضفة الغربية

---

366 - فضل النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2003، ص53.

367- World Bank. Developing The Occupied Territories An Investment in Peace , Washington D.C World Bank Publications , 1993, Vol.17:54

368 - يقدر عدد المستوطنات التي بنيت في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية أوسلو بـ 44 مستوطنة. ومن المعروف أنه بعد توقيع اتفاقية واي ريفر حث أرائيل شارون وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت ، المستوطنين على الإسراع في بناء المستوطنات على أعالي التلال قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، ويقدر عدد المستوطنات التي تم بناؤها بعد خمسة أشهر من ذلك بـ 16 مستوطنة. أنظر:

New York Times , 3 March 1999

وحولها إلى كنتونات منفصلة عن بعضها البعض، مما قلص من حجم السوق الفلسطيني المحدود أصلاً وحرم الاقتصاد الفلسطيني من الحد الأدنى من متطلبات التنمية.

أما فيما يخص الإنفاق العام على البنى التحتية والمرافق العامة، فقد قلصت إسرائيل من حجم هذا الإنفاق إلى أدنى مستوى له، إذ لم يتجاوز حجم الإنفاق العام على البنى التحتية والمرافق العامة لعام 1993 مثلاً عشرة ملايين دولار، أي خمسة دولارات للفرد الواحد. علماً بأن إسرائيل كانت تجني من الضرائب المفروضة على الفلسطينيين على اختلاف مسمياتها وأشكالها ما يتراوح بين 15% إلى 25% من الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني في السنة [369]. وبدلاً من إنفاق هذه الموارد المتأتية من الضرائب على المرافق والخدمات العامة والبنية التحتية الفلسطينية تم تحويل معظمها إلى الخزينة الإسرائيلية، مما جعل هذه المرافق والبنية التحتية في وضع سيئ ومتدن مقارنة بأوضاع البنى التحتية في البلدان العربية المجاورة ناهيك عن إسرائيل.

وفي المجال التجاري، سيطرت إسرائيل على التجارة الداخلية والخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، وحولت الاقتصاد الفلسطيني إلى ثاني أكبر مستورد للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وحرمت الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى الأسواق العربية والدولية، كما استطاعت على صعيد التجارة الداخلية تأمين تفوق إنتاجها ومنافسته للمنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية عن طريق المساعدات والدعم الذي تقدمه لمنتجيها.

لقد أدى هذا الوضع إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني لكثير من صادراته للأسواق الخارجية، وإلى أن تصبح تجارته الخارجية محصورة مع إسرائيل، ففي العام 1993 كان 94%

---

[369] - فضل النقيب، مرجع سابق، ص58.

من الاستيراد الفلسطيني يأتي من إسرائيل و 82% من الصادرات الفلسطينية تذهب لإسرائيل[370].

أما قطاع الصناعة فليس بأحسن حال من الحال التجاري، فقد رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح التراخيص لإنشاء صناعات حديثة، أو لتوسيع الصناعات القائمة. كما منعت إسرائيل استيراد الآلات الحديثة اللازمة لإقامة المصانع الجديدة، أو تطوير الصناعات القائمة، وبالتالي إجبار صاحب رأس المال الفلسطيني على استيراد الآلات القديمة من المصانع الإسرائيلية.

أما فيما يخص قطاع النقد والمال، فقد أغلقت إسرائيل جميع البنوك العربية عشية الاحتلال، فيما سمحت لكل من بنك فلسطين في غزة وبنك القاهرة عمان في الضفة الغربية للعمل في عامي 1981 و 1986 على التوالي مما حرم الاقتصاد الفلسطيني طيلة السنوات الماضية من التسهيلات المصرفية [371].

أما فيما يتعلق بالفئات والجماعات الفلسطينية ذات العلاقة الاقتصادية المباشرة بإسرائيل، فمن الطبيعي أن يكون الاحتلال قد خلق مصالح لفئات معينة ترتبط مصالحها بالاقتصاد الإسرائيلي. ويمكن تحديد ثلاث فئات أرتبط دخلها بالاقتصاد الإسرائيلي وهي:

* التجار الذين يستوردون من أو يصدرون إلى إسرائيل.

---

[370] - حسبت هذه الأرقام من جداول 3و4و5و6 الواردة في دراسة محمود الجعفري، التجارة الفلسطينية – الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000.

[371] - سامي مقداد، " أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين "، مجلة رؤية، ع 10، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، تموز 2001، ص 75.

* أصحاب المشاغل والمصانع الذين يعملون بالتعاقد الباطني مع مؤسسات إسرائيلية.

* العمال الذين يعملون في إسرائيل أو في المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن القول أنه لم يظهر لهذه الفئات أي تعبير سياسي مناهض للمشروع الوطني بالتحرر والاستقلال طيلة سنوات الاحتلال. ولقد كان استمرار تلك الفئات بالارتباط الاقتصادي مع إسرائيل ينبع من حاجة اقتصادية ملحة. وقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 التفاف كل فئات المجتمع الفلسطيني حول المشروع الوطني، ولم تلعب المنفعة الاقتصادية المتأتية من إسرائيل دوراً سلبياً أثناء الانتفاضة، ولم تكن عاملاً مثبطاً للانتفاضة [372].

وكنتيجة حتمية لكل الممارسات سالفة الذكر، حدثت تشوهات عميقة في الاقتصاد الفلسطيني، وتتمثل هذه التشوهات في النواحي التالية:

1. التبعية الشديدة للاقتصاد الإسرائيلي.
2. تردي أوضاع البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة.
3. ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية للاقتصاد الفلسطيني، ومنها:

أ – ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث يعاني من محدودية التنوع وانخفاض معدل الربح.

ب- وبالنسبة لقطاع الزراعة، فتتمثل المشكلة في إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الزراعية، حيث أن عشرات الآلاف من الأطنان الزائدة عن حاجة السوق الفلسطينية تباع في السوق المحلية، أو للمصانع الإسرائيلية بأسعار أقل من التكلفة أو تتلف.

ج- كما أن قطاع السياحة يعاني من ضعف شديد ونقص في المرافق والشركات السياحية.

---

[372] - فضل النقيب، مرجع سابق، ص 60.

4. عدم وجود قطاع مصرفي فلسطيني يقدم التسهيلات المصرفية.

6: 2: 3 العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي

في التاسع والعشرين من نيسان 1994 وقع الجانبان ؛ الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقاً لتنظيم العلاقة الاقتصادية بينهما خلال الفترة الانتقالية، سمي باتفاق باريس الاقتصادي نسبةً إلى البلد الذي وقع فيه الاتفاق. وقد تضمن هذا الاتفاق إحدى عشرة مادة بالإضافة إلى الديباجة، حددت المادة الأولى منه إطار ومدى هذا البرتوكول، فيما اهتمت المادة الثانية باللجنة الاقتصادية المشتركة المزمع إنشائها للبت في القضايا الاقتصادية التي قد تبرز من حين والآخر، أما المادة الثالثة فتتناول ضرائب وسياسات الاستيراد، وتتناول المادة الرابعة القضايا النقدية والمالية، فيما تختص المادة الخامسة بالضرائب المباشرة، والسادسة بالضرائب غير المباشرة، ثم تتناول المادة السابعة موضوع العمل، والثامنة للزراعة والتاسعة للصناعة والعاشرة للسياحة، ثم يختتم بالمادة الحادية عشرة التي تناولت قضايا التأمين [373].

وبعد قراءة متأنية لبنود الاتفاقية الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، يمكن لنا أن نلاحظ [374] أن الاتفاقية الاقتصادية قد منحت الجانب الفلسطيني، ولأول مرة، مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية للشعب الفلسطيني وذلك من أجل تعزيز وتطوير البنية الاقتصادية للمناطق الفلسطينية المحتلة، حيث أعطت الاتفاقية للفلسطينيين كامل الصلاحيات

---

[373] - لمزيد من المعلومات حول بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، أنظر: "وثائق "، السياسة الفلسطينية، ع 3-4، مرجع سابق، ص ص 206-224.

[374] - تم صياغة هذه الملاحظات بناءاً على دراسات سابقة أعدت من قبل عدد من الباحثين الفلسطينيين، ونشرت في مجلة السياسة الفلسطينية في العدد رقم 3-4 صيف وخريف 1994.

المتعلقة بالضريبة المباشرة والإشراف على البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية والتشريع الاقتصادي الذي لا صلة له بإسرائيل وميزانية السلطة الفلسطينية. كما أن الاتفاقية قد منحت الفلسطينيين حرية معينة في مجال حركة السلع والأيدي العاملة الفلسطينية.

إلا أن الاتفاقية لم تكن بمستوى آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في التحرر من قبضة إسرائيل وهيمنتها الاقتصادية، حيث نجحت إسرائيل من خلال الاتفاقية في التدخل في العديد من القضايا الاقتصادية التي تخص الجانب الفلسطيني. كما أن إسرائيل قد نجحت في التقليل من الآثار السلبية المتوقعة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، وجاء ذلك على حساب المستهلك والمنتج الفلسطيني، وعلى حساب استقلالية القرار الفلسطيني.

ونسجل هنا بعض الملاحظات العامة التي تخص الاتفاقية في إطارها العام:

1. قامت الاتفاقية أساساً على فكرة التجارة الحرة بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وقامت أيضاً على أساس فكرة الاتحاد الجمركي بينهما مع بعض الإستثناءات.

وتتمثل فكرة الاتحاد الجمركي بتجارة حرة بين الطرفين، وتوحيد الضرائب الجمركية على الواردات مع أي طرف ثالث. بل أن الاتفاق تعدى ذلك بفرض نظام السياسة الجمركية الاستيرادية الإسرائيلية والضرائب غير المباشرة على مناطق الحكم الذاتي. أما الاستثناءات فتملت بالسماح في استيراد بعض السلع من الدول العربية دون التقيد بالنظام الجمركي الإسرائيلي، ولكن تم تحديد كميات هذه السلع بصورة لا تسمح بمنافسة المستوردين والمنتجين الإسرائيليين. كما أن الاتفاقية لم تعط الطرف الفلسطيني صلاحية منع السلع الإسرائيلية المشابهة من دخول سوق الحكم الذاتي.كما جاءت عملية الاستيراد من الدول العربية بشروط تتعلق بالمنشأ والقيمة المضافة إلى الإنتاج النهائي من الدولة المصدرة.

ما يهمنا هنا هو فكرة الاتحاد الجمركي، بالرغم من استثناءاتها فهي في العادة تقوم بين دول أو كيانات تصبو إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد يكون التكامل الاقتصادي بمفهوم المركز والمحيط هو من أهداف إسرائيل. ولكن هل هذا هو هدف اقتصادي فلسطيني ؟ وهل يعقل أن تقتنع القيادة الفلسطينية أن الاندماج مع الاقتصاد الإسرائيلي أفضل من الاندماج مع الاقتصاد العربي ؟ وهل هذه هي استراتيجية فلسطينية أم أنها من ضرورات المرحلة الانتقالية ؟

2. أن الاتفاق كان حول سياسات وإجراءات التبادل التجاري بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي، فهو اتفاق تجاري وليس اتفاقاً اقتصادياً بالمعنى الدقيق، وهذا الأمر يظهر جلياً في مجال تجارة الثروة الحيوانية، وتحصيل الرسوم الجمركية على المعابر. فالاتفاق لم يتناول الحقوق الاقتصادية الفلسطينية، لا السابقة ولا الحالية، ولا اللاحقة. كما أن الاتفاق لا يعالج قضايا الموارد الاقتصادية كالمياه والأرض والمعادن. وبذلك فإن الاتفاق لا يسمح بأية مطالب فيما يختص بتعويضات عن الأضرار الاقتصادية التي أحدثها الاحتلال على المستوى الاقتصادي العام أو الخاص.

3. لا يقوم الاتفاق على أساس المعاملة بالمثل كما روج إلى ذلك بعض من أسهموا في صياغة الاتفاق. والأمثلة على هذا كثيرة:

- لا يحق للجانب الفلسطيني التدخل في تحديد الكميات التي يستوردها الجانب الإسرائيلي من أي بلد، حتى ولو كانت من الدول العربية في المستقبل، في حين يحق للجانب الإسرائيلي التدخل لتحديد الكميات التي يستوردها الجانب الفلسطيني من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة.

- لا يحق للجانب الفلسطيني التدخل في سياسة إسرائيل الجمركية أو الضريبية، في حين يحق للجانب الإسرائيلي ذلك. وكذلك فإن أي تعديل في سياسة إسرائيل الجمركية أو الضريبة يجب على السلطة الفلسطينية التقيد بها حتى ولو كان ذلك على حساب المستهلك والمنتج الفلسطيني.
- يحق للجانب الإسرائيلي مراقبة المعابر الفلسطينية (مراقبة اقتصادية) وتفتيش الواردات والصادرات الفلسطينية لدواعي الأمن كما يدعون، في حين لا يحق للجانب الفلسطيني أي شيءٍ من ذلك.

من كل ما سبق نخلص إلى القول، بأن المقولة القائلة إن التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين وإسرائيل يدعم عجلة التسوية بينهما، هي مقولة خاطئة ومضلله [375]. فقد تبين أن إسرائيل تستخدم " الاقتصاد " أداه من أدواتها التي تحارب بها المشروع الوطني الفلسطيني في التحرر والاستقلال. فإسرائيل، وبعد توقيعها اتفاقية أوسلو وبعد التزامها بالعملية السلمية، تقوم بشكل دائم بمصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستعمرات الاستيطانية وشق الطرق الالتفافية وهدم البيوت، وبحكم طبائع الأمور، يرد الجانب الفلسطيني على هذا العنف بمقاومة الاحتلال وممارساته، للدفاع عن الإنسان والأرض والهوية، عندها تقوم إسرائيل باستخدام " الاقتصاد " كأداة من أدوات العقاب الجماعي بممارسات الإغلاق [376] وعرقلة التجارة ومنع

---

[375] - لقد روج لهذه المقولة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويتم على أساسها عقد المؤتمرات الاقتصادية كما حدث في الدار البيضاء 1994، وعمان 1995، والقاهرة 1996، والدوحة 1997.

[376] - مارست إسرائيل ولا زالت سياسة الإغلاق والحصار على المناطق الفلسطينية لدواعي أمنية كما يدعي الجانب الإسرائيلي، وقد بلغت منذ عام 1994 وحتى عام 1999 حوالي 520 يوم إغلاق. وبعد تفجر انتفاضة الأقصى قامت إسرائيل بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كامل حتى الآن. أنظر: سامي مقداد، " أثر

العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل (كما بينا في الفصل السابق). أي أن إسرائيل لا تستخدم " الاقتصاد " لدعم عملية التسوية وخلق مصلحة مشتركة للطرفين بإحلال السلام (كما ورد في ديباجة اتفاق باريس الاقتصادي)، وإنما كأداة ابتزاز سياسي من أدوات التوسع الإسرائيلي، وهذا يتطلب من الجانب الفلسطيني انتهاج سياسة تعمل على إضعاف هذه الأداة من خلال تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقليص اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي. وهو ما لم يتحقق حتى الآن كما سيتضح لنا في السطور اللاحقة من البحث.

6: 2: 4 الوضع الداخلي الفلسطيني في الفترة ما بعد أوسلو

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بعد اتفاقية أوسلو عام 1993 عدة تغيرات اقتصادية- سياسية إيجابية وسلبية أيضاً. فعلى الجانب الإيجابي أزداد الناتج الإجمالي الفلسطيني بحوالي 4% سنوياً، كما ازدادت نسبة العمالة حيث انعكس ذلك في انخفاض نسبة البطالة (فقد وصلت إلى 12,6 % خلال الربع الثاني من عام 1999). وشهدت أعمال البناء ارتفاعاً مشكلة ربع الأعمال في الضفة الغربية. وكذلك، فقد اتسع القطاع البنكي والمصرفي في فلسطين بشكل ملحوظ، وازداد النشاط التجاري، وإلى حد ما، الاستثماري. وتم إنشاء وزارات ومؤسسات حكومية تتولى مسؤولية تقديم الخدمات العامة لما يزيد عن مليونين وتسعمائة ألف مواطن فلسطيني، في ظل سياسة إسرائيلية قائمة على الإغلاق والحصار وإلى ما ذلك من الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى وتشتيت عمل المؤسسات الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني.

الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، ع10، مرجع سابق، ص ص 74-94.

فمن جهة، اضطرت المؤسسات العامة الفلسطينية بسبب القيود الإسرائيلية على السفر ، إلى اتباع الازدواجية في بناء المؤسسات وإلى زيادة التوظيف للحفاظ على دوائر موازية في الضفة الغربية وقطاع غزة [377]. ومن جهة أخرى، فإن إغلاق الحدود وتقييد الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية قد جعلت الواردات المالية للسلطة الفلسطينية غير مستقرة ويصعب التنبؤ بها، مما شجع على ممارسات احتكارية وتشوهات أخرى في الأسواق [378].

وعلى الجانب السلبي، فقد أدت سياسات السلطة الفلسطينية القائمة على الترعة الفردية وثقافة المحسوبيات إلى وجود مجموعات من مراكز القوى ذات المصالح المتداخلة مع الاقتصاد الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية، ومن ثم بات من أهدافها الاستمرار في سياسة الخطوة خطوة، وفي قبول التأجيلات الإسرائيلية المختلفة، وفي تأييد تدخلات المؤسسات الأمنية الفلسطينية المختلفة لكبت الحريات ومنع أي أصوات قد تعترض أو تنادي بتصحيح الأداء السياسي والتفاوضي، أو تطالب بالإصلاح والتغيير والحد من ظاهرة الفساد التي استشرت كثيراً داخل مؤسسات السلطة وأجهزتها المختلفة، وباتت متواترة في تقارير محلية ودولية على السواء [379]. وثمة اتفاق بين قطاع كبير من السياسيين والاقتصاديين الفلسطينيين [380] على أن الوضع الداخلي الفلسطيني يسود فيه العديد من ظواهر الفساد واستغلال المال العام وغياب احترام القانون وعدم

---

[377] - عزيز كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، حزيران 1999، ص9.

[378] - لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: تقرير روكارد حول تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، أعداد يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999، ص ص 27-36.

[379] - مقابلة خاصة مع النائب حسام خضر، عضو لجنة الرقابة في المجلس التشريعي بتاريخ 2001/4/18.

[380] - أنظر: تقرير روكارد حول تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، 1999. وأنظر أيضاً: أياد البرغوثي وآخرون، الفساد في فلسطين، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 2001، ص ص9-120.

احترام حقوق الإنسان والاستئثار والاحتكار[381] والابتزاز وغياب الديموقراطية وانعدام الرأي الآخر، حتى أن أحد كبار مستشاري الرئيس عرفات(بسام أبو شريف) وصف الوضع في الداخل بقوله: "أن الشعب الفلسطيني يشعر بأن تسلم السلطة الوطنية لزمام الأمور في الداخل لم يخفف العبء ولا المعاناة، وأن أداء السلطة أضاف في كثير من الميادين كماً بيروقراطياً أدى إلى عرقلة الكثير من أمورهم الحياتية، وأن الشعور الأعمق بخيبة الأمل والقهر لدى الفلسطينيين ينبع من معرفتهم ومشاهدتهم الملموسة بتغلغل الإسرائيليين ومؤسساتهم الاقتصادية في الأسواق الفلسطينية وكافة نواحي الاقتصاد الفلسطيني من خلال ترجيح هؤلاء الأفراد لمصالحهم الخاصة وطمعهم بالمال على مصالح الوطن والسعي لاستغلاله اقتصادياً، وأن هناك الكثير من مظاهر سوء توزيع الإنفاق، وأن ثمة احتقان عام في الداخل "[382].

أما على صعيد الوحدة الجغرافية، فما زال هناك انقطاع بين الضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي يحول دون ممارسة سيادة كاملة ويحد من فكرة تواجد سوق اقتصادي واحد أو مجتمع فلسطيني متكاملاً ومتواصلاً بشرياً وإنسانياً.

---

[381] - لقد أدت سياسة الاحتكار التي مارستها عدد من الشركات المملوكة أو الممولة من السلطة الفلسطينية إلى تكريس ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بدل من تقليصه، حيث قامت هذه الشركات باحتكار استيراد عدد من السلع (البترول، الإسمنت، التبغ) من إسرائيل، مع أن اتفاق باريس الاقتصادي يتيح للجانب الفلسطينية استيراد هذه السلع من أسواق عربية ودولية (المادة الثانية من بروتوكول باريس الاقتصادي). لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، أنظر: تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي عن " الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة "، ربيع 1993.

[382] - بسام أبو شريف، " أزمة السلام تشتد حتى تتفرج "، الشرق الأوسط 2000/9/12.

ويعود السبب في تردي الوضع الداخلي الفلسطيني، وتنامي العديد من مظاهر الفساد داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة من وجهة نظر النائب فخري تركمان، مقرر لجنة الموازنة في المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى الخلل في طبيعة العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقانونية) بسبب تأخر مصادقة الرئيس الفلسطيني على القانون الأساسي الذي ينظم العلاقة بين هذه السلطات ويحول دون طغيان سلطة على الأخرى، إذ لم يصادق على القانون الأساسي من قبل الرئيس الفلسطيني إلى في 2002/6/29، مما يعني مرور ما يزيد عن ست سنوات من عمل المؤسسات الفلسطينية دون وجود قانون ينظم العلاقة الدستورية والقانونية بينها. وكذلك بسبب عدم وجود القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات العامة، حيث لا يوجد هناك لوائح إدارية تسير عليها المؤسسات العامة، وإنما هناك فوضى وارتجال مما أدى الى فساد مستشر مس كل جوانب الحياة الفلسطينية . وأوضح مثال على ذلك سياسة التعيينات في الوزارات والهيئات والمجالس البلدية والقروية ، وبالتالي كان هناك مجال واسع للفساد المالي المتمثل باستغلال بعض المسؤولين لمواقعهم ونفوذهم وقيامهم بإهدار المال العام [383]. إضافة لعدم وجود رغبة حقيقية لدى صناع القرار في السلطة الفلسطينية بإحداث أي تغير فعلي أو حقيقي داخل المؤسسات الفلسطينية، بذريعة وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول، من وجهة نظرهم، دون تمكن السلطة الفلسطينية من بسط سيادتها على كافة المناطق الفلسطينية، ويحد بالتالي من قدرتها على اتخاذ إجراءات فعلية لإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني.

فيما يرى النائب حسام خضر [384] عضو لجنة الرقابة العامة في المجلس التشريعي أن تفشي حالة الفساد هذه تعود الى اتفاقات أوسلو التي وفرت مناخاً مناسباً لنمو تيار اقتصادي

---

[383] - مقابلة خاصة مع فخري تركمان بتاريخ 2001/4/16.

[384] - التقرير الخاص بنشاطات عضو المجلس التشريعي حسام خضر، نابلس، 2000، ص33.

داخل السلطة الفلسطينية أستأثر لنفسه واتباعه بالامتيازات والاحتكارات والوكالات على حساب الشعب الفلسطيني وحياته اليومية، بغية تضيق الخناق على الشعب الفلسطيني من جهة وتعميم الفساد من جهة أخرى حتى يسهل عليهم تمرير الحلول السياسية المنقوصة والاتفاقيات المعقودة. ويشاركه نفس الرأي، تقريباً، المفكر الفلسطيني أدورد سعيد الذي يرى أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) قد فتح المجال أمام عدد من القادة الفلسطينيين للحصول على العقود المغرية، والمناصب التي تشغلها على أساس سياسي على حساب الشعب الفلسطيني وحياته اليومية [385].

أما الباحث إياد البرغوثي، فيعزو سبب تردي الأوضاع الداخلية الفلسطينية وبروز العديد من مظاهر الفساد داخل المؤسسات الفلسطينية المختلفة إلى الترعة الفردية والارتجالية والفئوية التي تسود داخل هذه المؤسسات، سواء في إطار التعيينات أو في مجال اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات [386] وهذه الترعة سمة قد لازمت النظام السياسي الفلسطيني الحديث على الأقل ، سواء على مستوى تمثيل الفصائل الفلسطينية داخل مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، أو على صعيد عملية اتخاذ القرار السياسي داخل المؤسسات، والذي تعزز بشكل خاص بعد قرار القيادة الفلسطينية المشاركة في العملية السياسية رغم اعتراض معظم فصائل منظمة التحرير على هذه المشاركة [387].

---

[385] - أدورد سعيد، غزة – أريحا: سلام أمريكي، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995، ص 131.

[386] - أياد البرغوثي، " الجانب السياسي – الاجتماعي في فلسطين " في كتاب الفساد في فلسطين، مرجع سابق، ص ص 21-38.

[387] - أنظر: زياد أبو عمرو، اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص 21-22.

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن نسبة علية من الجمهور الفلسطيني تعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة، وهي نسبة مالت إلى الارتفاع التدريجي خلال الأعوام الماضية. فنحو نصف (49%) الجمهور (18عاماً فما فوق) أعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة في أيلول 1996، ووصلت النسبة إلى 51% في أواخر كانون أول 1996، وارتفعت إلى 57% في نيسان عام 1997، وبلغت 62,9% في حزيران 1997 بعد نشر مضمون تقرير هيئة الرقابة العامة، ووصلت إلى 70% في تموز 1999 [388]. ويرى 56% من هؤلاء أن الحكومة الإسرائيلية سبب مهم جداً في الفساد في فلسطين ويرى 23,9% أنها مهمة[389]. ومن الجدير ذكره أن جزءاً من الأسماء الواردة في تقرير هيئة الرقابة العامة هم في مواقع تتيح لهم الاتصال بالإسرائيليين وإقامة علاقات معهم، واستغلال هذه المواقع والعلاقات حتى في الطلب من الإسرائيليين إغلاق المعابر أمام بعض التجار أو بعض السلع وفتحها أمام البعض الآخر، كالذي جرى في الإسمنت[390].

أمام هذا الواقع وهذه المعطيات تعالت العديد من الأصوات داخل الساحة الفلسطينية المطالبة بالإصلاح والتغير داخل السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة من أجل تقوية الموقف الفلسطيني وجعله أكثر ثباتاً أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، ولقطع الطريق أمام إسرائيل والولايات المتحدةالأمريكية اللتان تحاولان استغلال الوضع القائم داخل السلطة الفلسطينية ،

---

[388] - استطلاع رقم 29،27،25،24، 42، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، قسم البحوث المسحية، 1996-1999.

[389] - أستطلاع رقم 42، المرجع السابق.

[390] - أنظر: تقرير لجنة المجلس التشريعي المكلفة بالتحقيق في تقرير هيئة الرقابة العامة، مجلة السياسة الفلسطينية، ع15-16، 1996، ص ص 211-237.

وبحجة الإصلاح والتغيير، من أجل ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية للقبول بتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق الرؤية والشروط الإسرائيلية.

6:2: 5 الإصلاح المطلوب فلسطينياً

حتى يتحقق الإصلاح المطلوب فلسطينياً يجب على السلطة الفلسطينية القيام بإصلاحات فعلية لا شكلية، وأن تتضمن هذه الإصلاحات ما يلي:

أولاً: تطبيق القانون الأساسي الذي ينظم العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ويحول دون طغيان سلطة على الأخرى استناداً إلى مبدأ الفصل ما بين السلطات [391].

ثانياً: توسيع رقعة الديموقراطية والمساءلة من قبل الهيئات التشريعية والأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق درجة أكبر من الشفافية، وبما يساعد في القضاء على ما يسمى " بالفساد الكبير" [392]، مع توفر الضمانات القانونية اللازمة.

ثالثاً: محاسبة فورية، بعد إجراء التحقيقات الضرورية والقانونية، لكل من ترد حولهم تقارير تشير الى أعمال استغلال لموقع المسؤولية واستغلال للمال العام وإساءة التصرف وارتكاب سوء الائتمان.

---

[391] - يبنى مبدأ الفصل ما بين السلطات على قاعدة أساسية وهي أن هذه السلطات لها وظائف مختلفة من حيث المضمون والتخصص، ومتكاملة من حيث التنفيذ والإنجاز، ولا غنى لسلطة عن الأخرى، لكن لكل منها حدود وصلاحيات تمكنها من القيام بصلاحياتها، وفي الوقت ذاته هناك تداخل واتصال بين السلطات مما يتيح لكل سلطة أن تراقب عمل السلطة الأخرى بطريقة ما من شأنها أن تمنع كل منها الأخرى من تجاوز صلاحياتها.

[392] - يعرف الفساد الكبير بأنه فساد الوزراء والمسؤولين في الهرم القيادي. أنظر: محمود عبد الفضيل، "الفساد الاداري وتداعياته في الوطن العربي "، المستقبل العربي، ع243، ايار1999، ص9.

أما على صعيد الأطر القيادية فالطريق الأساسي لإحداث هذا التغير هو الانتخابات الديموقراطية، لكن هذا لا يعني أنه ليس بإمكان السلطة الفلسطينية أن تبدأ بإجراء تغييرات على الصعيد التنفيذي، وذلك تحت شعار الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان الشفافية والمحاسبة في مؤسسات السلطة.

وهذا لا يعني أيضاً، أنه ليس بإمكان السلطة أن تعيد النظر في هيكلية الوزارات والدوائر لضمان فاعلية وإنتاجية أعلى وأن ترفع مستوى الاطمئنان على ضمان خدمة هذه المؤسسات للمواطن.

6: 2: 6 الإصلاح المطلوب إسرائيلياً وأمريكياً

لقد استغلت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية الوضع السياسي والإداري القائم في النظام السياسي الفلسطيني لممارسة مزيد من الضغوط السياسية والأمنية على السلطة الفلسطينية للقبول بتسوية الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي وفق الرؤية الإسرائيلية (والتي سبق الإشارة لها في الفصل الرابع من البحث).

تجلى ذلك بوضوح في قمة كامب ديفيد عام 2000، حينما أخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود براك والرئيس الأمريكي بل كلنتون، بممارسة الضغوط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للقبول بصيغة مؤقتة تنهي حالة الصراع القائمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي منذ عقود كهدف استراتيجي إسرائيلي، دون الحصول

على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه كما نصت على ذلك كافة المواثيق الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، تبعاً لما ذكره سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني [393]. وعندما رفض الرئيس الفلسطيني الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الأمريكية أخذت هاتان الدولتان تتهمانه بالفساد ودعم الإرهاب، وهو ما كثر الحديث عنه بعد تفجر انتفاضة الأقصى.

من الملاحظ، أن الضغوط الإسرائيلية الأمريكية المطالبة بالإصلاح والتغيير لها مآرب أخرى مغايرة لتلك التي استهدفها الفلسطينيون من مطالبتهم بإصلاح المؤسسات. فهي تهدف، أول ما تهدف، الى " ضمان أمن إسرائيل " [394] كما يقول بسام أبو شريف مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وذلك من خلال التحكم في الموارد المالية وتوجيهها وجهة مدنية، وتضيق الخناق على التنظيمات الفلسطينية المسلحة والقضاء على بنيتها التحتية، حتى المدنية منها.

وتهدف هذه الضغوط أيضاً إلى إيجاد قيادة فلسطينية بديلة عن القيادة الحالية تقبل بتسوية الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي وفق الرؤية الإسرائيلية، وهو ما طالب به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزير خارجيته كولن باول صراحةً [395] وهما بذلك قد تبنيا موقف شارون رئيس وزراء إسرائيل رسمياً، والذي أصر منذ تقلده السلطة في

---

[393] - جريدة الحياة اللندنية 2000/9/18.

[394] - بسام أبو شريف، " لا إصلاح في الوزارات الفلسطينية "، جريدة القدس بتاريخ 2003/8/15.

[395] - ثبات فلسطيني أمام الحملة الأمريكية، أنظر:

http://www.thisishttp://www.thisissyria.net/2002/07/02/palestine.html

إسرائيل على عدم مقابلة الرئيس عرفات أو حتى التحدث إليه، داعياً في الوقت ذاته الى تغييره.

أما الحديث عن تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وبناء مؤسسات اقتصادية فاعله ما هو إلا حديث مغاير للواقع ، لأن حماية هذا الاقتصاد وتطوره هي من الأمور الأبعد ما يكون عن رغبة إسرائيل والولايات المتحدة، وإلا بم نفسر حصار إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني وتدميرها لبنيته التحتية، والذي بلغ ذروته مع تفجر انتفاضة الأقصى [396]. فقد مارست إسرائيل سياسة ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني من أجل خنقه لابتزاز مكاسب سياسية على حساب الشعب الفلسطيني وحياته اليومية، بغية تمهيد الطريق أمام فرض تسوية سلمية تنسجم مع الأهداف الإسرائيلية بتكريس الاحتلال والاستيطان وعزل القدس وتهويدها.

ومع ذلك لا بد من الإشارة والإقرار بأن ما نشهده اليوم من تغييرات داخل السلطة الفلسطينية رغم محدوديتها (تعين وزير مالية جديد واستحداث منصب رئيس الوزراء

---

396 - بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة لسياسة الحصار والإغلاق المشدد التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية العام 2002، وفق المصادر الفلسطينية ما يزيد عن عشرة مليارات دولار، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26% وانخفض الدخل القومي الإجمالي بنسبة 27%، وتراجعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بنسبة 25,5% و 65,5%. وبلغت خسائر قطاع الصناعة 1290 مليون دولار وقطاع السياحة 600 مليون دولار والزراعة 776 مليون دولار والإنشاءات 984 مليون دولار. أنظر: محمد المسروجي،" إسرائيل تشن حرباً ضد الاقتصاد الفلسطيني "، جريدة القدس 2003/9/5.

يتقاسم الصلاحيات مع الرئيس الفلسطيني) قد جاءت بفعل الضغوط الإسرائيلية الأمريكية، وليس لذلك أية صلة بمسار فلسطيني للانتقاد الذاتي والرغبة في التغيير. والدليل على ذلك أن السلطة الفلسطينية لم تبادر بإقالة أو محاسبة الوزراء والمسؤولين الفلسطينيين الذين أدينوا بالفساد وسوء الائتمان في تقرير هيئة الرقابة العامة عام 1996 [397]، وإنما أبقت عليهم ولم يمسهم التعديل الوزاري الذي حدث في 8 آب 1998. وهو التعديل الذي حظي بمباركة المجلس التشريعي (كعادته) ومعارضة شعبية بلغت، بحسب الاستطلاع الذي أجرته هيئة الاستعلامات العامة، 58,6 % من المستطلع آرائهم في الضفة الغربية و 57,9 % في غزة [398].

---

[397] - أنظر: "تقرير لجنة المجلس التشريعي المكلفة بالتحقيق في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة "، مجلة السياسة الفلسطينية، ع15-16، مرجع سابق، ص ص211-237.

[398] - جريدة القدس 1998/9/2، ص 7.

خلاصة:

لقد جعل قادة إسرائيل الأوائل، وحتى المحدثين، منهم من الأمن الإسرائيلي شيئاً إستثنائياً ومختلفاً في إطاره وتطبيقاته عما سواه، وأحاطوا هذا الأمن بهالة من القداسة والتنزيه حتى بات في نظرهم مرادفاً لوجود الدولة العبرية. يستند هؤلاء في اعتقادهم هذا (الإحساس بالأهمية الإستثنائية والخاصة للأمن) إلى أسس دينية وتاريخية واستراتيجية، فالأسس الدينية مستمدة من أسفار التوراة حول الشعب اليهودي المختار، ويندرج تحت الأسس التاريخية ما يسمى بالكوارث أو المجازر التي حلت باليهود على أيدي النازية إبان القرن العشرين.

أما الأسس الاستراتيجية لهذا الإحساس بالأهمية الإستثنائية للأمن فتتمثل في ثلاثة عناصر: الأول، الإختلال الأساسي في ميزان القوى بين الكيان الإسرائيلي والعالم العربي من ناحية عدد السكان والموارد الاقتطية . وثانياً، افتقار الكيان الإسرائيلي إلى عمق استراتيجي يمكنه من صد أي هجوم عربي عبر أي من الجبهات العربية المحاذية له . وثالثاً، الموقف العربي الرافض لحصول هذا الكيان على الاعتراف والشرعية الدولية.

هذا التناقض أو الاختلال القائم ما بين الكيان الإسرائيلي والعالم العربي جعل من تفوق هذا الكيان ضرورة " وجود "، وجعل من " القوة " شرط الحياة له، أي بمعنى امتلاك ناصية القوة في مواجهة الآخرين وفرض وجوده فوق الأرض العربية. وهذه الضرورة الملحة فوق على الآخرين، خصوصاً في صورته العسكرية، هي سمة لصيقة بالكيان الإسرائيلي ككيان استيطاني. وكان من المهم، منذ اللحظة الأولى لوجوده، أن يحيط هذا الوجود بقوة عسكرية ليتحول إلى المجتمع القلعة الذي تجري العسكرية في عروقه، أو الذي لا توجد فيه أي فواصل بين الجيش والشعب.

لعب التفوق العسكري الإسرائيلي دوراً هاماً في تحقيق الانتصارات العسكرية الإسرائيلية على الجيوش العربية في كافة الحروب المختلفة التي شنتها إسرائيل على الدول العربية باستثناء حرب تشرين أول / أكتوبر عام 1973 . وقد ترتب على تلك الحروب سقوط مزيد من الأراضي العربية بيد إسرائيل علاوة على تدمير القدرات العسكرية لدول الطوق العربي (مصر، سوريا، الأردن).

ويدل تتبع ديناميكيات الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أن أمن إسرائيل قد تعزز بعد العام 1978، إذ أشد ما كان يهدد أمن إسرائيل ووجودها، فيما عدا هجوم باسلحة غير تقليدية، هو تعرضها لهجوم عربي فجائي تتحالف فيه مصر وسوريا والعراق، وهو ما تلاشى بعد أن وقعت مصر اتفاقات سلام مع إسرائيل (اتفاقات كامب ديفيد عام 1979) شملت ترتيبات أمنية على الحدود تحول، الى حد ما، دون حدوث مواجهة عسكرية فيما بينهما، وأصبحت سوريا في وضع لا يمكنها من مواجهة إسرائيل عسكرياً وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وتدمير الآلة العسكرية العراقية خلال حرب الخليج الثانية عام 1991.

منحت المتغيرات الدولية والإقليمية تلك إسرائيل قوة دفع إضافية باتجاه فرض هيمنتها وسطوتها على دول المنطقة كافة لا سيما دول الطوق العربي. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في المفاوضات العربية الإسرائيلية التي جرت في مدريد وواشنطن بين عامي 1991-1993، وفي اتفاقات أوسلو الثنائية (الفلسطينية – الإسرائيلية) عام 1993، إذ تمكنت إسرائيل من نيل الاعتراف بها وبشرعية وجودها دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة من عام 1967 ودون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

لم يُحدث القبول العربي بتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً وعلى أساس قراراي مجلس الأمن 242 و 338 أية تحولات أو تغيرات جوهرية في الفكر السياسي والأمني الإسرائيلي. فإسرائيل (كمؤسسة سياسية وأمنية) لا زالت تعتقد بأن

القوة بمفهومها العسكري تشكل الأساس والمنطلق لأية سياسة إسرائيلية تجاه المنطقة العربية وشعوبها، من منطلق حماية السلام مع العرب بالقوة العسكرية. وعلى هذا الأساس تسعى إسرائيل جاهدة إلى تعزيز وتطوير قدراتها العسكرية (التقليدية وغير التقليدية)، وإدخال أحدث التقنيات العسكرية إلى منظومتها العسكرية من اجل الإبقاء على حالة التفوق النوعي التي تتمتع بها على دول المنطقة كافةوتدل التقارير الصادرة عن مركز ي جافا ولندن للأبحاث الاستراتيجية على أن الجيش الإسرائيلي في تطور مستمر ولم يتأثر إطلاقاً بالعملية السلمية التي كثر الحديث عنها بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991.

وبخصوص النظرية الأمنية الإسرائيلية، القائمة على الردع (التقليدي وغير التقليدي)، فلم يطرأ عليها أي تغو ات جوهرية في الفترة ما بعد مؤتمر مدريد باستثناء الاستعاضة عن مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو بما يسمى بـ " أمن الدفاع الذاتي "والذي يقوم على تكثيف القصف الجوي والصاروخي من دون تحريك القوات باتجاه أراضي العدو . مما يعني أن نظرية الأمن الإسرائيلية التي بقيت أصولها ثابتة ما زالت تعتمد على الردع والحرب الخاطفة والحسم في ميدان المعركة، وهي العناصر الثلاث الرئيسية التي بنيت عليها هذه النظرية منذ أواسط الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك لاعتبارات تتعلق بالأوضاع الداخلية الإسرائيلية المتمثلة بمحدودية مواردها الاقتصادية، واعتماد الجيش الإسرائيلي على قوات الاحتياط والدعم الخارجي، هذان العاملان لا يمكن أن يستمرا لفترة طويلة من الزمن.

يثير تصاعد وتيرة انتفاضة الأقصى، وتحولها إلى حرب استنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر (إسرائيل)، إلى الاعتقاد باحتمالية حدوث بعض التغيرات في النظرية الأمنية الإسرائيلية، من منطلق أن الانتفاضة الحالية ــ التي تفجرت في أيلول 2000 لا زالت مستمرة حتى إعداد هذه الدراسة ــ قد ضربت الأمن الإسرائيلي (الأمن الفردي والجماعي والاقتصادي) بشكل لم يسبق له مثيل. فقد أصبحت الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولأول مرة، عرضة للاستهداف وغير آمنة بفعل العمليات

الفدائية التي تنفذ في العمق الإسرائيلي من قبل عناصر من المقاومة الفلسطينية ــ رداً على عمليات القتل والتدمير التي ينفذها الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية ــ بخلاف الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل على الدول العربية المجاورة لها وكانت خلالها جبهتها الداخلية بمنأى عن أي تهديد.

وأصبح الجمهور الإسرائيلي، تبعاً لذلك، يشعر بالخوف وعدم الأمان، مما انعكس على سلوكهم وحياتهم اليومية، حيث أخذ قسم من الإسرائيليين يتجنب الركوب في الحافلات العامة والدخول الى المراكز التجارية، ويبتعد عن أماكن الراحة والاستجمام خوفاً من أن تكون هذه الأماكن عرضة للاستهداف.

أدت الأوضاع الأمنية المتردية داخل إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية إلى ركود اقتصادي، طال مختلف القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، هو الأسوأ منذ قيام الدولة العبرية وفق البيانات الإسرائيلية، مما حدا ببعض المفكرين والقادة العسكريين السابقين إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة كحل وحيد للخلاص من الانتفاضة.

وفيما يتعلق بالتحولات في الفكر السياسي الفلسطيني، نجد أن الضغوط العسكرية الإسرائيلية والسياسية العربية قد ساهمت وبشكل فعلي (إضافة الى وجود توجهات داخلية عند عدد من القادة الفلسطينيين للتعاطي مع نهج التسوية) في إحداث عدة تحولات هامة في الفكر السياسي الفلسطيني، بدءاً بتبني شعار السلطة الوطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره، مروراً بقبول كافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومنها القرار 242 الذي دأبت منظمة التحرير الفلسطينية على رفضه والتنديد به لكونه يتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين لا غير. وأخيراً وليس

أخراً بتوقيع اتفاق أوسلو الذي منح إسرائيل إمكانية التحكم الى درجة عالية بطبيعة ورقعة صلاحيات السلطة الفلسطينية، ووضع مصير المناطق الفلسطينية تحت رحمة مفهوم إسرائيل لمتطلبات أمنها.

وبخصوص التحولات الاقتصادية الفلسطينية الناشئة في فلسطين في أعقاب اتفاق أوسلو عام 1993، فقد لعب الإصرار الإسرائيلي على الأمن بصيغه المختلفة، والذي يشمل كافة الاتفاقيات الفلسطينية ــ الإسرائيلية دون استثناء، دوراً هاماً في أيجاد مؤسسات فلسطينية بيروقراطية مدنية وأمنية على حساب مأسسة هذه المؤسسات، وذلك عندما عمدت السلطة الفلسطينية إلى استيعاب أعداد كبيرة من الموالين لها سياسياً، وتوزيع المراكز السياسية والإدارية العليا عليهم بغض النظر عن تأهيلهم العلمي وكفاءتهم المهنية. وفي الوقت ذاته تم استبعاد معارضي الاتفاقيات عن المراكز الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية، رغبةً من السلطة في استرضاء إسرائيل حتى لا تتهم بدعم ومساندة " الإرهاب ".

وعلى مستوى أخر لا يقل أهمية، فإن السلطة الفلسطينية لم تعتمد أية سياسة تهدف إلى تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من أن هذا الهدف يحتل أولوية عالية في سلم أولويات المشروع الوطني الفلسطيني حتى يتم إعطاء الاستقلال السياسي المنشود مضموناً حقيقياً. ولقد اتسمت بعض تصرفات السلطة الاقتصادية بأنها تعمل في الواقع على تكريس التبعية وتقويتها بدل تقليصها وإضعافها، كما حدث في مجالي التجارة الخارجية والشركات الاحتكارية.

وفيما يتعلق بالإصلاح ومحاربة الفساد، فلقد أصبح لها مرجعيتان: مرجعية فلسطينية تجلت في المطالبة المستمرة لكل فعاليات المجتمع الفلسطيني السياسية والمدنية بضرورة الإصلاح والتغيير دعماً لنضال الشعب الفلسطيني من أجل

تحقيق مشروعه الوطني بالتحرر والاستقلال، ومرجعية أمريكية تجلت في إصرار إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش على مراقبة عمل السلطة الفلسطينية، وكشف حساباتها حتى تبتعد عن أية ممارسات لا ترضى عنها الإدارة الأمريكية وإسرائيل.

لقد استغلت إسرائيل الخلل القائم داخل السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة، وبذريعة الإصلاح والتغيير، من أجل ممارسة مزيد من الضغوط السياسية والأمنية على السلطة الفلسطينية للقبول بتسوية الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي وفق الرؤية الإسرائيلية.

إزاء كل ذلك، تخرج هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

أولاً: ينبغي على الدول العربية كافة الوقوف صفاً واحداً أمام المخططات الإسرائيلية الهادفة الى فرض الوصاية السياسية والأمنية الإسرائيلية على المنطقة العربية واستغلال مواردها الاقتصادية بعد ذلك.

ثانياً: على الشعب الفلسطيني التمسك بالوحدة الوطنية وعدم فتح المجال أمام إسرائيل للعبث بالوضع الداخلي الفلسطيني.

ثالثاً: ينبغي على السلطة الوطنية الفلسطينية عدم الانجرار وراء المطالب الأمنية الإسرائيلية اللامتناهية، والتي كان أخرها مطالبة إسرائيل للسلطة بتفكيك الحركات الفلسطينية المسلحة واعتقال كوادرها قبل الدخول معها في أية مفاوضات سياسية.

قائمة بالمراجع:

أولاً – باللغة العربية:

١- الكتب.

1. التلمود.
2. التوراة.
3. أبادي، فيروز، **القاموس المحيط**، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991.
4. أبن منظور، **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر، 1990.
5. أبو أياد، **فلسطيني بلا هوية**، دون تحديد مكان وتاريخ النشر .
6. أبو عمر، زياد، **اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية**، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1992.
7. أشر، آريان، **الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والحكم في إسرائيل نحو القرن الحادي والعشرين**، جامعة حيفا، 1997 (بالعبرية).
8. أشر، آريان وآخرون، **الإنزياح نحو اليمين**، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله: المركز العربي للدراسات الإسرائيلية / مدار، 2003.
9. آغا، حسين وآخرون، **إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.
10. البراك، فاضل، **استرتيجية الأمن القومي: أراء وأفكار**، بغداد: الدار العربية، 1986.
11. الجعفري، محمود، **التجارة الفلسطينية – الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2000.
12. الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عطا، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

13. الحسن، هاني، **العلاقة بين مؤسسات (م.ت.ف) ومؤسسات السلطة الوطنية**، نـــابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أيلول 1996.

14. الحنفي، الجرجاني، **التعريفات**، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط1، بيروت: عالم الكتـــب، 1987.

15. الدوري، عبد العزيز وآخرون،**الوحـــدة العربيـــة تجاربهـــا وتوقعاتهـــا** ، بيـــروت: مركزدراسات الوحدة العربية، 1989.

16. الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مصر: شركة مصـــطفى الحلبي، 1969.

17. الزمخشري، **أساس البلاغة**، بيروت: دار صادر، 1992.

18. السلطة الوطنية الفلسطينية، **القدس تحت الاحتلال**، 1998.

19. **السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني**، بيروت: منشورات الأراضي المحتلة، 1985.

20. الصايغ، فايز، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، منظمة التحرير الفلســطينية، مركــز الأبحاث، 1965.

21. العقيد أبو الطيب، **الاستخبارات الصهيونية**، العدد الأول، مكتبة مدبولي، ____.

22. الكيلاني، هيثم، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العســكرية لدول الجوار الجغرافي**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط2، بيروت، 1997.

23. الكيلاني، هيثم، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: معهد البحـــوث والدراســـات العربية، 1969.

24. الكيلاني، هيثم، **مفهوم الأمن القومي العربي** ضمن ندوة الأمـــن العربـــي : التحـــديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط1، مركز دراسات العربي – الأوروبي، 1996.

25. المجلس التشريعي الفلسطيني، **القانون الأساسي**، الدائرة الإعلامية: رام الله، 2000.

26. المسيري، عبد الوهاب، **أسرار العقل الصهيوني**، ط1، القاهرة: دار الحسام للنشر والتوزيع، أيلول 1996.

27. النقيب، فضل، **مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية** ، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2003.

28. الموسوعة الفلسطينية، **وثيقة إعلان دولة فلسطين**، ط1، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1994.

29. ألون، أيجال، **ثلاثة حروب وسلام واحد**، ترجمة محمود عباس، الناصرة: دار النهضة، 1970.

30. ألون، أيجال وآخرون، **أمن إسرائيل في الثمانينات**، ترجمة مؤسسة الدراسات العربية، بيروت 1980.

31. ألون، أيجال وآخرون، **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً**، إعداد سمير جبور، ط1، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983.

32. أيغور، ضياء، **الصهيونية حركة عنصرية** ترجمة إبراهيم الد اقوقي، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1996.

33. بيرس، شمعون، **الشرق الأوسط الجديد**ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

34. تلمي، مناحم وفرايم، **معجم المصطلحات الصهيونية**، ترجمة أحمد بركات، ط1، عمان: دار الجليل، 1988.

35. جبالي، صقر، **العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2003.

36. خمايسي، راسم، **المخططات الهيكلية والبناء غير المرخص في القرى العربية**، 1986.

37. خوري، سمير، **نظرية الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام حسين**، بغداد: دار القادسية للنشر، 1983.

38. ربيع، حامد، **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

39. زريق، أيليا، **أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

40. زعيتر، أكرم، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، 1955.

41. سالم، وجيه وآخرون،**الوجه الحقيقي للموساد** ، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1987.

42. سعيد، إدوارد، **أوسلو2: سلام بلا أرض**، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995.

43. سعيد، إدوراد، **غزة-أريحا: سلام أمريكي**، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995.

44. سويد، ياسين، **مؤامرة الغرب على العرب**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1992.

45. شاحاك، إسرائيل، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود**، ط3، بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، 1996.

46. شيف، زئيف وآخرون، **الوضع الأمني الإسرائيلي**، ترجمة محمد فياض صلاحات، نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، كانون أول، 1999.

47. شيف، زئيف و يعاري أهود، **انتفاضة**ترجمة دافيد سيجف، القدس وتل أبيب : دار شوكن للنشر، 1997.

48. طعمه، جورج (مراجعة وتحقيق)، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي من (1947-1974)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.

49. عبد السلام، محمد، **حدود القوة:استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ الأهرام، 1993.

50. عبد الفتاح، كمال، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1870-1988)**، القضية الفلسطينية، تحرير عبد العزيز الدوري، الجزء الأول، القسم الثاني، عمان: اتحاد الجامعات العربية، 1990.

51. عليوة، السيد، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في السياسة والتعاون الدولي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

52. غارودي، روجيه، **إسرائيل بين اليهودية والصهيونية**، ترجمة حسين حيدر، بيروت: دار التضامن، 1990.

53. فولك، ستانلي وكليم، هارولد. جي، **ظروف الأمن القومي**، ترجمة هيئة الدراسات، بغداد: جامعة البكر للدراسات العسكرية، 1980.

54. كايد، عزيز، **تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، حزيران 1999.

55. لفيتا، أرائيل، **النظرية العسكرية الإسرائيلية – دفاع وهجوم**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1990.

56. لوستيك، أيان، **العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية عربية**، ترجمة غسان عبد الله وراضي عبد الجواد، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1984.

57. ليساك، موشي وهوروفتش،**الديموقراطية والأمن في حالة صراع مستديم** ، أعداد وتحرير عادل مناع وعزمي بشارة، رعنانا: مركز دراسة المجتمع العربي في إسرائيل، 1998.

58. محمد، تامر، **دراسةفي الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه** ، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

59. **مذكرات محمود رياض:البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

60. **مذكرات هيرتزل**، المجلد الأول، نيويورك، 1958.

61. مسلم، طلعت، **التعاون العسكري العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار 1990.

62. مصلح، محمد وآخرون، **ما بعد أوسلو**، ترجمة محمد فياض صلاحات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني 2001.

63. مكنمارا، روبرت، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: دار الموقف العربي، 1970.

64. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **من هم الإرهابيون**، بيروت، 1973.

65. نهار، غازي، **الأمن القومي العربي**، ط1، عمان: دار الأمل، 1993.

66. هداوي، سامي، **الحصاد المر: فلسطين بين عامي 1914-1979**، ترجمة فخري حسين يغمور، ط1، عمان، 1982.

67. **(هشاي) مخابرات منظمة الهاجاناه: أجهزة المخابرات الإسرائيلية**، ط1، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية 1987.

68. هويدي، أمين، **السياسة والأمن**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1982.

69. هويدي، أمين، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار / مارس 1983.

70. وثيقة هرتسليا، **توصيات ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي**، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، نيسان 2001.

ب ــ الدوريات.

1. أحمد، السيد محمد، " **تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات** "، مركز الفكر الاستراتيجي، ع1، تموز 1981.
2. آغا، حسين وآخرون " **إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح** "، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ع3، 1982.
3. التسخيري، محمد علي، " **الأمة وخيار السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات** "، مجلة الاجتهاد، ع52-53، بيروت: دار الاجتهاد، خريف وشتاء 2001 – 2002.
4. الخالدي، أحمد، " **إعلان الدولة وبسط القانون الفلسطيني** "، السياسة الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ع21، شتاء 1999.
5. الرمضاني، مازن، " **الأمن القومي العربي والصراع الدولي** "، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ع2، بغداد، تموز 1988.
6. المشاط، عبد المنعم، " **تحليل ظاهرة الأمن القومي** "، مجلة استراتيجيا، ع52، بيروت، حزيران 1986.
7. المشاط، عبد المنعم، " **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي** "، المستقبل العربي، ع54، بيروت، آب 1983.
8. المصري، طاهر، " **الموقف في فلسطين** "، السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999.
9. " **انتفاضة الأقصى وخسائر الاقتصاد الإسرائيلي** "، مجلة رؤية، ع3، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، تشرين أول 2000.
10. ابراش، إبراهيم، " **الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية** "، مجلة رؤية، ع5، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، كانون ثاني 2001.

11. " **بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة الشعب الفلسطيني** "، السياسة الفلسطينية، ع3-4، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف 1994.

12. " **تقارير منظمات حقوق الإنسان** "، السياسة الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ع5، شتاء 1995.

13. " **تقرير الجنة المجلس التشريعي المكلفة بالتحقيق قي تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة** "، السياسة الفلسطينية، ع15-16،، نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف 1996.

14. حبش، صخر، " **عشرة حقائق حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة** "، السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999.

15. خالد، تيسير، " **نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة** "، السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999.

16. عبد الفضيل، محمود، " **الفساد الإداري وتداعياته في الوطن العربي** "، المستقبل العربي، ع243، أيار 1999.

17. عثمان، زياد، " **إعلان قيام وتجسيد الدولة المستقلة: مواقف قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية** "، السياسة الفلسطينية، ع21، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1999.

18. فتحي، ممدوح، " **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلية بعد التسوية الشاملة** "، السياسة الدولية، ع124، أبريل 1996.

19. فؤاد، حامد، " **الأمن والتنمية في الوطن العربي** "، المستقبل العربي، ع16، بيروت، 1980.

20. قريع، أحمد، " **الدولة الفلسطينية بين حقائق التاريخ والواقع وآفاق المستقبل** "، مجلة صامد الاقتصادي، ع118، تشرين أول ــ تشرين ثاني ــ كانون أول، 1999.

21. عابد، خالد، **الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع6، ربيع 1991.

22. محمد، جاري، " **القدرة في التنظيم الدولي المعاصر** "، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، ع2، صيف 1988.

23. مصالحة، محمد، " **مسألة الأمن العربي بي المفاهيم والواقع والنصوص** "، شؤون عربية، ع35، كانون ثاني 1984.

24. مقداد، سامي، " **أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين** "، مجلة رؤية، ع10، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، تموز 2001.

25. نافعة، حسن، " **الانحياز: علاقات أمريكيا بإسرائيل المتحفزة** "، شؤون عربية، ع33، أيلول 1985.

26. نافعة، حسن، " **مستقبل النظام العربي بعد التسوية** "، السياسة الدولية، ع148، نيسان/أبريل 2000.

27. " **نص اتفاق أوسلو الأول** "، مجلة الدراسات الفلسطينية،، ع16، بيروت، خريف 1993.

28. " **نص الاتفاق المرحلي (اتفاق أوسلو الثاني)** "، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع24، بيروت، 1995.

29. هلال، علي الدين، " **الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول** "، شؤون عربية، ع35، كانون ثاني 1984.

30. " **وثائق** "، السياسة الفلسطينية، ع3-4، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، صيف وخريف 1994.

31. " **وثائق** "، السياسة الفلسطينية، ع 5، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء 1995.

32. ياسين، السيد، " **الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية** "، شؤون فلسطينية، ع42 ، كانون ثاني /شباط 1975.

ج- الصحف والمجلات.

أولاً: الصحف بالعربية:

1. أبو مازن، **استمرار عسكرة الانتفاضة يعني استكمال الدمار** "، جريدة القدس 2002/12/2.

2. بسام أبو شريف، " **أزمة السلام تشتد حتى تنفرج** "، جريدة الشرق الأوسط 2000/9/12.

3. بسام أبو شريف، " **لا إصلاح في الوزارات الفلسطينية** "، جريدة القدس 2003/8/15.

4. جريدة الحياة الجديدة بتاريخ: 1998/1/22، 1998/12/1.

5. جريدة الحياة اللندنية بتاريخ: 1992/1/22، 1999/4/18.

6. جريدة القدس بتاريخ: 1998/9/17، 1998/9/25، 1998/11/21، 1999/9/26، 2001/12/20، 2002/3/21، 2002/5/17، 2002/9/14، 2002/12/3، 2002/12/16، 2002/12/18، 2003/2/9، 2003/2/18، 2003/3/1، 2003/7/12، 2003/7/16، 2003/9/29، 2003/10/17.

7. جريدة المنار بتاريخ: 2003/7/21، 2003/9/22.

8. حيمي شليف، " **ألف يوم ضائعة ... كم هو عدد الضحايا حتى نصل إلى الخلاص** "، جريدة القدس 2003/6/28.

9. زئيف شيف، " **ثلاثة اخفاقات إسرائيلية في المواجهة مع الفلسطينيين** "، جريـــدة القـــدس 2003/6/28.

10. سري نسيبه، "**استمرار الوضع القائم** "، جريدة الفجر 1987/8/9.

11. سيبر بلوتسكر، " **الانتفاضة سبب رئيسي للتدهور الاقتصادي في إسرائيل** "، جريدة القدس 2003/4/1.

12. عوزي ديان، " **يجب على الحكومة القادمة أن تحسم أمرها بين ثلاث توجهات مختلفة في الحرب مع الفلسطينيين** "، جريدة القدس 2003/2/1.

13. مناحيم بن، " **طرد العمال الأجانب يزيد الاقتصاد الإسرائيلي تدهوراً** "، جريـــدة القـــدس، 2004/1/31.

ثانياً: الصحف بالعبرية:

1. أرييه أغوري، " **الحكومة لا تساعد الصناعات العسكرية** "، جريدة هآرتس 2000/8/31.

2. ألوف بن، " **السلام هام والجيش أكثر** "، جريدة هآرتس 1999/7/27.

3. أمنون برزيلاي، " **الثورة العسكرية** "، جريدة هآرتس 1998/11/9.

4. أمنون برزيلاي، " **تجديد العقيدة الأمنية** "، جريدة هآرتس 1991/1/21.

5. أمنون برزيلاي، " **ميزان القوى في الشرق الأوسط** "، جريدة معاريف 1999/12/22.

6. جريدة دافار 1976/5/13.

7. جريدة معاريف بتاريخ: 1969/9/3، 2001/6/8، 2003/6/23.

8. جريدة هـــآرتس بتـــاريخ : 1995/4/12، 1997/11/24، 1999/10/8، 1999/12/22، 2001/6/4، 2001/6/8، 2001/6/12، 2001/8/24، 2000/5/3، 2002/9/22.

9. جريدة يدعوت أحرنوت 1998/8/2، 2001/9/3.

10. رؤوين بن هتسور، " **شرق أوسط غير تقليدي** "، جريدة هآرتس 2002/5/14.

11. رؤوين يشاي، " **الغموض ينتصر** "، جريدة يدعوت أحرنوت 1999/11/26.

12. شلوم بروشلي، " **الفصلالأحادي الجانب يعبر الخطوط** "، جريدة معاريف، 2001/6/8.

13. ليمور شموئيل وعمير ربيورت، " **بدءاً من هذا الأسبوع: أعمال فصل في خط التماس**"، جريدة يدعوت أحرنوت، 2001/3/6.

14. يحزقل لاين، " **سرقة الأراضيسياسة المستوطنات في الضفة الغربية** "، جريدة هآرتس 2002/5/14.

ثالثاً: الصحف بالإنجليزية:

1- "Beseiged Settlement: Are They Worth Keeping" New York Times, 10 April 1995.

2- Jerusalem Post, 8July 2001.

3- Lee Hockstander, "Russian Influx Shaters the Melting", Washington Post Foreign Service, 26April 1998.

4- New York Times, 3 March 1999.

رابعاً: المجلات:

1. مجلة الحرية، بيروت 1971/3/15.

2. مجلة إلى الأمام، بيروت 1974/7/12.

د - مقابلات شخصية.

1. مقابلة خاصة مع النائب **حسام خضر عضو لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني،** في نابلس بتاريخ 2001/4/18.
2. مقابلة شخصية مع النائب **فخري تركمان مقرر لجنة الموازنة في المجلس التشريعي الفلسطيني،** في جنين بتاريخ 2001/4/16.

هـ – تقارير

1. التقرير الخاص بنشاطات عضو المجلس التشريعي حسام خضر، نابلس 2000.
2. تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي عن " الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة " ربيع 1997.
3. تقرير ركارد حول " تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية "، نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1999.
4. سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس الإعلام والاتصال، آب 1994 .
5. سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس للإعلام والاتصال، تشرين ثاني 1995.
6. سلسلة الوثائق الفلسطينية، مركز القدس للإعلام والاتصال، 1998.
7. النشرة الاستراتيجية لمركز العلم الثالث، رقم 6، 1980.

و - شبكة الإنترنت:

1. " ثبات فلسطيني أمام الحملة الأمريكية "، أنظر:

.http:// www. thisissyria. net /2002/07/02/ palestine. html

2. " حرب الاستقلال الفلسطينية وفن إدارة الصراع "، بتاريخ 2000/8/28، أنظر:

.http:// www. palpeople. org / 82+83/alzahed. htm

3. " مفهوم الأمن "، بتاريخ 2002/5/8، أنظر:

http:// www. geocities. com / awdaa2000/ ershadat / amneh321. htm

4. " موقع الحكومة الإسرائيلية، أنظر:

htt:// Isreal. org. / MFA/go. asp ? MFAH OOh20.27/2/1999.

ز - الإذاعة.

1. الإذاعة الإسرائيلية بتاريخ 2002/12/31 الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً (بالعربية).

ثانياً – باللغة الإنجليزية:

I - Documents:

1- Cmd, 3680- The Hope – Simpson Report 1930.

2- Cmd, 6873-"White Paper Relating to Acts of Violence", Dated 24 July 1946 Also Section titeld Jwish Agency Directs Violence, Chapter7.

3- U.N. Decument A/3354- Resolution No.997(Es-1).

II- Books:

1- Azar.E. Edward and Moon.G. In**, National Security in the Third World**, Center for International Development and Conflict Mangement, University of Mary 1988.

2- Beanment, Peter(els)**, The Middel East Geagraphy**, London ,1976.

3- Beer.A. Francis, **Peace Against War**, W.H. Freeman and company, San Francisco, 1981.

4- Berkwitz.M. and Bock.P.G**, American National Security**, New York, Free Press, 1965.

5- Chan, Steve, **International Relations In Perspective: The Pursuit of Security, Welfare and Justice**, Macmillan Publishing Company, New York, 1984.

6- Clubb, Baget Jon, **A Soldier With The Arabs**, Hodder,London,1969.

7- Cold, Dor, **Israel as an American Non NATO Ally**,(Tel Aviv University Jaffee Center Strategic Studies 1993).

8- Deutasch.W. Karl**, International Politics and Foreign Policy**, The Free Press, 1969.

9- Elisha, Efrat and Efraim, Orni, **Geography of Israel**, Jerusalem, 1980.

10- Erich.W. Bethmann**, Decisive Years in Palestine 1918-1948**, Washington DC: American friends of the Middle East, 1959.

11- Gazit, Sholomo," **The Middle East: Main Strategic Trends**", in Sholomo Gazit (ed), The Middle East Military Balance, 1992-1993(Tel Aviv Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University 1993).

12- Horowitz, Tawar, "**Absorption of Immigration from the Former Sovit Union in Israel**: Integration or Separation?" In Berman,Y (ed), Integration and Pluralism in Societies of Immigration, Vienna: Europe Center for social Welfare Policy Research, 1995.

13- Jiryis, Subri, **The Arabs in Israel**, New York, 1976.

14- Jordan.A. Amos and Taylor.J. William**, American National Security**, Revised Ed, The John Hopkins University Press, 1984.

15- Kehan.O. Ropert and Nye.S. Joseph**, Power and Interdependence**, Little Brown and Company, Boston, 1977.

16- Klieman, Aharon, Pedatzur, Reuven**, Rearming Israel Defense Procurement through the 1990**,(Tel Aviv University Jaffee Center of Strategic Studies 1992).

17- Lipmaan, Wlater, **U.S Foreign Policy**, Shield of the Republic, Boston, Mass, Little Brown, 1943.

18- Mcnamara, Robert, **The Essence of Security**, Harpert and Row, New York, 1968.

19- Morgenthau.J. Hans, Politics Among Nations, **the struggle for Power and Peace**, Alfced.A. Knop, INC,1985.

20- Pashel, L.L.Karen**, U.S Israel Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective** (Tel Aviv Jaffee Center Strategic Studies, Tel Aviv University,1992)

21- Reagan, R, **National Security Strategy of the U.S.A**, White House Report, January 1988.

22- Schurman, France, **The Logic of World Power**, Pantheon Books House, N.Y, 1974.

23- Spanier, John, **Games Nation Play**, C.B.S. College Publishing, New York, 1984.

24- Walts.N. Konneth**, Theory of International Politics**, Addison Wesley Shing Puplising Company, Inc,1979.

25- World Bank, **Developing The Occupied Territories An Investment in Peace**, Washington D.C World Bank Publications 1993.

26- Yeal, zerubavel**, Recovered Roots: Collective Memory and the making of Israel National Tradition**, Chicago: The University of Chicago Press, 1955.

III- Periodicals:

1- Baum, Sholomo and Ramati, Yohanan, "**Can Israel Survive the loss**, No.6.**×of Judea and Samaria**? " Midstream

2- Caiden, Nomi, " **Short Changing the Public** " Public Adminstration Review Vot , May/Jone 1979.

3- Goss, Nehys, **" Israel Russim Mini-State**", The Jerusalem Report, December 25,1997.

4- Horowith, Tamar, **"The Influence of Sovit Political on Immigration Voters in Israel:The Election of 1994**" Jewish Eastern Europe, Vol 1,No.23.

5- "**On the Situation of the Arabs in Israel**" CPI, Tel Aviv, September 1966.

6- Sarv, Arye," **The Muslim Threat to the Western World** Midstrea, January 1993 , No.1

7- Wyllie, James, "**Israel Security: Current and Future Threat**" Jane's Intelligence Review, Volume 5, No.12, December 1993.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Impact of Israeli Security Theory on Economical and Political Divergence of the Palestinian Population in the West Bank and Gaza During (1991-2002)

Prepared by

Moneb Abd-Alrahmman Shbeb

Supervised by

Dr. Othman Othman

Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of Master in Economics and Administrative Sciences Planning and Political Development, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2003

The Impact of Israel: Security Theory on Economical and Political Divergence of the Palestinian Population in the West Bank and Gaza During (1991-2002)

Prepared by

Moneb Abd-Alrahmman Shbeb

Supervised by

Dr. Othman Othman

Abstract

The issue of security heads the first priority of the Hebrew state priorities since its establishment until now, and the situations and equivalent for the Jewish state presence.

For this, stress is being practiced on enlisting the various self powers and allied in the direction of what is so called preserving the Israeli national security in front of the external and internal risks.

To keep on it's alleged national security , the Hebrew state waged various wars against the surrounding Arab countries.

As a result of these wars, more Arab lands fell in Israeli hands , and Iarael is still occupying parts of them though the Arabs recognis in Israel as a legal state within secure borders, and it is internationally recognised by

the two international resolutions 242 and 338 ,which form a reference to the Arab- Israel negotiations that started subsequently Madrid Peace Conference in the Middle East in 1991. But this conference hadn't achieved any results because of the Israel obstinacy. This assures that reaching a balanced peaceful solution with Israel is so difficult as long as is the power and the dominance are the origin and start of any Israel policy towards the Arab region and its peoples.

The Palestinian– Israel negotiations that led to invain , because of the Israeli's refusal prove again that the coming time carries a new phase of conflict in the region , not a phase of peaceful coexistence and regional settling.